

كتاب الرزق على النجاة

لابن مضاء القرطبي

نشره دةةةة

الدكتور شوقي ضيف

دكتوراه في الآداب مع مرتبة الشرف الممتازة
مدرس بكلية الآداب في جامعة فؤاد الأول

حقوق الطبع محفوظة

دار الفكر العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذه طُرْفَةٌ نفيسة من طُرَفِ التفكير الأندلسي ، ألفها ابن مَضَاءَ القرطبي ، قاضي القضاة في دولة الموحدين ، تلك الدولة التي ثارت على المشرق ، ودعت إلى الانتقاض على فقهاءه وما سنّوا وشرّعوا في الفقه الإسلامي ، وقد تبعها ابن مَضَاءَ يدعو إلى الانتقاض على النحاة وما أصابوا وفرّّعوا في النحو العربي .

وقد سدّد ابن مَضَاءَ سهام دعوته ، أو قل سهام ثورته ، إلى نظرية العامل ، التي أحالت كثيرا من جوانب كتاب النحو العربي إلى عَقْدٍ صعبة الحل ، عسيرة الفهم . وما العامل ؟ إن كل ما تصوّره النحاة في عواملهم النحوية تصوّرٌ باطل ، وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مَضَاءَ ، من أن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات ، من رفع ونصب وجر ، إنما هو المتكلم نفسه ، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف ؟ وابن مَضَاءَ لا يُزِرِّي على نظرية العامل ، وَيَلْتَمِسُ تهجينها ، لأنها فاسدة في ذاتها ، وإنما لما تجرّؤه من تقدير في العبارات ، لعوامل

ومعمولات ، على نحو ما نعرف في أبواب الضائر المستترة ،
والتنازع ، والاشتغال ، ونواصب المضارع من مثل الفاء والواو ،
وإن النحاة ليبالفون في هذا التقدير مبالغة ، تؤدي بهم في كثير
من الأحوال ، إلى أن يرفضوا أساليب صحيحة في العربية ،
ويضعوا مكانها أساليب واهية غثّة .

وليس هذا كل ما تجرّه نظرية العامل في كتاب النحو
العربي ، فهي تجرّ وراءها أيضا حشداً من علل وأقيسة ، يعجز
الثاقبُ الحسَنُ والعقل عن فهم كثير منها ، لأنها لا تُفسّر غامضةً
من غوامض التعبير ، ولا دفيئةً من دفائن الأسلوب ، وإنما
تُفسّر فروضا للنحاة ، وظنونا مبهمّة .

وهذا كله أفسد كتاب النحو العربي إفساداً ؛ لأنه ملأه
بمسائل ومشاكل ، لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا ، وتقويم
لساننا . ولعل ذلك ما جعل الخليل بن أحمد يقول — فيما نقل عنه
الجاحظ في أوائل حيوانه — لا يصل أحد من علم النحو إلى
ما يحتاج إليه ، حتى يتعلّم ما لا يحتاج إليه .

وإذن فالداء قديم ، وقد استفحل هذا الداء بعد الخليل ، حتى
أصبح ما لا نحتاج إليه في كتاب النحو يزيد أضعافاً مضاعفة على
ما نحتاج إليه ، بل لقد أصبح ما لا نحتاج إليه في كتاب النحو

موضعَ الاهتمام والعناية من النحاة ، لأنه الجانب المستغلق ؛
ولأنه مكان الشبهة والنظر .

وقد ذهب ابن مضاء يستقصى ذلك ويجمع أسبابه ، فإذا كله
يرجع إلى نظرية العامل ، إذ هي عموده الذي عليه يَعْتَمِد ، وأساسه
الذي به عُقِد ، أو قل هي القطب الذي دارت عليه رحاه ،
وهال ابن مضاء أن هذه الرحي لا تطحن إلا تعسّفات من
تقديرات وتعليلات ، وكلما طحنت شيئا نافعا فيه بلاغ للناس .

حينئذ كتب هذا الكتاب الذي سماه « الرد على النحاة »
مناديا فيهم : حطّموا نظرية العامل ، حطّموا التقدير في العبارات ،
حطّموا الأقيسة والعلل ، حطّموا التمارين غير العملية ، حطّموا
كل ما لا نفيد منه صحة في الأداء ، ولا صوابا في اللسان .

ولم يكتف ابن مضاء بهذه الثورة الهادمة ، فقد تقدم يضع
حولا جديدة لكثير من مشاكل النحو ، وبذلك نهج السبيل
لمن يريد أن يصنّف كتاب النحو العربي تصنيفا جديدا ، يقوم
على اليسر والسهولة .

ولقد كان من محاسن المصادفات أن أعر على هذه الطُرْفَة
البديعة في تلك الأوقات ، التي تتحفّز فيها الجهود لإصلاح النحو
العربي ، إصلاحا يَنْفِي عنه الزبد ، وَيُبْقِي على ما ينفع الناس ،

ولذلك مهدت لها بمدخل واسع ، تحدثت فيه عن المؤلف وعصره وآرائه ، حتى إذا فرغت من ذلك ، انتقلت أُتَيْن حاجة النحو العربي إلى تصنيف جديد ، يرفع عن الناس ما يَفْـدَحهم وَيَبْهَظهم في تعلمه . ولم ألبث أن رسمت خطة هذا التصنيف ، مستهديا بآراء ابن مضاء وأفكاره .

والحق أن ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب ، لكي ندرك ما كنا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله . وأنا لا أزعم أني استخرجت من آرائه جميع النغم ، الذي يمكن أن ينصب منها ، في تنظيم كتاب النحو وتبويبه تبويبا حديثا ، يحقق ما نصبو إليه من اليسر والسهولة ، إنما حاولت ذلك وابتغيت الدلالة عليه . والله أسأل أن يعصمنا من الخطأ والزلل ، ويوفقنا لصالح القول والعمل ؟

سوفي ضيف

فهرس الموضوعات

صفحة

مقدمة

١

مدخل

٩ إلى ٧٦

(١) عصر الكتاب ٣

(٢) مؤلف الكتاب ٩

(٣) وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبتها إلى

المؤلف ١٣

(٤) آراء الكتاب : إلغاء نظرية العامل — إلغاء

العلل الثواني والثالث — إلغاء القياس —

إلغاء التمارين غير العملية ١٧

(٥) هامة النحر إلى تصنيف مريم : الانصراف

عن نظرية العامل — منع التأويل والتقدير في

الصيغ والعبارات ٤٧

كتاب الرد على النجاة

٧٧ إلى ١٦٤

فأخرة الكتاب

٧٩ إلى ٨٤

فصل

٨٥ إلى ١٠٦

(١) دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل ٨٥

(٢) الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة ٨٨

(٣) إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة ٩٣

(٤) الاعتراض على تقدير متعلقات المجزورات ٩٩

١٠٠

- (٥) الاعتراض على تقدير الضمان المستترة في المشتقات ١٠٠
 (٦) » » » » » » » » الأفعال ١٠٣

14731.7

فصل

- (١) باب التنازع ١٠٧
(٢) صور من التنازع ١٠٩
(٣) فروع للتنازع ١١٣
(٤) أى الفعلين أولى بالتعليق فى التنازع ١١٦

121 111A

فصل

- | | | | | | | | |
|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------------------------------|-----|
| ١١٨ | ... | ... | ... | ... | ... | باب الاشتغال | (١) |
| ١١٨ | ... | ... | ... | ... | ... | أحكام باب الاشتغال | (٢) |
| ١٣١ | ... | ... | ... | ... | ... | رأى ابن مضاء فى باب الاشتغال | (٣) |
| ١٢٢ | ... | ... | ... | ... | ... | مسألان للأخفش | (٤) |
| ١٢٨ | ... | ... | ... | ... | ... | مسألة لسيبويه | (٥) |
| ١٣٠ | ... | ... | ... | ... | ... | بقية أحكام الاشتغال | (٦) |

١٤٢ إلى ١٥٠

فصل

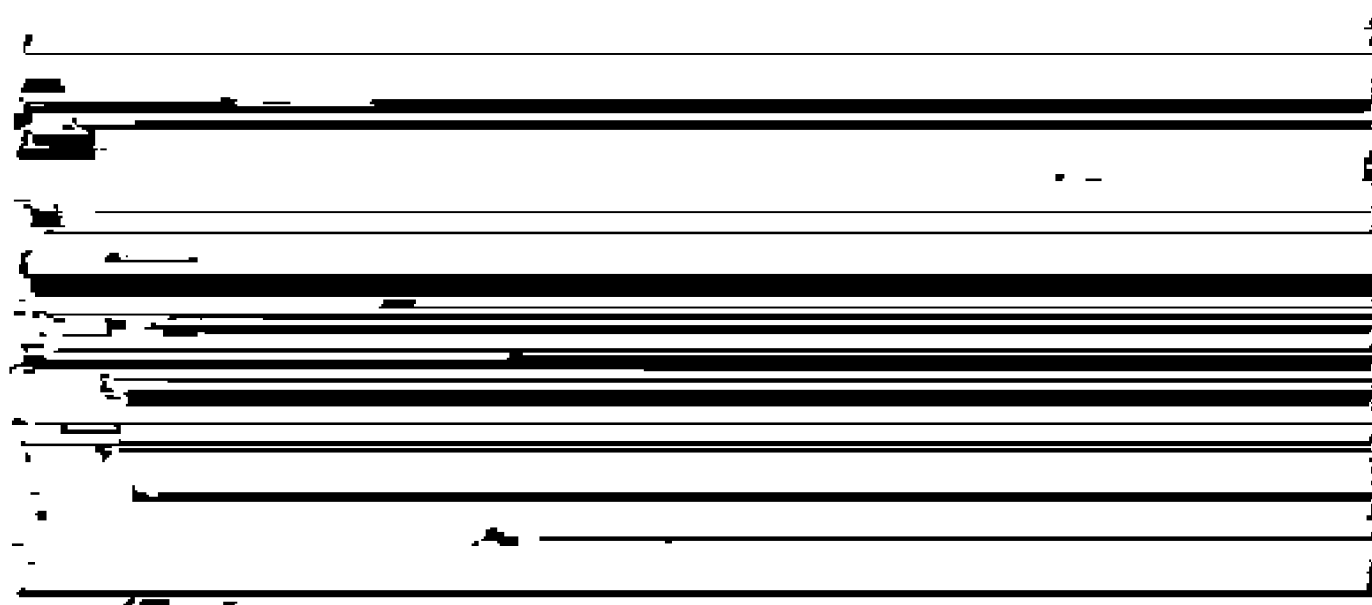
- (١) فاء السببية ١٤٣
(٢) جواز العطف والقطع مع فاء السببية ١٤٦
(٣) واو المعية ١٤٧

۱۶۴ و ۱۵۱

فصل

- (١) الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث ... ١٥١
 (٢) أقسام العلل الثواني ... ١٥٢
 (٣) الدعوة إلى إلغاء القياس ... ١٥٦
 (٤) مثال للعلل الفاسدة ... ١٥٩
 (٥) الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية ... ١٦١
 (٦) الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يقيد نطقا ... ١٦٤

فهرست الاعلام ۱۶۵



مدخل

١

عصر الكتاب

ألف كتاب «الرد على النحاة» في عصر الموحدين ، وهو من أزهى العصور التي صرت على الأندلس والمغرب ، من حيث ازدهار الحياة العلمية والفلسفية . ويكفي في تشخيص ذلك وتصويره ، أنه أظّل ابن طَفِيل. وابن زُهْر وابن رُشْد . وقد كانت الدولة حينئذ تحمل على إيقاظ عقل الشعب ، وأن يكون عقلاً مستقلاً ، أو قل عقلاً نائراً في كل ما يعتنق من مذاهب وآراء .

وإن في اسم الموحدين ما يجعلنا نلتفت إلى أن هذه الدولة لم تنشأ لغاية سياسية ، وإنما نشأت لغاية دينية أو مذهبية ، وقد أنشأها ابن تومرت ، الذي تسمى باسم المهدي المنتظر . وهو مصلح ديني ، زار المشرق ودرس على أساتذته في بغداد ودمشق ، كما درس في الإسكندرية ، ويظهر أنه لقن أثناء هذا الدرس أصول مذهب الأشاعرة^(١) ، ثم عاد إلى وطنه في المغرب ، حيث أخذ ينظم ثورة

(١) المعجب للمراكشي طبعة دوزي ص ١٢٨ — ١٣٢ .

واسعة ضد المرابطين ، الذين كانوا يحكمون في هذه البقاع ، إذ كان يراهم مجسّمة^(١) ، كما كان يرى علماءهم يهتمون في الدين بالفروع دون الأصول ، مما جعله يقوم في وجه دولة المرابطين ووجه علماءها بدعوة واسعة للتغيير والتنظيم .

وأثرت دعوة « ابن تومرت » في نفوس أهل المغرب ، فتبعه خلق كثير ، وقد بدأ فرتبهم على طبقات ، وسمى الطبقة الأولى باسم الجماعة ، والثانية باسم الموحدين ، ثم أخذ بعد ذلك في تأليف جيش كبير . وقد لقي هذا الجيش من الموحدين جيوش المرابطين ، ولكن النجاح لم يكتب له في عهد صاحب الدعوة « ابن تومرت » الذي توفي عام ٥٢٤ هـ^(٢) ، وإنما كتب له في عهد خليفته « عبد المؤمن ابن علي » الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لهذه الدولة ، فقد تمّ له ملك المغرب كله ، من طرابلس إلى السوس الأقصى ، كما تمّ له ملك أكثر جزيرة الأندلس^(٣) . وقد لقب نفسه بلقب أمير المؤمنين ، وكان مؤثرا لأهل العلم ، محبا لهم ، يحسننا إليهم ، يستدعيهم من البلاد إلى السكّون عنده ، والجوار بحضرته ، ويجري عليهم

(١) الاستقصاء ، لأخبار دول المغرب الأقصى ، طبع القاهرة ١٤٦/١ .

(٢) تاريخ الدولتين الموحدية والخفصية للزركشي طبع تونس ص ٤ . وروى

ابن خلدون أنه توفي عام ٥٢٢ هـ . انظر كتاب العبر طبع بولاق ٢٢٩/٦

(٣) المعجب ص ١٦٤ ، وتاريخ الدولتين ص ٥ .

الأرزاق الواسعة ، ويظهر التنويه بهم ، والإعظام لهم^(١) . ويقول صاحب الاستقصا : إنه^(٢) كان فقيها عالما .. بالأصول والجدل والحديث ، مشاركا في كثير من العلوم الدينية والدينية^(٣) .

وقد وطّد عبد المؤمن الملك في أبنائه من بعده ، فخلقه ابنه يوسف (٥٥٨ — ٥٥٨٠) وكان . "أعرف الناس كيف تكلمت العرب وأحفظهم لأيامها وماثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام . صرف عنايته إلى ذلك أيام كونه بإشبيلية واليا عليها في حياة أبيه . ولقي بهارجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن . صحّ عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين — الشك مني — إما البخاري أو مسلم^(٤) ، وأغلب ظني أنه البخاري ، وكان له مشاركة في علم الأدب ، واتساع في حفظ اللغة ، وتبحّر في علم النحو ، ثم طمح به شرف نفسه ، وعاول هيمته إلى تعلم الفلسفة ، وأمر بجمع كتبها ، فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي ... ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ، ويبحث عن العلماء ، وخاصة أهل علم النظر ، إلى أن اجتمع له

(١) المعجب ص ١٤٤

(٢) كتاب الاستقصا ١/٥٨٨ .

(٣) يقول ابن زرع في روض القرطاس ، طبع تورنبرج ١/١٣٦ إنه كان يحفظ البخاري بأسانيده .

منهم ما لم يجتمع للملك قبله ممن ملك المغرب . وكان ممن تحبه من العلماء المتفنيين أبو بكر محمد بن طُفَيْل ، أحد فلاسفة المسلمين . . ولم يزل أبو بكر هذا يجلب إليه العلماء من جميع الأقطار ، وينبهه عليهم ، وهو الذي نبهه على أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رُشد^(١) .

ويذهب يوسف ويأتي ابنه يعقوب الطائر الصيت (٥٨٠ — ٥٩٥ هـ) . وهو أعظم خلفاء هذه الدولة ، فقد دوّخ فرنج الأندلس ، وأنزل بهم هزائم منكرة ، وكان مثل أبيه مثقفا ثقافة واسعة ، وكان يعقد المناظرات للعلماء والفلاسفة بين يديه^(٢) . ويقول صاحب نفح الطيب : إن فقهاء عصره كانوا يزججون في الفتاوى إليه ، ويقول أيضا : إنه صنف كتابا جمع فيه متون أحاديث صحاح ، تتعلق بها العبادات ، سماه الترغيب^(٣) ، ويقول ابن خلكان : إنه " أمر برفض فروع الفقه كما أمر الفقهاء بأن لا يفتوا إلا بالكتاب والسنة النبوية ، ولا يقلدوا أحدا من الأئمة المجتهدين القدماء ، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم^(٤) " .

(١) المعجب ص ١٧٠ — ١٧٣ .

(٢) نفح الطيب طبع أوربا ٩٨/١ وكذلك ٣٠١/١ .

(٣) نفح الطيب ٧٠/٢ .

(٤) وفيات الأعيان طبع المطبعة الميمنية ٣٢٨/٢ .

ونحن — في الواقع — لا نصل إلى عصر يعقوب بن يوسف ،
حتى نرى ثورة الموحدين على أصحاب المذاهب الأربعة في المشرق ،
وهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل ، قد استعزأوا بها ،
إذ تولى يعقوب بنفسه قيادة الثورة ، فأمر بعدم التقليد لأحد من
أئمة المشرق ، وأن يعود العلماء إلى الأصول ، وهي القرآن والسنة ،
وقد بالغ في ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كتب المذاهب ^(١) . ويفصل
صاحب المعجب الحديث في ذلك ، فيقول : ” في أيامه انقطع علم
الفروع ، وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق كتب المذاهب بعد أن يُجَرَّد
ما فيها من حديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ، ففعل
ذلك ، فأحرق منها جملة في سائر البلاد ، كدونة سحنون وكتاب
ابن يونس ، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره ، وكتاب التهذيب
للبراذعي ، وواضحة ابن حبيب ، وما جانس هذه الكتب ونحوها .
ولقد شاهدت وأنا يومئذ بمدينة فاس يُؤتى منها بالأحمال ،
فتوضع وتطلق فيها النار ” . ويعمل لذلك صاحب المعجب فيقول :
” كان قصده في الجملة محو مذهب مالك من المغرب مرة واحدة ،
وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث . وهذا المقصد بعينه
كان مقصد أبيه وجده ، إلا أنهما لم يظهراه ، وأظهره يعقوب هذا ،

(١) نفع الطيب ٧٢/٢ .

يشهد لذلك عندي ما أخبرني غير واحد ممن لقي الحافظ أبا بكر ابن الجدد ، أنه أخبرهم ، قال : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دَخْلَةٍ دخلتها عليه ، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس ، فقال لي : يا أبا بكر ، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة ، التي أحدثت في دين الله ، أرأيت — يا أبا بكر — المسألة فيها أربعة أقوال ، أو خمسة أقوال ، أو أكثر من هذا ، فأى هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد ؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك ، فقال لي ، وقطع كلامي : يا أبا بكر ، ليس إلا هذا ، وأشار إلى المصحف ، أو هذا ، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود ، وكان عن يمينه ، أو السيف^(١) .

وقد سبقنا ذلك كله لندل على أن العصر الذي ألف فيه « كتاب الرد على النحاة » كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه ، في الفقه وفروعه . وقد كانت دولة الموحدين — منذ أول الأمر — تدعو إلى هذه الثورة ، حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يرُدَّ فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته ، فألف « كتاب الرد على النحاة » يريد أن يرد به نحو المشرق على

المشرق ، أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل ، مستنفا في ذلك بسنة أميره يعقوب ، إذ كان يعجب مثله — على ما يظهر — بمذهب الظاهرية ، فذهب يحاول تطبيقه على النحو . وقد بدأ فرفض نظرية العامل ، التي جعلت النخاة يكثرون من التقدير ، وهو تقدير يؤدي إلى عدم التمسك بحرفية آى الذكر الحكيم ، تلك الحرفية التي كان يعتدُّ بها أصحاب مذهب الظاهر . وأيضا فإنه اقترض منهم ما يذهبون إليه من نفي العليل والقياس في الفقه ، ونادى بتعميم ذلك في النحو ، حتى نتخلص من كل ما يعوق جريانه وانطلاقه في العقول والأفهام .

٢

مؤلف الكتاب

هو أبو العباس^(١) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي أصله من قرطبة ، وإليها ينسب ، وقد خرج من بيت حسب وشرف ، منقطعا إلى العلم والعلماء ، معنياً أشد العناية بلقاء أساتذة

(١) وكان يلقب أيضا بأبي جعفر وأبي القاسم ، انظر الديباج المذهب لابن فرحون ، طبع مطبعة السعادة ، ص ٤٧ .

عصره . ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى إشبيلية ، حيث ابن الرّمّاء ، الذى درس عليه كتاب سيبويه^(١) . وكما هاجر إلى إشبيلية فى طلب النحو ، نراه يهاجر فى طلب الحديث إلى سبتة ، حيث القاضى عياض^(٢) ، أكبر محدثى المغرب وفقهائه فى عصره . وما زال يُعنى بالحديث حتى صار رُحلة فى الرواية ، ويقول ابن فرحون : "إنه كان واسع الرواية ، عاليها ، ضابطالما يحدث به"^٣ . وقد عد من أساتذته فى العربية ابن بشكوال وابن سحنون^(٣) . ولم يكتف ابن مضاء — على عادة أهل عصره — بالثقافة اللغوية والدينية ، إذ كان — كما يقول السيوطى فى بغية الوعاة — "عارفا بالطب والحساب والهندسة"^٤ . وأيضاً فإنه "كان شاعرا بارعا ، كاتباً"^٥

وما من ريب فى أن ابن مضاء كان ينزع إلى دعوة الموحدين ، وآية ذلك أنهم أسندوا إليه منصب القضاء فى بعض بلدانهم فى فاس وبجاية^(٤) ، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضى

(١) بغية الوعاة للسيوطى طبع مطبعة السعادة ص ١٣٩ .

(٢) بنية الوعاة ص ١٣٩ .

(٣) الديباج المذهب ص ٤٨ .

(٤) أنظر ترجمته فى المصدرين السابقين .

الجماعة في الدولة كلها^(١) ، أو كما نقول الآن قاضي القضاة ، وقد مر بنا تعصب يوسف للظاهرية ضد أصحاب المذاهب والفروع . وما نشك في أن ابن مضاء كان يشرك مولاه في هذا التعصب ، إذ الناس على دين ملوكهم . وقد استمر في هذا المنصب الذي قلده إياه يوسف حتى توفي في عهد ابنه يعقوب^(٢) سنة اثنتين وتسعين عن سنٍ عالية ، إذ كان مولده سنة ثلاث عشرة وخمسة^(٣) ، وما نرتاب في أنه كان — بحكم منصبه — ساعده الأيمن في حركة حرق كتب المذاهب الأربعة .

وإن من يرجع إلى نصوص « كتاب الرد على النحاة » يلاحظ ملاحظة واضحة ، أن صاحبه تأثر على المشرق ، وهي ثورة تعتبر امتدادا لثورة سيده عليه . وأيضاً فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب ، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب ، ومن يعرف ؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤيدين على هذه الثورة ، إن لم يكن المؤيد الأول كما يقضى بذلك منصبه .

والغريب أنه لم يُعْن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق ، وإنما

(١) انظر المعجب ص ١٧٨ ، وروض القرطاس ١/١٤٢ .

(٢) المعجب ص ١٩١ وروض القرطاس ١/١٤٢ .

(٣) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

عنى بالتأليف ضد النحو المشرق ، فقد صب عنايته كلها على النحو ، إذ ألف فيه ثلاثة كتب ، أما أولها فسماه « المشرق فى النحو » وينقل أبو حيان نقولا عنه فى الارتشاف^(١) ، وأكبر الظن أن هذا الكتاب أُلِّف ضد المشرق . أما الكتاب الثانى فاسمه « تنزية القرآن ، عما لا يليق بالبيان » وليس فى اسم هذا الكتاب ما يدل على أنه ألف خصومة للمشرق ونحاته ، غير أن صاحب البغية يقول : إن ابن خروف ناقضه فى هذا التأليف بكتاب سماه : « تنزيه أئمة النحو ، مما نسب إليهم من الخطأ والسهو^(٢) » . ومعنى ذلك أن هذا الكتاب ألف أيضا معارضة لنحاة المشرق وآرائهم فى النحو .

وهذان الكتابان لم يصلإلينا ، وإنما وصل كتابه الثالث ، الذى سماه : « كتاب الرد على النحاة » ، ومع ذلك لم نعثر من أصوله إلا على هذه النسخة التى نشرها . وإن من يرجع إلى نصوصها يلاحظ أن ابن مضاء لم يكتف بقراءة كتاب سيبويه على ابن الرماك ، فقد قرأ أيضا شرح السيرافى على سيبويه ، ونقل منه نصوصا أشرنا إليها فى مواضعها من الكتاب ، كما

(١) انظر ارتشاف الضرب ، نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١١٠٦

نحو الورقة ٣٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

أشرنا إلى نصوص أخرى نقلها عن الانتصار لابن ولاد شيخ
نحاة مصر . وأيضاً فقد ذكر ابن جنى مراراً ، ونقل عن
خصائصه نقولاً . وأكبر الظن أنه قرأ كتباً نحوية أخرى
كثيرة . وهذا طبيعي لشخص يهاجم النحو العربي ، غير أننا
نلاحظ أنه لم يُعْنِ بالنحو الكوفي أو على الأقل لم تظهر في
الكتاب عنايته بهذا النحو . ومرجع ذلك — في رأينا — أنه
لم يكن حريصاً على التوفيق بين مذاهب النحاة ، وإنما كان
حريصاً على مهاجمة النحو جملةً ، وقد اختار المذهب البصري
الذي كان شائعاً من حوله ، والذي لا يزال شائعاً إلى عصرنا
الحاضر ، فأتخذه مسرحاً لمعاركه مع النحاة .

٣

وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبها إلى المؤلف

وهذه النسخة من الكتاب التي نشرها محفوظة في المكتبة
التيمورية بدار الكتب الملكية تحت رقم (٣٧٥ نحو) . وقد
نسخت سنة ألف وثلاثمائة وثمانى عشرة هجرية ، فهي نسخة
حديثه العهد ، ومن أجل ذلك رجعت إلى مظانها رجاء أن أعثر
على أصلها الذي نقلت عنه ، ولكن رجائى ذهب أدراج الرياح

ولم أجد مناصا من الاعتماد على هذه النسخة الوحيدة للكتاب .
وقد كتبت هذه النسخة بقلم معتاد ، وهى فى ثلاث
كراسات وثلاث صفحات ، من القطع المتوسط . وتبدأ بمقدمة ،
يليهما ثلاثة فصول ، وقد شغلت المقدمة منها أربع صفحات ، بينما
شغل الفصل الأول سبع عشرة صفحة . وشغل الفصل الثانى سبع
صفحات فقط ، على حين استقل الفصل الثالث ببقية الكتاب .
ونحن نجد على الورقة الأولى منه عنوانه هكذا : « كتاب الرد على
النحاة » . وإذا ما تركنا العنوان إلى النص نفسه ، وجدناه مليئا
بالأخطاء والأغلاط . وقد أقيمت — جهدى — ما فيه من عوج
وأمت ، وأشرت مرارا إلى ذلك فى هوامشه ، حتى لا أتصرف
فى الكتاب بدون أن أطلع القارئ على ما صنعت من تصحيح
لبعض الألفاظ والعبارات . وقد استخدمت فى الكتاب هذين
المعقوفين [] اللذين تعود الناشر أن يضعوا بينهما الساقط من
الحروف والألفاظ ، واكتفيت بوضعها دون تنبيه ، حين أضعها ،
إلى أن هناك ساقطا ، اعتمادا على أن ذلك اصطلاح معروف ،
وأىضا فإني استخدمت القوسين الهلالين () فى أمثلة الكتاب
النحوية لتمييزها وتبيينها .

وقد جعلتني حداثة النسخة أهتم بتحقيق نسبتها إلى

ابن مضاء بالرغم من أنه جاء في مفتتحها ما يدل على نسبتها إليه ، إذ هي تبدأ على هذا النحو : ” قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل ، العالم الناصر المحقق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي ... “ ونحن لا نكاد نمضي بعد ذلك في الكتاب ، حتى نجد المؤلف يدعو لابن تومرت ، الذي ادعى أنه المهدي المنتظر ، ثم خليفته : عبد المؤمن ويوسف ، ثم يعقوب ابن يوسف ، فيقول : ” وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهدي المعلوم ، وعن خليفته : سيدنا أمير المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم ، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتميم “ . ويدل هذا الدعاء على أن الكتاب ألف في عصر يعقوب بن يوسف ، أي بعد عام ٥٨٠ هـ ، وهو العام الذي ولي فيه الحكم . ونستمر في الكتاب فإذا المؤلف يقول عن نفسه إنه أندلسي . وما نزال حتى نصل إلى أواخره ، وإذا هو يقول : ” كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم الشهيلي — رحمه الله — يولع بعلم النحو والشواني ويخترعها “ . وهذه العبارة في الكتاب تدل على أن المؤلف كان معاصرا للسهيلى المتوفى عام ٥٨١ هـ ، كما تدل على أن الكتاب ألف بعد وفاته ، لقول المؤلف عنه : رحمه الله . وهذا دليل آخر على أن الكتاب

ألف في عصر يعقوب أى في عصر الثورة على المشرق وعلمائه .
ونرى من ذلك أن في الكتاب ما يدل على أن مؤلفه
أندلسى ، وأنه عاصر السهيلي من جهة ، كما عاصر حكم يعقوب
ابن يوسف من جهة ثانية . وقد ذكر صاحبه في الفصل الذى
عقده للتنازع أن الفاعل يحذف . وإن من يرجع إلى جمع الجوامع
يجد السيوطى ينسب هذا رأى لابن مضاء فى موضعين من
كتابه^(١) ، وقد نسب له أيضاً أبو حيان فى الارتشاف^(٢) . وأيضاً
فإن فى الكتاب احتجاجاً لاختيار وقع عبد الله فى قولهم (أأنت
عبدُ الله ضربته) وقد نسب أبو حيان هذا الاحتجاج فى شرحه
على التسهيل لابن مضاء^(٣) . وكل هذه قرائن تؤكّد نسبة
النسخة التى تحت أيدينا لابن مضاء ، ولو أن اسمه لم يكتب عليها ،
ولا ذكر فى مقدمتها ، لكان حرياً أن تنسب إليه ، لأنها تتفق
وما أعرف عنه ، من ثورته على المشرق ونحاته^(٤)

(١) انظر همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطى طبع مطبعة السعادة
١٦٠/١ وكذلك ١٠٩/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ، الورقة ٣٣٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل : نسخة فوتوغرافية ، بمكتبة جامعة فؤاد ، المجلد
الثانى ، الورقة ١٤٣ .

(٤) انظر بغية الوعاة ص ١٣٩ .



آراء الكتاب

ونحن لا نكاد نلم بالسطور الأولى من الكتاب ، حتى نجد حملة موجهة إلى النحاة ، وخاصة نحاة البصرة ؛ وإن ابن مضاء ليحاول في حملته أن يهديهم سواء السبيل . وهو يستهل حديثه في ذلك بقوله : ” أما بعد ، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة “ . فهو إذن يأخذ بأدب الشنّة في النصّح للنحاة أن يعودوا إلى النهج المستقيم ، إذ يراهم ضالوا وأضلوا الناس في وعثاء النحو وشعابه وكثرة ما فرعوا فيه من فروع ، وأقاموا من حجج وعلل . وإنه لينبغي أن يُنفَضَ ذلك كله عن النحو ، وأن يؤخذ المأخذ المبرأ من الفضول . وما يزال في إسداء النصّح إلى النحاة أن يغيروا مناهجهم في درس النحو وبحثه ، حتى ينتهي من مقدمته .

الغاء نظرية العامل

ونحن لا نمضي بعد ذلك في قراءة الكتاب ، حتى نرى ابن مضاء يهاجم نظرية العامل ، التي أسس النحاة عليها أصول النحو

وسُنَّه ، وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاءً ويهدمها هدمًا ، وانظر إليه يقول في مُفْتَتِح الفصل الأول من كتابه : ”قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنى ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذى فى زيد ، والنصب الذى فى عمرو ، إنما أحدثه ضرب ... وذلك بَيِّنُ الفساد . وقد صرَّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح فى خصائصه بعد كلام فى العوامل اللفظية والمعنوية : ”وأما فى الحقيقة ومحصل الحديث فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه ، لا لشيء غيره“

وتحمل هذه الفقرة فى طياتها غاية ابن مضاء من كتابه ، فهو يريد أن يحذف من النحو كل ما لا يفتقر إليه ، وقد بدأ بنظرية العامل ، فرأى أنه يحسن أن ننقضها نقضا . وما العامل ؟ وما هذا الذى يدعيه النحاة فى مثل (ضرب زيد عمرا) إذ يزعمون أن ضرب عمل الرفع فى زيد والنصب فى عمرا ؟ وإن النحاة ليبالغون فى ذلك ، حتى لنراهم يذهبون إلى أن علامات الإعراب آثار حقيقية

للعوامل ، ثم هم — على ما هو معروف — يطيلون بعد ذلك في بيان شروط هذه العوامل ، وبيان أنواعها ، ومتى تحذف ؟ ومتى تذكر ؟ ومتى يتقدم المفعول على عامله ؟ ومتى يتقدم على صاحبه ؟ وأي العوامل يعتبر أصليا ؟ وأيها يعتبر فرعيا ؟ وإنهم ليتورطون أثناء ذلك في مشا كل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرر لها .

”وقد رجع ابن مضاء فكرة تزييف العامل إلى من سبقوه إليها من أمثال ابن جنى ، فهي فكرة قديمة ولكنه وسّعها وأخرجها في شكل نظرية “ ، وإنه ليدعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة . وانظر إليه كيف يحاول أن يبين فساد رأى النحاة في العامل ، فيقول : ”إن القول بذلك باطل عقلا وشرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيدا) بعد (إن) في قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم إن “ . وهذا صحيح ، لأننا لا ننطق بكلمة (زيد) حتى تكون كلمة (إن) قد ذهبت ولم يعد لها وجود ، وكان ينبغي أن تكون موجودة ، حتى يمكن أن تعمل في (زيد) عملها الذي يزعمه النحاة .

ويعود ابن مضاء فيقول : ربما ظن شخص أن معاني هذه

العوامل هي العاملة لا ألفاظها المدومة ، ويرد ذلك بأن العامل أو الفاعل إما أن يفعل بإرادة كالإنسان والحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء ، والعامل في النحو ليس فاعلا بالإرادة ولا بالطبع ، وإذن فتصور النحاة له بأنه عامل أو فاعل بتصور واهم . أما من يزعمون أن العامل في النحو ليس عاملا حقا ، وإنما هو تمثيل وتخيل ، لغرض تيسير النحو وتسهيل تعلمه ، فإن ابن مضاء يرد زعمهم بأن فكرة العامل لا تيسر ولا تسهل شيئا سوى "حطّ كلام العرب عن رتبة البلاغة ، وادعاء النقصان فيما هو كامل" ، أليست فكرة العامل هي التي تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمورات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا ، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها ، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب ، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في التعبير .

أو ينتقل ابن مضاء من ذلك إلى بحث العوامل المحذوفة ، ليدل على مدى فساد نظرية العامل . وقد قسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام ثلاثة أقسام : قسم حذف لعلم المخاطب به ، كقوله تعالى (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) يعني أنزل خيرا . وقسم "حذف" ، والكلام لا يفتقر إليه ، مثل (أزيدي

ضربته) فإن النحاة يقدرّون عاملاً محذوفاً عمل النصب في (زيداً) وهو عامل يفسره الفعل المذكور ، على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال . ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه ، ويقول : إنما دعا النحاة إلى ذلك قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل ، وهي : أن كل منصوب لا بد له من ناصب .

أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة فهو أكثر عنتاً من القسم الثاني ، إذ ترى النحاة يقدرّون عوامل محذوفة في عبارات ، لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام ، كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو) ، ولو قال المتكلم (أدعو عبد الله) بدلاً من (يا عبد الله) لتغير مدلول الكلام ، وأصبح خبراً بعد أن كان إنشاء . ومن هذا القسم ما يزعمه نحاة البصرة في الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو ، من أنه ينصب بأن مضمرة ، وتراهم بعد ذلك يؤوّلون أن مع الفعل بالمصدر ، ثم يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرهما ، ثم يمتطفون المصادر على المصادر ، ففي مثل (ما تأتينا فتحدثنا) تراهم يقدرّون العبارة هكذا (ما يكون منك إتيان فحديث) وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلم ، لأنه قصد أحد

مؤمنين : إما أنك لا تأتينا فكيف تحدثنا ، وإما أنك لا تأتينا
محدثنا ، وهما جميعا لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة . وإن في هذا
ونحوه ما يدل على فساد تقديرهم .

ويقف ابن مضاء فيبين فساد مثل هذه التقديرات
والتأويلات ، وخاصة في كتاب الله تعالى ، الذي لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه ، لأنها تجر إلى " ادعاء زيادة معان فيه
من غير حجة ولا دليل ، إلا القول بأن كل ما يُنصب إنما يُنصب
بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى إما منطوقا
به وإما محذوفا مرادا ، ومعناه قائم بالنفس ، والقول بذلك حرام
على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ . ومقتضى هذا الخبر
النهي ، وما نُهي عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأي ما لم
يستند إلى دليل حرام ، وقال صلى الله عليه وسلم : من قال في
القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار . وهذا وعيد شديد ، وما
توعد رسول الله عليه فهو حرام ، ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ
أو معنى على ظنٍّ باطل ، قد تبين بطلانه ، فتمدح في القرآن بغير
علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه
لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة

اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها“

وهذه النعمة في الكتاب ، وهي نعمة مرادة فيه ، تدل على أن ابن مضاء كان ظاهري النزعة ، فهو ينكر الرأي ما لم يستند إلى دليل ، على نحو ما ينكره الظاهرية في الفقه ، ثم هو يتشدد في التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه . وهو يريد أن ينفذ من هذا التشدد إلى هدم نظرية العامل هدمًا لا تقوم من بعده ، أليست تجر إلى الزيادة في آي الذكر الحكيم ، وأن يقول الإنسان في القرآن بغير علم ؟ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتوعد عليه .

ويقتبه ابن مضاء إلى أنه ربما قال قائل : كيف يبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة ؟ فيقول : إن إجماعهم ليس حجة علينا ، وقد صرح بذلك كبير من حذاقهم ، ومقدم في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه إذ يقول : ”اعلم أن إجماع أهل البلدين يعني البصرة والكوفة إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة“ . وإذن فالاعتراض بإجماع النحاة على نظرية العامل

لا يعطى المعترض شيئاً ما دامت النظرية فاسدة في نفسها .
ويحاول ابن مضاء أن يدل على فسادها بصور أخرى من
العوامل المحذوفة ، فنراه يعرض لما يزعمه النحاة في المجرورات
التي تقع أخباراً أو صلوات أو صفات أو أحوالاً في مثل (زيد في
الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قریش ، ورأى
زيد الهلال في السماء) ، فإن النحاة يقدرّون في مثل هذه العبارات
عوامل محذوفة تُعَلَّقُ بها هذه المجرورات ، وهي على الترتيب (مستقر ،
واستقر ، وكائن ، وكائناً) ، وإنما دفعهم إلى ذلك قاعدة وضعوها ،
وهي أن المجرورات — إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها
زائدة — لا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهراً في نحو
(زيد قائم في الدار) كان مضمراً في نحو (زيد في الدار) . ويقول
ابن مضاء إن هذا كله تمحّل لأن الكلام تام بدون هذا التقدير ،
ولو أن النحاة اعتنقوا نظريته ، وهي أنه لا عامل ولا عمل لما
اضطروا إلى هذا التقدير ، فتلك المجرورات هي نفسها الأخبار
والصلوات والصفات والأحوال . وهل من شك في أن هذه
العبارات السابقة كلها تامة ، فهي مركبة في مثل (زيد في الدار)
من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، دلت عليها (في) . وهما
معنيان يعبران عن فكرة المتكلم دون حاجة إلى تقدير (مستقر) كما

يزعم النحاة . ومثلُ (زيد في الدار) أخواتها السابقة ، فليس هناك ما يدعو مطلقا إلى أى تقدير فيها ، إنما هو تقدير خاص بالنحاة وصنعتهم كما تصوروها ، وحرى بنا أن نلغى هذا التقدير ، وأن نلغى معه نظرية العامل ، ما دامت هي التي تمدنا بمثل هذا التقدير الواهم .

ويترك ابن مضاء العوامل المحذوفة إلى الضمائر المستترة ، فيبدأ بصيغة اسم الفاعل ، وما يقدره النحاة في مثل (زيد ضارب عمرا) فإنهم يقدرون في (ضارب) ضميرا مستترا يعربونه فاعلا لها ، وتقديره (هو) ، ويمجّب ابن مضاء من هذا التقدير لأن (ضارب) تدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ، وإذا فلا داعي لأن نبحث عن صاحبها في داخلها ما دامت تدل عليه بمادتها وفي ظاهرها .

وقد ذهب ابن مضاء هذا المذهب نفسه في نحو (زيد قام) إذ أنكر الفاعل الذي يقدره النحاة في قام ، وقال إنها تدل عليه بنفس مادتها كما دلت عليه (ضارب) . وآية ذلك أننا نعرف من الياء في الفعل المضارع (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن ألف القطع في (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة . وببنفس الصورة نعرف في (علم) أن الفاعل غائب مذكر ، وإذن فالفعل

يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضا على الفاعل إذا كان مستترا كما يقول ابن مضاء .

ونرى ابن مضاء ينتهى أثناء تفكيره فى هذه المسألة إلى أن ضمائر التثنية والجمع فى مثل (قاما وقاموا وقُمْنَ) ليست ضمائر كما يزعم بعض النحاة ، بل هى علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التأنيث . ومن المعروف أن هذه العلامة الأخيرة تذكر مع الفعل وتحذف إذا تأخر عنها الفاعل ، وكان مؤنثا مجازيا فتقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولكن إذا تقدم هذا الفاعل المؤنث على الفعل وجب ذكرها ، فلا تقول إلا (الشمس طلعت) ولا يجوز أن تقول (الشمس طلع) ، وهذا نفسه ما تضمنه العربية بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا ، فإنه إذا تأخر عن الفعل جاز لك أن تذكر هذه العلامات ، وهى لغة طيء وبلحارث بن كعب وأزدشنوءة ، ويسمى النحاة لغة (أكلوني البراغيث) ، وقد جاءت أمثلة لها فى القرآن الكريم والحديث الشريف . ويجوز لك أن تحذف هذه العلامات وهى لغة جمهور العرب . هذا إذا تأخر الفاعل المثنى أو المجموع عن الفعل ، فإذا تقدم عليه وجب ذكر هذه العلامات ، فتقول : (قاموا الزيدون وقام الزيدون) ولا تقول إلا (الزيدون

(قاموا) كما تقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولا تقول إلا (الشمس طلعت) .

وعلى هذا النحو يحاول ابن مضاء في الفصل الأول من كتابه أن يبرهن على فساد نظرية العامل مصورا ما تجره من تقديرات وتأويلات لا مبرر لها إلا التمثل وكثرة التخييل ، وإنه لينبغي أن تضرب عنها صفحا ، وخاصة في آي الذكركر الحكيم لأنه لا يوجد عليها دليل يحيز لنا ما يفترضه النحاة فيها من عوامل محذوفة وضمائر مستترة .

ويخرج ابن مضاء من هذا الفصل الأول إلى فصل ثان ، يدرس فيه باب التنازع في النحو درسا مفصلا ، وهو درس أراد به أن يصور ما تجره نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب وأن يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون في باب التنازع صورة من التعبير دارت على السنة العرب ، وذلك أنهم قد يهبرون بماملين ، ثم يأتون بهما بممول واحد على نحو ما نرى في مثل (قام وقعد إخوتك) وقول علقمة :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

وقد رفض النحاة هذه الصورة من التعبير لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، أو كما يقولون لا يصح أن

يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وإذن فإما أن نُعمل الأول ونُضمّر في الثاني ، أو نُعمل الثاني ونُضمّر في الأول . اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، واختار البصريون إعمال الثاني لقربه ، فيطلبون إلى صاحب المثل الأول أن يقول (قام وقعدوا إخوتك) أو يقول (قاموا وقعد إخوتك) ويطلبون إلى علقمة أن يقول (تغفّقوا . . . وأرادها رجال . . . وكليب) وهي جمع كلب ، أو يقول (تغفّق . . . وأرادوها رجال . . . وكليب) .

وعلى هذه الصورة يرفض النحاة أساليب العرب ، ويضعون مكانها أساليب أخرى تسوّّ لها لهم فكرة العامل . وإن الاستمرار في درس هذا الباب ليطلبنا على مدى تكلفهم ، فإن من يرجع إليهم فيه يجدهم يطبقون هذا المنهج تطبيقاً واسعاً ، فلا يتركون فعلاً ولا ما يشبه الفعل دون أن يجروا فيه صور هذا التنازع ، على طريقتهم في الإضمار . وقد استمر ابن مضاء يعرض هذه الصور ليدل على ما صنعوه بأساليب اللغة من تعقيد ، وإنه ليعرض — للدلالة على ذلك — صور التنازع التي يذكرونها في باب ظن وأعلم ، فظن مثلاً يجري فيها التنازع على هذا الشكل (ظننت وظناني شاخصا الزيد بن شاخصين) . وأما أعلم التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، فشأنها في الإضمار أعقد وأعسر ، إذ يجري فيها

التنازع على هذا الشكل (أعلمت وأعلمانيهما إياها الزيدان العُمَرَيْنِ منطلقين) . ويعقب ابن مضاء على هذه الصورة وأمثالها بأنها لا تجوز أن تجرى في الكلام ، لأن العرب لم يستخدموها ، وإنما هو عقل النحاة الذي يُتبعهم لما يتصور من خطر نظرية العامل ذلك الخطر الذي جعلهم ينحازون عن صورة أصيلة في التعبير العربي إلى صور أخرى جديدة ، صور نحوية لا تيسر كلاما ولا تسهل حديثا ، بل تصعب الكلام وتمقده ، وتحيله ألقا عسيرة الحل .

ويترك ابن مضاء فصل التنازع إلى فصل آخر يعقده لباب الاشتغال ، وهو باب اضطرب النحاة في صور تعبيره اضطرابا شديدا ، وقد عرض طرفا من هذه الصور واضطراباتهم فيها من مثل (أزيدا لم يضربه إلا هو ، وأخواك ظناها منطلقين ، وأأنت عبد الله ضربته) . وإنه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التي لم تأت في العربية ، ولكن جاءت في كتب النحو ! كما يحمل على دراسة النحاة للباب ، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يترجح فيه الرفع والنصب ، وما يجوز فيه الأمران ، مقدرين في أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم ، وإنما هي أقيسة النحو التي تقدرها وتلزمنا إياها .

وكل ذلك يرفضه ابن مضاء لأنه لا يفيدنا إلا صهوبة وعننا في فهم الأمثلة الأصلية التي جاءت عن العرب في الباب . وإنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ومتى ترفع ، وهي : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب . لأنه في مكان نصب ، وإلا رفع لأنه في مكان رفع . وبذلك حلَّ باب الاشتغال ، وأراحنا من تعسف النحاة في خغل أمثلته تارة على النصب ، وتارة على الرفع ، ثم اختلافهم في أثناء ذلك وجدلهم جدلاً طويلاً

ويخرج ابن مضاء بعد ذلك إلى فاء السببية وواو المعية اللتين ينصب بعدهما المضارع بأن محذوفة ، ليدل على ما وصلت إليه نظرية العامل من تعسف في التقدير والتأويل ، إذ ترى النحاة يقدرون المضارع منصوباً بعامل محذوف وجوباً ، وهو (أن) ، وهو تقدير مفرق في البعد . ولعل من الطريف أن نسوق هنا ما يروى عن دماذ صاحب أبي عبيدة من أنه قرأ من النحو إلى بابي الفاء والواو ، فلما استمع إلى قول الخليل وأصحابه : إن ما بعدهما ينتصب بأن مضمرة وجوباً نبأ فهمه عن ذلك ، وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني — شيخ نحاة البصرة في عصره — يشكو إليه ما لقيه من عنت ، بهذه الآيات :

وفكرت في النحو حتى مللت وأتعبت نفسي له والبدن
 وأتعبت بكراً وأصحابه بطول المسائل في كل فن
 فكنت بظاهره عالماً وكنت بباطنه ذا فطن
 خلا أن باباً عليه العفا للقاء يا ليت له لم يكن
 وللوار باب إلى جنبه من المقت أحسبه قد لعن
 إذا قلت هاتوا لماذا يقا ل لست بآتيك أو تأتين
 أجيئوا لما قيل هذا كذا على النصب قيل للإضمار أن
 فقد كدت يا بكر من طول ما أفكر في بابه أن أجن^(١)

وقد وقف ابن مضاء عند أمثلة بابي الفاء والوار وقفة طويلة ،
 منادياً بأن العرب حين تنصب المضارع في هذين البابين لا تنصبه
 بعامل أو من أجل عامل ، وإنما تنصبه لتدل على معنى لا يتأتى
 مع الرفع ، ففي مثل (لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه) حين ينصب العربي
 الفعل المضارع بعد الفاء في هذا المثل يكون غرضه التنبيه
 على أنه يريد أن يقول إن شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه ،
 ومعنى ذلك أن الشتم من أنواع الإيذاء ، ولو أنه رفع لكان المعنى

(١) انظر كتاب أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي نشر فريتس
 كرنكو ص ٧٧ وما بعدها .

مخالفاً لذلك إذ يكون المراد (فهو يؤذيه) أى أن من عادته ذلك .
ومن الممكن أن نجزم الفعل الثانى إذا جعلنا الفاء للعطف ، ويكون
المراد حينئذ أن الشتم يؤذيه . وكذلك الشأن فى مثل (لا تأكل
السّمك وتشرب اللبن) إن نصب القائل الفعل الثانى كان المعنى
لا تجمع بينهما ، وإن رفع نهى المخاطب عن أكل السمك
وأوجب له شرب اللبن أى هو ممن يشرب اللبن ، وإن جزم
انصب النهى على الجمع والتفرقة . وكل ذلك يدل به ابن مضاء
على نظريته وهى أن حركات الإعراب لا تأتى للدلالة على عوامل
محدوفة ، وإنما تأتى للدلالة على معانٍ فى نفس المتكلم . وإذن فخرى
بنا أن نلغى نظرية العامل ما دامت تحول بيننا وبين الفهم الحقيقى
لحركات الإعراب ودلالاتها ، وأيضاً فإنها تؤدى بنا إلى التحريف
فى الصيغ والعبارات ، وأن نعمد إلى تأويل لا تميزه دلالات الكلام
على نحو ما رأينا فى التنازع والاشتغال . وإن واجبنا أن ننحّيها
عن النحو ما دامت تفسد علينا الصورة الصحيحة للغة العربية
وصيغها وعباراتها .

وما من ريب فى أن ابن مضاء يستهدى فى ذلك آراء الظاهرية
الذين يتشددون فى التمسك بنصوص القرآن الكريم دون
تأويل لها أو تقدير فيها ، وقد تسرب من خلال هذه الآراء يدعو

إلى إلغاء نظرية العامل ، التي تنتهي بنا إلى تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلا لا دليل عليه ، إذ نقدر فيها أفعالا وعوامل محذوفة ، لا تهدي إلى فهم ، ولا إلى حلّ لمذلول عبارة ، وإنما تهدي إلى تصورات النحويين للعوامل ، وما توهموه في أبوابها . وإنه لينبغي أن نهدم هذا التصور ، ما دام لا يقودنا إلى خير ، ولا إلى ما يشبه الخير ، بل إنه يقودنا إلى التأويل ، وكثرة التقدير في عبارات الذكر الحكيم !

إلغاء العلل الثواني والثالث

وليس كل ما استفاده ابن مضاء من تطبيق مذهب الظاهرية على النحو العربي ، ينحصر في إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى استفادها من هذا المذهب ، وقد أراد أن يريح الناس عن طريقها من عبث طويل للنحاة . وعلى رأس هذه الأشياء ما يراه الظاهرية من إلغاء العلل ، وإلغاء طلبها في الشرع ، وقد ذهب ابن مضاء يطلب ذلك في النحو ، ولكنه لم يتشبث بإلغاء العلل جملة ، فإن فيها قدراً لا يمكن أن نُلغيه وهو العلل الأول ، التي تجعلنا نعرف مثلاً أن كل فاعل مرفوع ، أما ما وراء ذلك من العلل الثواني والثالث ، فخرى بنا أن نحطّ به تحطياً ، كما

حطّمنا نظرية العامل . وانظر إليه يقول : " وما يجب أن يسقط
من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن
(زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل
فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رُفِع الفاعل ، فالصواب أن يقال له :
كذا نطقته به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ،
ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ،
ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لم
حُرّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت
السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه
وقال : فلم لم تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له :
لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ،
والمفعولات كثيرة ، فأُعطي الأثقل — الذي هو الرفع — للفاعل ،
وأُعطي الأخف — الذي هو النصب — للمفعول ، لأن الفاعل
واحد والمفعولات كثيرة ، ليقول في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر
في كلامهم ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ،
ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل
الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم .

ونحن نرى ابن مضاء في أول هذه الفقرة يقرن مسائل النحو

بمسائل الفقه ، إذ يقول إن النحوى لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص ، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرّم بالنص ، ولكن أى فقيه يرى ذلك ؟ إنه فقيه مذهب الظاهرية ، ذلك المذهب الذى كان يحلّه ابن مضاء ، كما كان يحلّه مولاه يعقوب بن يوسف ، الذى أمر بحرق كتب المذاهب التى تعتمد على العلل ، ولا تسير فى مسائلها سيرة الظاهرية فى الاعتماد على الأصول ، من القرآن الكريم والحديث الشريف . وقد تبعه قاضى قضائه ابن مضاء يحاول أن ينفى من النحو كل ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية ، فهو ينفى منه نظرية العامل ، وهو ينفى منه العلل الثوانى والثالث على نحو ما ينفى الظاهرية العلل من الشرع الحنيف ، حتى يستقيم النحو مع مذهب الظاهرية من جهة ، وحتى نستريح من كثرة ما فيه من علل مصطنعة ، لا تهدى إلى حق ، ولا إلى ما يشبه الحق .

ويضرب ابن مضاء لذلك مثلاً هو باب الفاعل ، فإن النحاة يسوقون فيه علة أولى ، وهى أن كل فاعل مرفوع . وهى علة مستقيمة لأنها تعطينا الحكم فى الباب . غير أن النحاة لا يكتفون بها ، بل يضيفون إليها علة لها ، وهى أن الفاعل رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول ، كما يضيفون علة أخرى وهى أن الفاعل

رُفِعَ لأنه قليل ، والمفعول نُصِبَ لأنه كثير ، ولما كان الرفع
ثقيلا والنصب خفيفا أعطى الثقل للقليل والخفيف للكثير ، ليتم
التعادل والتوازن . وهذا كله فضلُ تفكير فيما وراء طبيعة أبواب
النحو وأحكامه . وإن الواجب أن تقتصر على وصف الطبيعة
الأولى ، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب ، وما يتضمنه هذا
الحكم من علة أولى معقولة . أما هذه العلة الثواني والثالث
فينبغي نفيها من النحو ، لأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت
العرب ، وإنما تكسبنا حكمتهم في كلامهم وصيغ عباراتهم ،
وهي حكمة لا تفيد الناطقين بالعربية شيئا في نطقهم .

ومع ذلك فنحن نجد ابن مضاء يرتضى قبيلًا من العلل
الثواني ، ولكن أى قبيل ؟! إنه القبيل المقطوع به ، مثل العلة
التي تذهب إلى أن كل ساكنين التقيا في الوصل ، وليس أحدهما
حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولمَ لم يتركسا ساكنين ؟
أجيب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين ، وهي علة ثانية
يرتضيها ابن مضاء ، ولكنه يحمل بوجه عام على العلل ، وينكر
استخدامها في النحو . وقد ذهب يقول إن كثيرا منها بين الفساد ،
واستدل على ذلك بما ذهب إليه المبرد في الأفعال المتصلة بنون
الإثنا مثل (ضربن) ، فقد زعم أن النون حُرِّكت لأن ما قبلها

ساكن ، وزعم في الحرف الساكن قبلها أنه سُكِّنَ ، لئلا يجتمع أربع متحركات ؛ وبذلك دار حول نفسه ، فقد جعل حركة النون لسكون الحرف السابق لها ، وجعل سكون هذا الحرف من أجل حركتها ! وينتهي ابن مضاء من هذا كله إلى وجوب إلغاء العلل الثواني والثالث في النحو العربي ، حتى تتخفف من جانب فيه لا نكتسب منه إلا عسرا في التأويل والتقدير .

إلغاء القياس

ولا يكتفى ابن مضاء بطلب إلغاء العلل الثواني والثالث في النحو ، بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس ، وإنه ليستمد ذلك أيضا من مذهب الظاهرية ، إذ كانوا ينفون العلل كما قدمنا ، كما كانوا ينفون القياس . وهذا طبيعي عندهم ؛ لأن القياس — كما هو معروف — يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم . ومعنى ذلك أنه يقوم على العلل ، ومن أجل ذلك يرده أصحاب المذهب الظاهرية ، ويحذو حذوهم ابن مضاء فيرده في النحو ، كما رد العلل قبله . وقد وقف ينظر في أمثله عند النجاة ، ليدل على فساد ، وأنه لا حاجة للنحو به ، وبدأ بتعليلهم لإعراب الفعل المضارع ، فإنهم يذهبون إلى أنه أعرب لشبهه بالاسم ، أو بعبارة أدق لقياسه على الاسم ،

فالاسم أصل في الإعراب ، والفعل فرع ، وهي فرعية يأخذها الفعل علتين ، لعللة واحدة ، أما العلة الأولى فهي أن يكون شائعا فينخصص ، على نحو ما نعرف في الأسماء ؛ فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعا ، وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع ، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا . والعلة الثانية التي يسوقها النحاة هي أن لام الابتداء تدخل على المضارع ، كما تدخل على الاسم ، فتقول (إن زيدا يقوم) كما تقول (إن زيدا قائم) . وهاتان علتان جميعا تُتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب .

وهذا كله يرد ابن مضاء إذ يرى فيه إغراقا في التفسير ، وبعدا في التقدير ، ولم يكن الإعراب أصلا في الاسم وفرعا في الفعل المضارع ؟ إن المعقول أن يكون أصلا فيهما جميعا . وإن من يرجع إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم يجدهم يقولون : إنه أعرب لأنه يكون على صيغة واحدة ، وتختلف أحواله ، فيكون فاعلا ، ومفعولا ، ومضافا إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . وينظر ابن مضاء في ذلك فيقول : إن العلة التي أعربوا بمقتضاها الاسم موجودة في الفعل ، لأننا إذا قلنا مثلا

(لا يضرب زيد عمرا) ، ولم يجزم الفعل ، لم يُعرَف هل كُنْفي ذلك أو كُنْفي عنه . وأيضا فكما أن للأسماء أحوالا مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة ، إذ تكون منفية ، وموجبة ، ومنهيا عنها ، ومأمورا بها ، وشرطا ، ومشروطة ، ومخبرا بها ، ومستفهما عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء . وإذن فلا داعي لأن نجعل الإعراب أصلا في الأسماء ، وفرعا في الأفعال ، بينما نجد العلة ، التي يعربون بها الأسماء ، موجودة في الأفعال . ويقول ابن مضاء إن خيرا من ذلك كله أن نقول : إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد . ومعنى ذلك أنه خير أن نصف أحوال الأشياء في نفسها ، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ، ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها ، لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيمها ، ولا داعي لها . أليس من الممكن أن يسأل سائل إذا كان المضارع أعرب لشبهه بالاسم ، فلماذا لم يُجرَّ كالاسم ؟ وإن من يرجع إلى السيرافي على سيبويه ، يجد النجاة يذكر سبعة علل ، لعدم جر المضارع ، كما جرَّ الاسم^(١) . وما من ريب في أن ذلك كله بعد في التخيل والفرض وإغراق في التقدير والوهم .

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه : نسخة فوتغرافية بمكتبة جامعة فؤاد ، المجلد الأول ، الورقة رقم ٣٨ .

ويضرب ابن مضاء مثلاً آخر يبين به فساد أقيسة النحوي ، وما تَطَوَّى من علل ، وهو باب الممنوع من الصرف ، فإن النحاة يهكسون الآية في هذا الباب ، إذ يجعلون الاسم الممنوع من الصرف ، أى التنوين وما يتبعه من جر ، فرعاً في هذا الحكم للفعل . وتراهم بعد ذلك يحاولون أن يحتلبوا علمتين في الأسماء الممنوعة من الصرف أو علة واحدة تقوم مقام العلمتين ؛ كي يتم شبه هذه الأسماء للفعل ، أو بعبارة أدق ، كي يتم قياس هذه الأسماء على الفعل . وهم يذهبون إلى أن الفعل مُنِعَ التنوين لثقله ، وأنه قَبِلَ في الاسم ، لأنه أكثر استعمالاً من الفعل ، ولما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصرف لا تُسْتَعْمَلُ كثيراً مُنِعَتْ من أجل ذلك ما مُنِعَ الفعل من الخفض والتنوين . ويعقب ابن مضاء على هذا كله بأنه فضل ، ولا حاجة لنا به ، إنما الذى نحن فى حاجة إليه حقا هو : معرفة العلل الأولى التى تلازم عدم الانصراف ، وكأنه يريد أن يَصِلَ إلى أن ذلك حَدَثَ فى الأسماء كما حَدَثَ الإعراب فى الأفعال ، فكما أننا لا نستطيع أن نحمل الفعل على الاسم فى الإعراب إلا بعد افتراض ، فكذلك الشأن فى حمل الأسماء الممنوعة من الصرف على الفعل ، وإنه ليعرض أثناء ذلك إلى عللهم التى يزعمون أن الأسماء تشبه بها الأفعال ، فَيَبَيِّنُ أن من الأسماء ما هو أشد شبهة بالفعل ، ومع ذلك

لا يُمنَع من الصرف ، فمثلا كلمة (إقامة) تدل على الحدث كما يدل الفعل ، وأيضا فإنها تعمل عمل الفعل ، ثم هي مؤنثه ، وتأتي مؤكدة له ، والمؤكد تابع للمؤكد ، كما أن الصفة تابعة للموصوف ، وإذن ففيها من الفروع والعلل الدلالة والعمل والتأنيث والتأكيد ، ومع ذلك كله لا تمنع من الصرف !

والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم ، فليس هناك حرف يدخل على الفعل ، ولا حركة إلا ويُعَلَّل ذلك ، وقد يدخله القياس ، وكذلك الشأن في الاسم . وإنهم ليمبالغون في ذلك حتى لنرى السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه يعقد صفحا طويلا لمناقشة نصب جمع المذكر السالم بالياء ، دون الألف ، وقد ذكر لمنع الألف أربع علل ، كما ذكر للجاحق الياء للمنصوب ، دون الواو أربع علل أخرى ، وأيضا فإنه ذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثني ثلاث علل^(١) . وعلى هذا النحو نراه يقف طويلا عند حيث وبنائها على الضم ، ولما إذا لم تُبَنَ على الفتح ، أو على الكسر ، أو على السكون^(٢) ، ويدخل الإنسان أثناء ذلك في

(١) انظر شرح السيرافي ، المجلد الأول ، الورقة ١٣٠ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه ، المجلد الأول ، الورقة ٤٧ وما بعدها .

فيضان من الفروض والأوهام . وأكبر الظن أن ذلك ومثله
ما جعل ابن مضاء يحس إحساساً عميقاً بوجوب نفي العلل والأقيسة
من النحو ، ورفضها رفضاً باتاً . وانظر إليه يقول : “ وكما أنا
لا نسأل عن عين (عِظْم) وجيم (جَعْفَر) وباء (بُرْثَن) لم فتحت
هذه ، وضمت هذه ، وكسرت هذه ، فكذلك أيضاً لا نسأل
عن رفع (زيد) ؛ فإن قيل : (زيد) متغير الآخر ، قيل : كذلك
(عِظْم) يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على فعالل بالفتح ، فإن
قيل : اللام اسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال يُنصب فيها ، وأحوال
يُخفض فيها ، قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول :
الرفعُ بكونه فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله ،
والنصبُ بكونه مفعولاً ، والخفضُ بكونه مضافاً إليه ، صار الآخر
كالحرف الأول الذي يُضمُّ في حال ، ويُفتح في حال ، ويُكسر
في حال : يكسر في حال الإفراد ، ويُفتح في حال الجمع ، ويضم
في حال التصغير ” .

أرأيت كيف ينتهي ابن مضاء بالنحو العربي ؟ إنه يريد أن
يحذف منه كل ما يستغنى الإنسان عنه في معرفة نطق العرب
بلغتهم . وإنه ليتصور أحوال أواخر الكلم كأحوال أوائله ،
فهى أحوال لغوية بسيطة ، لا تحتاج معرفتها إلى عسر في الفهم ،

ولا إلى بعد في التأويل ، وإنما عمل النحو أن يسجل هذه الأحوال
وأن يضع القواعد لضبطها ، دون جنوح إلى أقيسة وعلل يملئها
الفرض ، أو الوهم ، أو الخيال .

إلغاء التمارين غير العملية

وإذا كان من الواجب أن نُلغى العلل والأقيسة من النحو ،
حتى نخلصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه ، فكذلك يجب
أن نُلغى منه كل المسائل ، التي لا تفسر صيغا نطق العرب بها ،
وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية . وقد ضرب
ابن مضاء لهذه التمارين مثلا هو قول النحاة : ^{٢٩} "أثن من البيع
على مثال فُعل" . فإن من الممكن أن يقول شخص (بوع)
محتجا بأن الياء سُكَّنت وضمَّ ما قبلها فقلبت واوا ، قياسا على
قلب العرب لها واوا ، في مثل (موقن وموسر) . ومن الممكن أن
يقول شخص آخر بل هي (بيع) محتجا بأن الياء سُكَّنت وضمَّ
ما قبلها ، فقلبت الضمة كسرة ، قياسا على قلب العرب لها كسرة
في مثل (بيض وعين وغيد) في جمع (بيضاء وعيَّناء وغيداء) .
ويقف ابن مضاء فيورد حجة كل من القولين . أما حجة من
أبدلوا الياء واوا فهي أن (بوع) مفرد ، وحمله على (موسر) ونظرائه

أولى من حمله على الجمع ، فإن جمعه مياسير . وأيضاً فإن الغالب أن يتبع الثاني الأول لا العكس ، ألا تراهم يقولون (مِعَاد ومِيزَان) ، وأصلهما (مِوَعَاد ومِوَزَان) ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ، ولا فتحة ، لتصح الواو . وكذلك صنعوا بمثل (صام صيما ورأيت غازيا ، وقيل وسيق) فهذه الألفاظ كلها أصلها واوات ، وقلبت الواوات ياءات إتباعاً للأول . وأما حجة من أبدلوا الضمة كسرة ، فهي أن العرب صنعوا ذلك في مثل (بيض) . وأيضاً فقد يتبع الأول الثاني ، كما نرى في مثل (امرؤ وأبنم) وكما نرى في مثل (ادخل) فإن ألف الوصل تضم في فعل الأمر إتباعاً لعين الفعل .

وعلى هذا النحو يُدلى ابن مضاء بحجة كل من أصحاب القولين ليدل على مدى ما وصلت إليه هذه التمارين غير العملية في النحو ، وكيف أنها تشغل النحاة بوجوه وعلل ، لا حاجة لنا بها ، سوى التمرين فيما لا فائدة فيه ، وأي فائدة تُفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم تأت عن العرب ، والتي لسنأفى حاجة إلى استعمالها ؟ وإن ابن مضاء ليقول : ” إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستعنى عنه “ . وهكذا يريد ابن مضاء أن يريحنا من كل ما يعدل بنا عن صيغ اللغة إلى

ظنون النحاة في عبارات لا تستخدمها ، وألفاظ يمتحن بها بعضهم بعضا ، وهي لا تجري في كلام العرب وإنما تجري على السنة النحاة ، كي يضيفوا إلى النحو كل ما يمكن من مشقة وتصعيب .

والحق أن النحو العربي يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل ، وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار ، وتارة بما يفترض النحاة من علل وأقيسة ، لأدليل عليها ، إلا النظر العقلي ، وهو نظر يعتبره ابن مضاء فضلا في النحو ، لأننا لسنا في حاجة إليه ، كما أننا لسنا في حاجة إلى ما يأتي به النحاة من تمارين لا تفسر صيغا عربية ، وإنما تفسر صيغا لهم ، يكثر جدلهم حولها ؛ ويكثر خلافهم . وإن هذا كله ليحيل النحو أغارا .

وما من ريب في أن من يقرأ كتابا مطوَّلا في النحو ، كشرح السيرافي على كتاب سيبويه ، أو شرح أبي حيان على التسهيل ، يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع ، وعلل وأصول وأقيسة ، ومسائل غير عملية . ومن أجل هذا كله كنا نثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس للهجرة يهتف : نَحْوُ الأُقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو ، فإن فيها فسادا واضطرابا كثيرا . وإنه ليهتف أيضا : نَحْوُ العامل عن النحو ، فقد أتعب هذا العامل

النحاة والنحو ، منذ الخليل بن أحمد ، تعباً لم تُفد منه العربية
لا كثرة التأويل في صياغاتها وعباراتها وتقدير عوامل محذوفة
ومعمولات مضمرة . وليس وراء ذلك إلا عناء ممض يعانيه
النحاة في البحث عن عوامل بعض الأبواب ، فهل العامل في
المفعول به مثلاً هو الفعل أو هو الفاعل أو هما جميعاً ؟ وفي كل باب
نجدهم ينقسمون فرقاً ، وكل فرقة تناضل عن رأيها مناضلة
شديدة ، وفيهم هذا النضال وهذا العناء ؟ وفيهم هذا الجدل بين
البصريين والكوفيين ثم البغداديين والأندلسيين والنحاة
المتأخرين ؟ إنهم جميعاً يجادلون عن باطل ، وما العامل والعمل في
النحو . إنما هو تمثيل وتخيل ، أما في الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم
الذي يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها لتعبر عما في نفسه
من معان . وإذن فلنرد المسألة إلى صورتها الصحيحة ، ولنبتل
هذا العامل في النحو الذي أتعب النحويين طويلاً ، وأيضاً فلنبتل
معه علل النحويين وأقيستهم التي أقاموها حول هذا العامل ،
حتى نصفي النحو من كل الشوائب التي تجلب إلى أبوابه
العسر والضيق .

على أن هذا ينبغي أن لا يفهم منه أن ابن مضاء دعى إلى
إلغاء النحو العربي ، فالنحو العربي أكثر ثباتاً واستقراراً من

أن يبلغه تحطيم نظرية العامل . حقا هي من أهم نظرياته ، أو قل هي الأصل الأول من أصوله ، ولكن إلغاءها لا يترتب عليه ، أو قل لا يترتب ابن مضاء عليه إلغاء النحو ، وإنما يترتب تسهيله وتيسيره . ليس هناك عامل ولا ما يؤديه التفكير في العامل من كثرة المحذوفات والمضمرات والعلل والأقيسة . ولكن بعد ذلك النحو العربي قائمٌ بصورته التي نعرفها ، فلا يزال فيه المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعولات والتوابع على اختلاف ألوانها ثم المجرورات . ومن هنا تبدو صحة تفكير ابن مضاء ، فإنه حين ألغى نظرية العامل وما يطوى فيها من أقيسة وعلل لم يفهم أنه ألغى النحو العربي ، بل كل ما أراد إنما هو تخليصه من غنت هذه النظريات التي لم يكسب منها إلا فنونا من العسر والمشقة ، حتى أصبح كثيرٌ من مسائله لا يفهم إلا بعد أن يجدد للناس الفهم مرارا وتكراراً .

٥

مراجعة النحو الى تصنيف جبريد

والإنسان لا يلم بهذه الآراء لابن مضاء ، ويطيل النظر في كتب النحو المطوّلة ، وغير المطوّلة ، حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً . ولستنا ننفرد بهذا الإحساس ،

فقد أحسه من قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل ،
وما يُطَوَّى فيها من علل وأقيسة ، وأحسه من قبله الجاحظ ، ولكن
في شكل آخر ، فقد قال في حيوانه : ^{٦٦} قلت لأبي الحسن الأخفش :
أنت أعلم الناس بالنحو ، فلمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا
نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العويص ،
وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ،
ولست هى من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعونى
إليه ، قلت حاجاتهم إلى فيها ... وإنما قد كسبت فى هذا التدبير ،
إذا كنت إلى التكسب ذهبت ^(١) ^{٦٦} .

والجاحظ لا يشكو من نظرية العامل كما يشكو ابن مضاء ،
ولكنه على كل حال يشكو من طريقة النحاة فى كتبهم ،
وأنهم — وعلى رأسهم الأخفش — يبنونها بناء شاقا ، فيه عسر ،
وفيه تصعيب . وما زال هذا العسر والتصعيب يزداد ، لكثرة
ما وضع النحاة فى كتبهم من أقيسة وعلل ، وما تصوروا من
محدوفات ومضمورات ، حتى جاء ابن مضاء فتناول قبسا من آراء
الظاهرية فى الفقه ، أو كما كان يسمى علم الفروع ، وقد أضاء له هذا
القبس الطريق إلى تيسير النحو وتخليصه مما فيه من غمٍّ وضيق .

وأخذ ابن مضاء يدرس النحو على هذى هذا القبس ،
ويتعمق في الدرس ، ويفرق في هذا التعمق ، حتى اطلع
على المفتاح الذي يفتكُّ به ما يراه الناس في كتب النحو
من استغلاق . وقد رأى أن مصدر هذا الاستغلاق نظرية
العامل ، وما يُدْمَجُ فيها من علل وأقيسة ، فنادى في النحاة
والناس من حولهم : حطّموا نظرية العامل ، حطّموا الأقيسة
والعلل ، حطّموا كل ما لا يفيد نطقا ، حتى نَرَفَعَ كل
الحواجز التي تعوق فَهْمَ مسائل النحو فهما صحيحا ، قائما على
الحقائق اللغوية المحسوسة . غير أن هذا النداء ذهب صَرْخَةً في
واد ، فلم يستجيب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق في العصور
الوسطى ، وظل الناس وظلت الأجيال تعاني في قراءة النحو
مشقات هائلة ، ولم يستطيعوا نقضها ، إلا بزيادتها غلظا على غلظ ،
فقد أكثر النحاة من الشروح والحواشي والتقارير ، ولم يُفِـد
النحو من هذا إلا كثار وضوحا ؛ بل أفاد غموضا فوق غموض ،
وصعوبة فوق صعوبة .

وإنه لحرىُّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء ، حتى
نخلص الناس من صعوبات النحو التي تُرْهِقُهُم من أسرهم عُسْرا ،
ولن يكلفنا ذلك جهداً ، فقد مهّد ابن مضاء الطريق أمامنا ، بما وضع

فيها من صَوَيِّ وأعلام . أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل ، وقد طَبَّقَها في أبواب من النحو ؟ وإذن فلنعمَّ هذا التطبيق ، فننصرف انصرافا تاما عنها وعن كل ما يتصل بها . وما من ريب في أن إلغاءها يتيح لنا أن نصنّف النحو بشكل آخر ، تستمر فيه موادّ النحو القديمة ، ولكن يُغيّر نسيجها ويكيّف على أصل آخر ، هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها .

وليس الانصراف عن نظرية العامل هو كل ما دعا إليه ابن مضاء ، فقد دعا أيضا إلى إلغاء كل تأويل وتقدير في الصيغ والعبارات ، وطبّق ذلك على بعض أبواب وفصول من النحو ، وإنه لينبغي أن نعمّ ذلك أيضا في فصول النحو الأخرى وأبوابه ، حتى نريح الناس من عناء ولنوقلّما فهموه ، وإذا فهموه لم يحسنوا فهمه ، لأنه يخرج في كثير من صورته عن منطق الناس ومألوف عقولهم . ونحن نقف لنفسر مدى تطبيق هذين الأصلين على أبواب النحو وقواعده ، حتى يحيط القارئُ علما بما ينبغي من تصنيف النحو تصنيفا جديدا .

الانصراف عن نظرية العامل

هذا هو الأصل الأول الذي ينبغي أن نتّكى عليه في تصنيف النحو تصنيفا جديدا ، فنحن في هذا التصنيف

الجديد ان نغنى بالعوامل ، ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة ، وإعطاء الأولى ميزات تتفوق بها على الثانية ، فالخرف مثلاً ، وهو عامل ضعيف في رأيهم ، نجده حين يعمل يقيمون عليه شروطاً وصرارداً كثيرة ، كشروطهم المعروفة في إعمال ما ولا الحجازيتين ، وإعمال حروف نصب المضارع ، وحتى حروف الجر ، أو كما نسميها حروف الإضافة ، يشترطون فيها أن تتكرر حين تعمل في اسمين متعاطفين ، وأن تتصل بمعمولها . وهذا كله سنحذفه من النحو ، وأيضا سنحذف شروط العوامل الأخرى ما دمننا لا نجد حاجة لغوية صحيحة تلزمنا إياها .

وإن من المعروف أن واجب النحوى أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات ، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد في اللغة . ونحن لا نقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح ، ولما لا يصح ، مستلهمين نظرية العامل ، لا حقائق اللغة ، في كل ما يعرضون . ولعل من الطريف أن نذكر هنا ما يروى عن ما سويه من أنه ^{٥٩} "وصف لإنسان دواءً ، ثم قال له : كل الفروج وشيئاً من النماكة ، فقال : أريد أن تخبرنى بالذى لا آكل ، فقال : لا تأكلنى ولا حمارى ولا غلامى ، واجمع كثيراً من القراطيس وبكر إلى ، فإن هذا يكثر إن وصفته لك ."

وان يكون مثلنا في هذا التصنيف الجديد للنحو الذي ندعو إليه مثل النحاة القدماء في كثرة الفروض ، ولا مثل مريض ما سويه ، حين ألح عليه أن يخبره بما لا يأكل . وإذا كانت نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى فروض ، وصور لفروض ، في نحوهم ، فما أحرانا أن نتخلص منها ، وأن نرفع عن النحو إضرها . على كل حال لن نعطي لطبيب مثل ما سويه فرصة التندر على هذا التصنيف ، بل إننا نطرد منه نظرية العامل التي جعلت النحاة يتألون قراطيسهم بفروض وشروط لا حقيقة لها ولا دليل عليها . وليس هذا كله ما نفيده في تصنيفنا الجديد للنحو حين ننفي منه نظرية العامل ، فهناك جانب آخر ، أكثر من هذا الجانب طرافة ، وهو ما يعطيه نفي هذه النظرية من تنظيم أبواب النحو تنظيماً جديداً ، لا يقوم على فكرة العمل والعامل ، وإنما يقوم على المجانسة بحيث تُجمَع في الباب الواحد أحواله المختلفة ، فباب مثل باب الفعل المضارع تجمع فيه الأحوال المتشابهة له من مثل نصب الفعل وتسكينه . وإن مجرد جمعنا لمثل ذلك ليجعلنا نلتفت إلى أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد ينبغي أن لا نعتبره مبنيًا ، وإنما نعتبره منصوبًا ، حتى نجانس بين حالة نصب المضارع ، حين تسبقه النواصب ، وحين تتصل به بنون التوكيد ، أو نعتبره في

الحالين مبنيا ، حتى يتم التنسيق في الباب . ومثل ذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإناء ، ينبغى أن نضمّه إلى الفعل المضارع المجزوم ، ونسمى المضارع في الحالين مضارعا ساكنا أو مسكنا ، ولا داعي لأن نسمى سكونه مرة جزما ، ومرة بناء . ومعنى ذلك أنه ينبغى أن نسمى الحالة باسم واحد ، وأن لا نوزعها على أبواب ، ما دامت نظرية العامل هي التي جلبت هذه الأبواب . ولنصنع ذلك ، حتى ولو لوحظ بعض الاختلاف أحيانا ، فإن الفعل المتصل بنون التوكيد يستمر منصوبا مع الجوازم . ولكن هذا لا يغير القاعدة العامة في نصب المضارع ، وهي أنه ينصب بعد أن وأخواتها ، وكذلك إذا اتصل بنون التوكيد ، وهو ينصب مع هذه النون حتى ولو سبقته أدوات الشرط ولم ولما .

وإن هذا التصنيف الجديد للنحو ، على قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العوامل ، ليُلغى حقا كثيرا من أبواب النحو وفصوله . وخيرُ مثل يصوّر ذلك أبوابُ نواسخ المبتدأ والخبر من مثل كان وأخواتها ، وما ولا الحجازيتين ، وإن في لغة أهل العالية ، وإن وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وأعلم وأرى . فهذه كلها أبواب أقيمت على أساس نظرية العامل ، وقد ألغينا هذه النظرية فلا بد إذن من أن نُلغى

الأبواب التي تقوم على أساسها ، غير أننا لا نخرجها من كتب النحو ، بل ندمجها في الأبواب الأخرى ، فباب كان يدمج في باب الفعل العام ، لأن كان فعل ، وليس يهمنا أن يكون تاما أو ناقصا ، ومن أجل ذلك نُقرب المرفوع بعدها فاعلا ، أما المنصوب فنعر به حالا ، وهو رأى الكوفيين في إعراب خبرها ، وأما ما ولا في لغة الحجازيين وإن في لغة أهل العالية ، فإننا نعر المرفوع في هذا الباب مبتدأ والمنصوب خبرا ، وكل ما في المسألة أن الخبر ينصب في هذا الباب ، وهم أنفسهم يسمونه خبرا ، فلماذا لا يسمون المرفوع مبتدأ ، وقد جاء الخبر منصوبا في مثال يُقره النحاة وهو (ضربى العبد مسيئا) غير أنهم يعربونه حالا ، ولكننا لا نوافقهم على هذا الإعراب ، بل نؤمن نعر به خبرا منصوبا ، تهميا للقواعد ، وحتى نفهم مثل قول بعض الشعراء :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
فقد جاء الخبر منصوبا في البيت ، والنحاة يؤولون ذلك (لأن كنت ذا نفر) ثم يحذفون كان ، ويعوضونها ما ، ثم يقولون إن الضمير انفصل بعد حذف كان ، وإذن فذا نفر خبر لكان المحذوفة . وكل هذا عناء لا طائل تحته ، وإنما ألجأهم إليه أن الخبر منصوب ، وفاتهم أنه ينصب في لغة الحجازيين بعد بعض

الأدوات ، فلا مانع أن ينصب شذوذاً في أمثلة أخرى . وأيضاً فإن الخبر كما ينصب ، نراه يجر بعد النفي في مثل (وما ربك بظلام للعبيد) . ومعنى ذلك أنه ينصب تارة ، وقد يجر بعد حروف الإضافة الزائدة تارة أخرى .

وأما باب إنَّ وأخواتها فالاسم المنصوب فيه نُعْرَبُ به مبتدأ منصوباً ، وكذلك الشأن في باب لا النافية للجنس ، ويؤيد ذلك أن النحاة أنفسهم يعترفون بأنَّ المبتدأ يجر بعد رب وأخواتها ، وهى الواو والفاء وبل ، كما يجر أيضاً بعد الباء ومن الزائدتين ، فلماذا لا يعترفون بأنه ينصب بعد إن وأخواتها ؟ يقولون إن هذه أكثر شبهها بالفعل لأنها ثلاثية التركيب ، ثم يليها مرفوع ومنصوب ! ولو استمروا مع قياسهم لأعربوا المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً ! . وهذا كله تمحل يجب أن نلغيه لأننا لا نقيده منه شيئاً . أما باب كاد فاسمها نهر به فاعلاً ولا داعى للتأويل فيه . وأما باب ظن فلاداعى له ؛ لأننا ندرس فيه تعدى الفعل إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وكذلك الشأن في باب أعلم وأرى مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وكل هذا تشويش ؛ إذ يجب أن نضم هذين البابين إلى باب المفعول به ، حيث نبين هناك أنه يكون واحداً ، ومتعدداً . وأيضاً فكرة التعدى واللزوم في الأفعال يجب أن نسحبها من النحو ،

لأنها تدل على العمل وترتبط به ، ولن يتعبنا ذلك ، ففي كتب النحو من يسميها على التوالي : واقعة وغير واقعة ، ومجاورة وغير مجاورة ، ومؤثرة وغير مؤثرة ، فلنختار لأنفسنا أحد هذه الاصطلاحات . وإذن فالأصل في المبتدأ الرفع وقد ينصب في باب إن ولا النافية للجنس ، ويجر في باب رب ، أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة ، والأصل في الخبر أن يرفع ، وقد ينصب في باب ما ولا الحجازيتين ، وإن في لغة ضعيفة ، وقد يجز إذا دخل عليه حرف جر زائد . أما أبواب كان وكاد وظن وأعلم وأرى ، فيجب أن تُسحب كلها من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ، ولن يضيرنا ذلك ، بل إنه يُفيدنا سلامة في منطق التبويب الدقيق . أما ما يزعمه النحاة من أن ما بعد هذه الأفعال أصله ، في المعنى ، مبتدأ وخبر ، فهو فلسفة تخرج عن طوق الناس الذين لا يبعدون في التقدير والتأويل ، والذين يريدون أن يفهموا الأشياء كما هي في حقيقتها ، لا كما يفسرها النحاة .

وليس هذا كل ما نفيد من إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى كثيرة ، لعل أهمها أن نأخذ الفرصة لتنسيق الأبواب كما نريد ، ولعل من خير ما يوضح ذلك الأسماء التي لا تنوّن ، فإن النحاة يدرسونها في أبواب متباعدة ؛ إذ يدرسونها في باب الممنوع

من الصرف ، وفي باب المنادى ، وفي باب لا النافية للجنس . وهذه الأبواب كلها ينبغي أن يُضَمَّ بعضها إلى بعض ، لأنها تعالج حالا واحدة ، وهى الاسم الذى يُحَرَّم التنوين ، ومن هذا الاسم ما يُحَرَّم ذلك دائما أبدا ، وهو الممنوع من الصرف ، ومنه ما يُحَرَّم فى حال خاصة ، كحال المنادى المفرد العلم ، واسم لا النافية للجنس . وقرن هذه الأبواب بعضها إلى بعض لا نفيد منه فقط التجانس فى التبويب ، بل نفيد منه أيضا أن نوحّد التفسير ، فإذا قلنا إن الاسم الممنوع من الصرف معرب ، قلنا أيضا إن اسم لا النافية للجنس معرب ، وكذلك المنادى المفرد العلم ، وقد قال بذلك بعض الكوفيين ! . وإما أن نذهب هذا المذهب من الإعراب فى الأبواب الثلاثة كلها ، أو نبنيها كلها ، فيكون الممنوع من الصرف مبنيا ، مثل اسم لا والمنادى المفرد العلم فى رأى البصريين .

على أن هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو ؛ يلفتنا إلى أن الباب الواحد نفسه يجب أن ينسق تنسيقا داخليا ، بحيث تجمع فيه كل صيغه وصوره ، ولنضرب لذلك مثلا باب الفاعل ، فإن النحاة يقفون عند صيغه العامة من تذكير وتأنيث ، وإعراب وبناء ؛ وإضمار وإظهار ، وإفراد وتثنية وجمع ، ولكنهم قلما وقفوا أو أشاروا إلى صيغه الخاصة ، حين يخرج من الرفع إلى الجر ،

ومن المعروف أنه يجز بمن الزائدة بعد النفي والاستفهام في مثل
(هل جاء من أحد) وأيضا فإنه يجز في عبارتین دائماً ، وهما
(كفى بالله شهيدا) وصيغة التعجب في مثل (أسمع بهم وأبصر) ،
وينبغي أن يضم كتاب النحو بين دفتيه مثل هذه الصيغ الشاذة ،
وأن يعنى بتفسيرها في بابها الذي يخصها ، ولا يؤجل ذلك إلى أبواب
أخرى . ومن الشذوذ في باب الفاعل أيضا مجيئه جملة ويجب أن
نُصوِّر ذلك فيه ، فنذكر أنه يأتي جملة باطراد بعد أن وأنَّ ولو وما
في مثل (يعجبني أنك مجتهد ، ويسر المرء ما ذهب الليالي) ، وقد
يأتي جملة في غير هذه المواضع . قال تعالى : (ثم بدا لهم من بعد
ما رأوا الآيات ليسجننهم) وقال جل وعزَّ : (وتبين لكم كيف فعلنا
بهم) . وعلى العموم نجمع في الباب صور صيغه شاذة ، وغير شاذة ،
ابتداءً رسمه رسماً دقيقاً ، لا أن نتركها مبعثرة بين أبواب متفرقة .
ولعل مما يصور ذلك تصويراً واضحاً باب التمييز ، فإن النحاة
يفتحون له باباً خاصاً في كتب النحو ، ولكنهم لا يجمعون فيه
كل صورته ، ولذلك كنا نجد أبواباً أخرى مفتوحة في هذه
الكتب ، وهي تدرس صوراً من صور التمييز ، كباب العدد ، وباب
اسم التفضيل ، وباب فعل التعجب ، وباب نعم وبئس ، وباب كم
وكذا . وليس هذا فقط ، فإن هناك صوراً له قلما عرضوا لها مثل

صُورَه بعد الفعل اللازم ، والصفة المشبهة ، و بعد الضمير في مثل (لله
دره فارسا) . وهذه الصُّور كلها ينبغي أن تجمع في باب التمييز ،
مع صور المكاييل والموازن والمساحة ، حتى يفهم الباب ، ولا يمزق
هذا التمزيق في كتب النحو . وإن من الواجب أن نضم لها صورَه
الاختصاص في مثل (نحن العرب أكرمُ الناس للضيف) ، إذ
الأقرب للعقل والمنطق أن تكون كلمة العرب تميزا لا مفعولا بها
لفعل محذوف ، فقد أُلغيت من تصنيفنا فكرة العامل المحذوف ،
وأصبحنا أحرارا أن نُقرب حسب وظيفه الكلمة في الجملة . وما
لا شك فيه أن كلمة العرب بيان وتميز لكلمة (نحن) .

وعلى هذا النمط نستطيع أن نصنف النحو تصنيفا جديدا قائما
على الدقة في التبويب من جهة ، ثم على جمع صور الباب فيه وصيفه
وأحواله من جهة أخرى . وإنا لنؤمن إيمانا قاطعا بأن هذه هي
الطريق الطبيعية لتيسير النحو وتسهيله . وأظن أننا لسنا في حاجة
إلى أن نبدي ونعبد في أن النحو العربي ليس صعبا من حيث هو ،
وإنما الصعبُ فيه هو طريقة تصنيفه ، فإن الحالة الواحدة لا نجدُها في
مكان بعينه ، وإنما نجدُها مبعثرة في أماكن متفرقة . وقد كان لنظرية
العامل التي ألقاها ابن مضاء شأنٌ في هذه البعثة ، وما يطوى فيها من
تشعب واضطراب . وما دمنا قد تخلصنا من هذه النظرية ، فقد

وجدت أمامنا الفرصة لتسمية أبواب النحو على الصورة ، التي نريدها ،
ولعل مما يصور ذلك بعض التصوير باب المضاف إليه فهو قلق في
كتب النحو العربي ، وقد كان يحسن بالندحاة أن لا يضطربوا
في موضعه وأن يضمه مع أبواب توابع المفردات أو تاليا لها ، لأن
المضاف إليه أشبه بالتابع وإن لزم الجر ، (فثلاثة أقلام) مثلا
واضح فيها أن أقلام تابعة لثلاثة ، ومن الممكن أن نقول (الأقلام
الثلاثة) وهي حينئذ تعرب صفة أو بدلا !

ومهما يكن فإن المسألة أصبحت في هذا التصنيف الجديد
للنحو أن نضم كل لفق إلى لفقه ، وما أرتاب في أن من حق أن
أقول : إن هذه هي الطريق الطبيعية لتيسير النحو العربي ، وهو
تيسير تُعدُّ له فكرة ابن مضاء في إلغاء العامل لأنها تفك أو تحل
أبواب هذا النحو ، وتعطى الفرصة لتركيبها في تصنيف جديد ،
يُنسّق فيه الباب الواحد تنسيقا دقيقا ، بحيث يصبح النحو آلة
محكمة لرصد الظواهر النحوية في لغتنا العربية .

منع التأويل والتفسير في الصيغ والمعارف

هذا هو الأصل الثاني الذي نستطيع أن نتكئ عليه في
تصنيف النحو تصنيفاً جديداً ، وهو أصل ناقشه ابن مضاء — على
نحو ما مر بنا في غير هذا الموضع — وأثبت أنه ضرورة من

ضرورات فهم الأساليب العربية فهما دقيقا . فنحن لا يصح لنا أن نعدّل في صورتها حسب أهواء النحاة وما تفرضه عليهم نظرية العامل من التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات .

وإذا أخذنا نطبق هذه الفكرة عند ابن مضاء على أبواب النحو العربي لاحظنا أنها تريحنا من ثلاثة أشياء ، وهي إضمار الممولات وحذف العوامل ، وبيان محلّ الجمل والمفردات ، مبنية أو مقصورة أو منقوصة . أما إضمار الممولات فنقصدها بها الفاعل المضمّر الذي يقدره النحاة مستترا جوازا أو وجوبا ، وهو استتار وهمى لا دليل عليه ، ألسن ترى مثلا في (زيد قام) أن من التكلف اعتبار (قام) بها فاعل مستتر يعود على (زيد) ، وزيدٌ معنا في الجملة ، ولا داعى لتقديره مع وجوده ، وقد مر بنا أن ابن مضاء يرى أن الفعل يدل بمادته على الفاعل حين لا يوجد ، فهو يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضا عنده على الفاعل حين يحذف . ويتضح هذا في الفعل المضارع في مثل (أعلم ونعلم) فهو بمادته يدل على الفاعل . ولماذا نعرّب (أعلم) مثلا فعل مضارع ، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنا ، وما دام مستترا وجوبا ، فلماذا نتحدث عنه ، وهو لا يمكن ظهوره ؟ أليس خيرا من ذلك أن نقول (أعلم) فعل مضارع

للتكلم ، ونسكت ؟ وبذلك لا نحيل شخصاً على شيء لا يفهمه
أو قل على عبارة نحفظها له ، وهي قول النحاة (الفاعل ضمير مستتر
جوازاً أو وجوباً تقديره هو وأنا ونحو ذلك) . ولماذا هذا التقدير ؟
وماذا نفيد منه غير الإحالة على اللامنظور في الصيغ ؟ . قد يقول
قومٌ وأين فاعل الفعل ، إذ كل فعل لا بد له من فاعل ؟ فنقول
إننا ألفينا نظرية العامل من أجل ذلك ومثله ، فليس من الضروري
أن يكون لكل فعل فاعل ، فقد يوجد الفعل ومعه الفاعل ، وقد
يوجد ويحذف الفاعل ، لأنه يدل عليه حينئذ بنفسه

وجمال هذه الفكرة لا يتضح في مثل (زيد قام) فقط ، بل
هو يتضح أكثر في أبواب معروفة في النحو لا يكاد يتبين فيها
الإنسان الفاعل ، كأبواب التعجب في مثل (ما أحسن السماء)
فإن هذا التعبير يهرب على النحو الآتي : "ما نكرة بمعنى شيء ،
أو اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ،
وأحسن فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود
على ما ، (والسماء مفعول به) " . ولا يمكن أن يتصور الإنسان هذا
الفاعل المضمّر ، لأن السند إليه في الواقع هو السماء ، إذ تستطيع
أن تقول (حسنت السماء) وأنت تريد التعجب كما تقول (ما أحسن
السماء) ، وخيرٌ من ذلك أن نجري مع ابن مضاء فنقول (أحسن)

فعل ماض و (السما) مفعول به ولا نتحدث في الجملة عن الفاعل ما دام لم يأت في العبارة . ومثلُ التعجب في صعوبة تصور الفاعل المضمر إعرابهم لأفعال الاستثناء خلا ، وعدا وحاشا ، في مثل (قام القوم ما خلا زيدا) ، فإنهم يقولون فاعل (خلا) ضمير مستتر وجوبا ، تقديره هو ، ويعود على البعض المفهوم من الكلام ! وما أغنانا عن كل هذا التأويل ! . والمسألة أبسط من كل هذا الذي يزعمون ، وتفسيرها أن الفاعل إما أن يذكر ، وهذا واضح ، وإما أن يحذف في مثل زيد قام ، وقد يحذف وجوبا في الفعل المضارع الخاص بالمتكلم والمتكلمين والمخاطب وفي صيغة التعجب ، وفي نهم وبئس ، وفي باب الاستثناء ، وفي مثل (ليس إلا) ، وفي باب التنازع مثل (قام وقعد الناس) ، وهو حين يحذف في هذه الصيغ لا نتحدث عنه لأنه لا داعي إلى أن نحيل على أشياء لا يراها الناس في الصيغة التي يقرأونها ، أو يكتبونها .

وهذا هو أول جانب في النحويين يحنا منه منع التأويل والتقدير . أما الجانب الثاني وهو حذف العوامل فقد ناقشه ابن مضاء في متعلقات المجرورات إذ لاحظ أن زعم النحاة في مثل (زيد في الدار) أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ، تقديره مستقر ، أو استقر ، وهو الخبر ، زعم لا داعي له ، إذ يكفي أن

نقول إن الجار والمجرور خبر ، ولا داعى لهذا التحمل . وهذا نفسه
ينبغي أن نُطَبِّقَه على الظرف ، فلا نعلقه بمحذوف ، كما يصنع
النحاة ، بل نُعْطِيَه هو الوظيفة التي يؤديها ، فمثل (زيد عندك)
ليست (عندك) متعلقة بمحذوف ، تقديره مستقر وهو الخبر ، بل
هى نفسها الخبر ، ولا حاجة مطلقا لأن نُحْدِثْ تأويلا فى الجملة
لا تدل عليه . ومعنى ذلك أننا سنعمد فى التصنيف الجديد للنحو
أن نكون قريبين من عقول الناس ، فلا نُحْمِلُهُمْ تأويلا بعيدا ،
لا ضرورة له ، حتى لا نُتْعِبَ عقولهم ، فيما لا يغنى شيئا .

وكما ناقش ابن مضاء باب المجرورات ناقش نواصب المضارع
التي تعمل ، وهى محذوفة ، فى مثل (ما تأتينا فتحدثنا) إذ يقدر
النحاة الفعل الثانى منصوبا بأن مضمرة وجوبا . وهو تقدير
لا دليل عليه ولا برهان ، فى العبارة نفسها ، وإنه ليكفى أن نقول
إن الفعل المضارع منصوب هنا ، لأن هذا مكان من أمكنة
نصبه ، لا لأن هناك عاملا عمل فيه النصب ، وهو عامل لا نراه
فى الصيغة ، وإنما نقدره تقديرا . وما من ريب فى أن دماذ صاحب
أبى عبيدة — على نحو ما سربنا فى غير هذا الموضع — كان على حق
حين نبا عنه فهم هذا الباب ، حتى كاد يجن . وسنريح الناس فى
التصنيف الجديد للنحو من هذا الجنون ومن كل هذه التأويلات

التي انصبّت من نظرية العامل ، بل لقد ألغينا هذه النظرية ،
بل قل ألغينا المفتاح الذي تنصبّ منه مثل هذه التأويلات
والتقديرات .

وليس هذا كل ما يريحنا منه ابن مضاء في إلغاء فكرة
العوامل المحذوفة ، فهناك أبواب أخرى كثيرة فتحها النحاة لدراسة
العوامل المحذوفة ، يريحنا منها ابن مضاء ، وعلى رأسها باب
الاشتغال ، وقد تقدم رأيه في إعراب مثل (زيدا ضربته) ،
وأن كلمة (زيدا) تُنصب ، إذا عاد عليها ضمير منصوب ، أو
متصل بمنصوب . ومعنى ذلك أننا نُعرب (زيدا) مفعولا به ،
ولكن لا نقدر له عاملا محذوفا . ومثل الاشتغال في ذلك بابُ
التحذير والإغراء ، وبابُ المصادر المنصوبة في مثل (ضربا) ،
وباب النداء في نحو (يا عبد الله) ، فعبد الله منادى منصوب ،
ولا حاجة لقول النحاة : إنه منصوب بفعل محذوف ، تقديره
أدعو أو أنادى ، كما لاحظ ابن مضاء نفسه . على أن هذه
الأبواب التي يتحدث النحاة فيها عن الفعل المحذوف ، تلفتنا إلى
ظاهرة مهمة في اللغة العربية ، وهي أنها لغة موجزة ، وأنها كثيرا
ما تأتي بكلمات مفردة تؤدي بها أفكارا ، ومن أجل ذلك كنا
دائما نجد في كتب النحاة حديثا مكملًا للأبواب ، عن الحذف الذي
(٥)

يعتري عبارات الباب ، ففي المبتدأ والخبر يتحدثون عن حذف المبتدأ ، كما يتحدثون عن حذف الخبر ، وفي باب كان يتحدثون عن حذفها وحذف اسمها تارة ، وحذف خبرها تارة أخرى ، وفي باب إنَّ يتحدثون عن حذف اسم أن الخفيفة من الثقيلة ، وفي باب لا النافية للجنس يتحدثون عن حذف خبرها ، وكذلك يتحدثون في باب ظن وأعلم وأرى عن حذف المفاعيل ، كما يتحدثون في باب المفعول المطلق عن حذف الفعل ، ويتسع الحذف اتساعاً شديداً في هذا الباب ، إذ تكثر صيغه كثرة مفرطة ، وقلما تجد صيغة لا يحذف منها الفعل ، فالمفعول به قد يأتي بدون فعل ، والحال قد تأتي بدون فعل ، وكذلك النعت المقطوع .

وإن من الواجب أن تُضمَّ هذه الصيغ بعضها إلى بعض ، ويُفرد لها باب خاص ، نسميه باب الصيغ الشاذة ، أو نسميه باب شبه الجملة ، وهو اصطلاح كان يطلقه النحاة على الظرف والجار والمجرور ، ليدلوا به على أن جملتهما ناقصة ، إذ ينقصها العامل — في رأيهم — الذي يعلقون به الظرف والجار والمجرور ، وقد حذفنا نظرية العامل ، فأصبح باب المجرورات والظروف لا يحتاج إلى هذا الاصطلاح . وإنه ليحسن أن نبقى عليه ، لندل به على الصيغ الشاذة في العربية ، ففي إعراب مثل (لولا دعاؤكم) لا نُعرب

(دعاؤكم) مبتدأ مرفوعاً ، والخبر محذوف ، والتقدير موجود ، كما يقول النحاة ، لأن هذا يعود بنا إلى التقدير والتأويل . وإنما نكتفي في ذلك بأن نقول (دعاؤكم) شبه جملة مرفوعة . وهذا نفسه يتيح لنا أن ننظم الباب في شكل دقيق ، بحيث تجمع فيه أشباه الجملة المرفوعة وأشباهها المنصوبة والمجرورة ، وندل على مكانها في العربية بذكر صيغها ومواضعها . وهذا ليس شيئاً عسيراً مناله ، بل إن مناله قريب ، فقد فتح النحاة لبعضه أبواباً ، وهي أبواب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء ، أما بعضه الآخر فبعضه في كتب النحو وفي أبوابه ، وهو لا يكلفنا أكثر من جمعه ، والدلالة على صيغته دلالة واضحة .

وإن من يجمع شتات هذه الصيغ في النحو ، يستطيع أن يقسمها ثلاثة أقسام : شبه جملة مرفوعة ، وأخرى منصوبة ، وثالثة مجرورة . أما المرفوعة فتتنقاس في صيغ معروفة ، وهي بعد لولا مثل (لولا دعاؤكم) وفي جواب الاستفهام مثل (من قام ؟) ، فيقال (زيد) ، وفي جواب الشرط مثل (إن تصنع ذلك فخير) ، وفي القسم مثل (لعمرك لأفعلن) ، وفي المصادر المرفوعة التي تجرى مجرى الأمثال نحو (صبر جميل) ، وفي صيغة النعت المقطوع ، نحو (رأيت زيدا الفاضل) ، برفع الفاضل ، وفي صيغة

المتعاطفين المرفوعين المكتفين بنفسهما ، مثل (كلُّ رجل وعمله) ،
ثم في صيغة النداء المرفوعة في مثل (يا زيد) .
أما شبه الجملة المنصوبة فتتقاس في صيغ أخرى ، منها صيغة
الاشتغال ، وصيغة التحذير ، وصيغة الإغراء ، وصيغة النداء
المنصوب ، في مثل (يا عبد الله) . ثم هي بعد ذلك تأتي بسدلات
في مثل ولات حين مناص ، وفي المتعاطفين المنصوبين المكتفين
بنفسهما مثل (امراً ونفسه ، وشأنك واللعب ، ورأسك والحائط ،
وأهلك والليل) . وهذه الأمثلة أشبه ما تكون بالأمثال . ويكثر
مجيء شبه الجملة المنصوبة في المصادر ، خبرية وغير خبرية ،
ومرجع ذلك الاستعمال ، إذ نرى المصدر المنصوب يستعمل
كجملة خبرية ، مثل (حمداً وشكراً وكرامة ومسرة) ، كما
يستعمل كجملة إنشائية ، في الدعاء مثل (سبحانك وغفرانك وسقياً
لك ورغياً وسحراً وبعداً) ، وفي الأمر مثل (ضرباً وعملاً) ،
وفي القسم مثل (عمرك الله) . ثم في أمثلة خاصة يقدرها النحاة
مصادر ، نحو ويحه بمعنى رحمة له ، وويله بمعنى حسرة عليه ، ومثل
ذلك كلمات مثناة خاصة ، وهي لبيك ، ودوايك ، وحنانيك .
وكما يأتي المصدر شبه جملة منصوبة ، كذلك تأتي الصفة في
الاستفهام مثل (أتمنيا مرة وقيسيا أخرى ، وأقائما وقد قعد

(الناس) ، وفي جواب الاستفهام مثل (أيحسب الإنسان أن لن نجعل
عظامه ؟ بلى قادرين) ، وفي مثل (هنيئاً سريراً ، وأخذته بدرهم فصاعداً) .
وإن الاستمرار في جمع هذه الصيغ وتعيينها في أمثلتها وهيآت
عباراتها ، ليطلعنا على حقيقة العربية ، وميلها إلى الإيجاز الشديد ،
وهي من أجل ذلك تعبر بالكلمة المفردة المرفوعة ، أو المنصوبة ، عن
الجملة . وقد يحدث أن تتكون شبه الجملة من كلمتين ، إحداها مرفوعة
والأخرى منصوبة ، ويكثر ذلك في باب المتعاطفين ، مثل (هذا
ولا زعماتك) أى لا ما تزعم ، إذ يمكن أن تكون (هذا) مرفوعة
و (زعماتك) منصوبة ، ويطرد هذا في تعبير أمّا المشهور ، وهو قولهم
(أما عِلماً فَعالم) ، كما يطرد في تعبير إنّ المعروف ، في مثل (إنّ
خيراً فخير وإنّ شراً فشر) . وما من ريب في أن جمع هذه
الصيغ الشاذة ، وإفرادها في باب خاص لدرسها ، يطلع الناس عليها
بصورة هي خير من الصور المتبعة في كتب النحو ، إذ يوزعونها على
أبواب مختلفة ، ثم تراهم بعد ذلك يجعلونها محور المعرفة في النحو ،
فإذا أرادوا أن يُرَبِّكُوا شخصاً ، أو يسخروا من معرفته في النحو ،
سألوه في لغز من هذه الألغاز . وإن من الخير أن تُجْمَعَ ، وأن
نواجهها بالدرس في هذا الباب ، الذي نسميه باب شبه الجمل ، أو
باب الصيغ الشاذة .

وكما تأتي شبه الجملة مرفوعة ومنصوبة ، تأتي مجرورة في أمثلة محدودة ، وذلك في القسم مثل (والله) ، وبعد لولا في مثل (لولاي ولولاك) ، وبعد هل في مثل هل من رجل ، وما في مثل ما من رجل . وما أرتاب في أن درس هذه الصيغ على هذا النمط خير من درسها على نمط النحاة القديم ، الذي يكثرون فيه من التأويل ، وبيان العوامل المحذوفة . ولن يضير اللغة ، من حيث هي ، أن نهمل هذا التأويل ، وما فيه من بعد في التعسف والتقدير ، بل من المؤكد أننا حين نصنع هذا الصنيع ، نفيد أنفسنا التعرف على هذه الصيغ الشاذة تعرفاً دقيقاً ، إذ نجمعها تحت أعيننا في باب خاص ، ونحاول درسها درساً منظماً ، يكشف لنا عن هيأتها ووجوهها .

وليس هذا كل ما نكسبه من منع التأويل والتقدير ، في تصنيفنا الجديد للنحو ، فهناك جانب ثالث لم نتحدث عنه حتى الآن ، وهو جانب التأويل في محل الجمل وفي المفردات : مقصورة أو منقوصة أو مبنية ، إذ نرى النحاة حين يعرفون جملة يتساءلون ما محلها ؟ هل محلها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو ليس لها محل ؟ فمثل (زيد يسافر أبوه) يقولون إن جملة (يسافر أبوه) في محل رفع خبر لزيد ، ومثل (جاء

زيد الذى رأيناه أمس) يقولون إن جملة (رأيناه أمس) لا محل لها من الإعراب ، صلة الذى . وهكذا يقسمون الجمل إلى جمل لها محل ، وجمل لا محل لها ، ثم يعددون النوعين ، فالجمل التى لا محل لها هى جملة الصلة ، والجملة الابتدائية ، والجملة المفسرة ، والجملة الاعتراضية ، وجملة جواب الشرط أحياناً ، وجملة جواب القسم . وبقية الجمل — على العكس — ذات محل ، فجملة الخبر محلها الرفع ، وكذلك جملة المبتدأ فى نحو (وأن تصوموا خير لكم) ، ومثلها جملة الفاعل ، ونائب الفاعل ، والصفة إذا تبعته مرفوعاً ، فإن تبعته منصوباً كان محلها النصب ، وكذلك إن تبعته مجروراً كان محلها الجر . أما جملة الحال والمفعول به فمحلها النصب . وأما جملة المضاف إليه فمحلها الجر . وهذا كله عناء ينبغى أن ننفيه من النحو ، لأننا لا نفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تشوش على عقولنا ، وتدخلنا فى ضباب لا آخر له . وأولى من ذلك أن نقول إن هذه الجملة خبر ، أو نعت ، أو حال ، وهلم جرا مكتفين بذلك ؛ لأننا لا نفيد مما وراءه شيئاً .

ويدخل فى ذلك منع التأويل فى جمل أن ، وأن ، ولو ، وما ، ونحوها مما يؤول النجاة الجملة فيه بمصدر ، فمثل (يعجبني أنك مجتهد) يقدر أن وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ليعجبني ، والتقدير

(يعجبني اجتهادك) ، ومثل (أنتك سافرت حسن منك) يقدر أن وما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ ، والتقدير (السفر حسن منك) . وهذه التأويلات كلها لا داعي لها ، بل يجب أن ننفيها من النحو ، لأنها لا تفيدنا إلا تصعبا فيه ، وإنه ليكفي أن نقرر في كل باب أنه يأتي مفردا ، ويأتي جملة ، ونورد الأمثلة التي تصور ذلك تصويرا واضحا ، دون احتياج إلى هذا التقدير ، الذي لم تقصد إليه اللغة ، ولم يقصد إليه أصحابها ، ولو أرادوا التعبير بهذه المصادر المقدرة لعبروا بها ، ولكنهم أرادوا التعبير بهذه الجمل كما هي ، فينبغي أن نحترم لهم إرادتهم ، ما دامت هذه الإرادة لا تكلفنا شيئا .

وإذا كنا قد منعنا التأويل والتقدير في الجمل ، فينبغي أن نمنعه أيضا في المفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية ، حين تقع مبتدآت أو أخبارا أو فاعلات أو مفعولات ؛ إذ من الواجب أن نكتفي هنا أيضا ببيان وظيفة الاسم المبنى ، فنقول إنه مبتدأ ، أو فاعل أو نحو ذلك ، ولا نستمر ، فنقول : إنه مرفوع مثلا بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، أو بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، أو نقول إنه في محل رفع ، لأنه مبنى . وماذا نفيد من إعراب مثل (هو) في قول القائل (هو محمد) إذ نزع أن هو مبنية على الفتح في محل رفع مبتدأ ؟ ألم يكن يكفي

أن نقول : إنها مبتدأ مبنى ، ونضع قاعدة ، وهي أن المبنيات لا تُعدّل في الكلام ، لأنها لا تخضع لنظرية الإعراب ، بل هي تلزم حالا واحدة في شكل آخرها ، وهي من أجل ذلك تسمّى مبنيات .

وينبغي أن نعرف أنه ليس كل ما نُفسده في تصنيفنا الجديد للنحو ، من إلقاء التفكير في محل المفردات المبنية خاصة هو أن نكتفي فيها ببيان وظائفها ، بل إن هناك فائدة أخرى لها أجل شأننا وأكثر خطرا ، وهي أن لا نعربها ، حين لا توجد حاجة إلى إعرابها . ويتضح هذا في أدوات الشرط ، فقد درج النحاة على إعرابها بدون حاجة واضحة إلى ذلك ، ونحن لا نذكر إعرابهم لإذا فيها خاصة ، حتى نبتمس ، إذ يقولون : " إذا ظرف لما يُستقبل من الزمان ، خافض لشرطه ، منصوب بجوابه " . ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نفكر في عبارة (إذا سافرت سافرتُ معك) على هذا النحو من التفكير ، فنزعم أن (سافرت) الثانية هي العاملة في الظرف ، وأن (سافرت) الأولى مضافة إليه . والمسألة ليست أكثر من أداة شرط ، دخلت على فعلين ، وكان ينبغي أن نكتفي بذلك ولكن أين تذهب نظرية العامل ؟ وأين يذهب التقدير والتأويل ؟

إنه لا بد أن نفسر كل شيء في اللغة تفسيراً نحويًا ، حتى ما لا يحتاج إلى تفسير . وهل من شك في أننا لا نحتاج في أدوات الشرط إلا أن نعرف أن المضارع يسكن بعد هذه الأدوات ، لا لأنها عاملة فيه ، ولكن لأن هذا موضع من مواضع تسكينه . وحسبنا أن نعرف ذلك ، دون حاجة إلى بيان محل جواب الشرط ، فضلاً عن اختلاف النحاة في أداة الشرط ، وهل تعمل في الشرط والجواب جميعاً ؟ أو أنها هي والشرط عملاً في الجواب معاً ، كما تعمل النار في القدر ، وفيما في القدر ، فهي تؤثر في القدر بلا واسطة ، وفيما فيه بواسطة ! ونحن في غنى عن هذا كله ، لأنه لا يفيدنا شيئاً في إحسان النطق بالعربية ، ونحن أيضاً في غنى عن إعراب أدوات الشرط جملة ، وماذا نكسب من إعراب (مَنْ) في قولنا (من يقيم أقم معه) حين نزع أن (مَنْ) مبتدأ ، ثم نضطرب هل خبرها فعل الشرط ، أو هو الجواب ، أو هما معاً ؟ !

ومن الأمثلة التي تفسر تفسيراً دقيقاً فساد مثل هذه التقديرات ، « كم الاستفهامية » فإن النحاة يعربونها في مثل (كم رجلاً جاءك) مبتدأ ، وفي مثل (كم رجلاً رأيت) مفعولاً به ، وفي مثل (كم ضربةً ضربت) مفعولاً مطلقاً ، وفي مثل (كم يوماً صُمت) مفعولاً فيه ، وفي مثل (بكم رجلاً مسرت) مجرورة . ولو أننا لم نعرف ذلك

كله ، واكتفيننا بأن نعرف أن (كم) في هذه الأمثلة استفهامية ،
لما نقصنا شئاً في نطقنا .

ومثل كم الاستفهامية في فساد هذه التقديرات « أن الخففة
من الثقيلة » إذ يزعم النحاة أن اسمها ضمير الشأن محذوف ، وهو
دائماً محذوف في رأيهم ، ولو أطلوا النظر في هذا الحذف الدائم
للإسم ، لعرفوا أنهم أسرفوا على أنفسهم فيما تصوره من حذف له
وتقدير ، بل لذهبوا إلى أن « أن » هذه أداة ربط بين الجمل
لا أقل ولا أكثر . ولو أنهم ذهبوا هذا المذهب لأدركوا أنها
لا تختلف في شئ عن « أن المفسرة » و « أن المصدرية » التي
يلبسها المضارع المنصوب ، فهي جميعاً شئ واحد ، يؤدي وظيفة
واحدة ، هي وظيفة الربط .

والحق أنه ينبغي أن لا نعرب من أجل الإعراب نفسه ،
فهو ليس غاية تقصد لذاتها ، وإنما نعرب لأجل تصحيح لساننا
ونطقنا ، وما دام إعرابُ أداة لا يفيدنا شيئاً في لساننا ولا في
نطقنا ، فينبغي أن لا نقف عنده ، ولا نفكر فيه . وما أرتاب في
أن ذلك ومثله ينبغي أن يُنْفَى من النحو ، حتى تستقيم مسائله على
الجادّة ، وحتى تدخل في عقولنا وأفهامنا دخولاً طبيعياً ، لا عنت
فيه ، ولا مشقة .

وأكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعناه ، من أننا حين
نطبّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء ، من منع التأويل
والتقدير في الصيغ والعبارات ، كما نطبّق على هذه الأبواب ما دعا
إليه من إلغاء نظرية العامل ، نستطيع أن نُصنّف النحو تصنيفاً
جديداً ، يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيراً محققاً ، وهو
تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات ، وإنما يقوم على مواجهة
الحقائق النحوية ، وبحثها بطريقة منظمة ، لا تحمل ظمناً
لأحد ، وإنما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدونها
الناس ، إلى النحو العربي في العصر الحديث . والله يَهْدِي إلى
سواء السبيل . م

سُوفِي ضَيْف

١٨ مارس سنة ١٩٤٧

كتاب الزود على النجاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١)
[فاتحة الكتاب]

قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل ، العالم الناصر المحقق
الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي ،
أدام الله بركته ، ونور بنوره الإيمان خلده ، وفسح أجله ، ونفحه
بالعلم الذي حمّله :

الحمد لله على ما منّ به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي
نزل به القرآن ، والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى
آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام
المعصوم ، المهديّ العلوم ، وعن خليفته : سيدنا أمير المؤمنين ،
الوارثين مقامه العظيم . وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن
أمير المؤمنين ، مُبْدِغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتتّميم .
أما بعد فإنه حمّلى على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله

(١) لما كان الكتاب ليس فيه عناوين لموضوعاته ومسائله ، التي يناقشها ،
رأيت أن أضيف إليه عناوين تكشفه ، وسيرها القارىء دائماً بين هذين
المعقوفين .

عليه وسلم : الدين النصيحة ، وقوله : من قال في كتاب الله برأيه فأصاب ، فقد أخطأ ، وقوله : من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ، وقوله : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسهه ، فإن لم يستطع فليقلبه .

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن إن كان ممن يحتاط لدينه ، ويجعل العلم مُزْلفاً له من ربه ، أن ينظر ، فإن تبين له ما بُدِّئَ به رجع إليه ، وشكر الله عليه ؛ وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال ؛ وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقول أو كتابة .

وإني رأيت النحويين — رحمة الله عليهم — قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ؛ إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ، ووهنت مبانيها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ، حتى قال شاعر فيها :

ترنو بطرفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجَّةٍ نحويٍّ
على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المجرد عن المحاكاة والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهانا ، وأرجح

المعارف عند الامتحان ميزانا ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومثّل هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمثّل رجال ، ذوى أموال ، عندهم الياقوت الرائق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورق التى برّزت فى الخلوص كلّ التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذى صُنِّى حتى ظنّ زبرجدا ، والنحاس الذى عولج حتى حُسِبَ عَسجدا ، ما هو أبهى منظرا ، وأعظم فى مرأى العين خطرا ، وأكثر عُدّة ، وأجدّ جدّة ، حتى صاروا بها ألّهج ، وظنّوا أنهم إليها أحوج ، فأتاح الله لهم رجلا ناصحا ، وناقدا باصرا ، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة الموثقة ، فقال لهم : قال رسول الله صل الله عليه وسلم : الدين النصيحة ، وأنا أنصحكم لا الاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لا ابتغاء الأجر من الله والثواب ، هذا الذى اتخذتموه عُدّة للدهر ، وظننتموه أمانا من الفقر ، بعضه مال ، وبعضه كمع آل ، والياقوت يُختَبَر بالنار ، فيزدحسنا بالاختبار ، والزجاج لا يثبت للنار ولا يصبر عليها ، والزبرجد يُذيب أعين الأفاعى إذا أدنى إليها . وطَفِق يأخذ معهم فى هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلا جهده ، ومستنفرا جُنْدَه ، بالغرائب والأعاجيب ؛ ليوقع لهم اليقين ،

(٦)

بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين^(١) ، فبعضهم أثنى وشكر ،
وأثمر لما أسر ، واستبدل بما يعرّ ويضرّ ، ما ينفع لدى اللزّبات^(٢)
ويسرّ ، وبعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم الزمان
عجّمة ، وضعفّتهم الحوادث ضغمة ، وأصاب مدينتهم^(٣) أزمة ،
فمن حزم ، وعمل منهم بما علم ، تخلص منها تخلص الشهاب من
الظالماء ، ومن أعرض عنه ، وأنف منه ، هلك هلاك العجاء
في الفيفاء ، عند عدم الرعى والماء

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة
منه ، واستعاض من تلك الظنون — التي ليست كظنون الفقه ،
التي نصبها الشارع صلى الله عليه وسلم أمارّة للأحكام ، ولا
كظنون الطب التي جرّبت ، و [هي في] الغالب نافعة ، في
الأمراض والآلام — العلوم الدينية ، السمعيّة منها والنظرية ، التي
هي الجنّة ، والهادية إلى الجنّة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى
صراط مستقيم . وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي
لا تدعو إلى جنة ، ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق

(١) في الأصل : يمين .

(٢) اللزّبات : الشدائد .

(٣) في الأصل : مدينتهم .

عَمَلِ النُّحُوِّ وَمَسَلِّيَّاتِ الْأَخْبَارِ ، فَقَدْ أَسَاءَ الْاِخْتِيَارَ ، وَاسْتَحَبَّ
الْعَمَى عَلَى الْإِبْصَارِ :

وَمَا اتَّفَاعُ أَخِي الدُّنْيَا بِنَظَرِهِ

إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلُمُ

وَأَهْلُ قَائِلَا يَقُولُ : أَيُّهَا الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَسْرُورُ بِالْإِجْرَاءِ بِالْخِلَاءِ ^(١) ،
الْمُضَاهِي بِنَفْسِهِ ^(٢) الْحَفِيَّ ^(٣) ذِكَاءً وَأَيَّ ذِكَاءً ، أَتَزَاحِمُ بغيرِ
عَوْدٍ ^(٤) ، وَتَكَاثُرٍ بِرَّ ذَلِكَ الْجَوْدُ :

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ

لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ ^(٥)

هَلْ أَنْتَ إِلَّا كَمَا قَالَ :

كُنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمَا لِيَفْلِقَهَا

فَلَمْ يَضْرِبْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(١) هذا التعبير مأخوذ من مثل قديم وهو كل مجر في الخلاء مُيسر .

(٢) في الأصل : بغيره .

(٣) يريد — فيما يظهر — سيدييه صاحب (الكتاب) الذي احتكر النُّحُوَّ
والنُّحَاة من بعده ، وسيد ذكره بوضوح في أول فصل من مؤلفه .

(٤) في المثل زاحم بعود أودع ، أي استعنى على حربك بأهل السن والمعرفة .

(٥) البيت لجرير ضربه مثلاً لمن أراد مقاومته في الشعر والفخر . ولزَّ :

شد ، والقرن : الحبل ، والبازل : القوى من الجمال ، والقناعيس

جمع قنعاى : الشديد .

أُتْرِي بنحويّ العراق ، وفضلُ العراق على الآفاق ، كفضل
الشمس في الإشراق ، على الهلال في الحاق ؟ وإنك أُنْخَل من
بَقَّة في شَقَّة ، وأُخْفَى من تَبَنَّة في كَبِنَّة :

لو كان يُخَفَّى على الرحمن خافيةً من خَلْقِهِ خَفِيَّت عنه بنو أسدٍ
فيقال له : إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد ، ولا تعرف
الزائف من المتألف إلا بناقد ، فليس هذا بعشك فادرجي ^(١)

خَلَّ الطريقَ لمن يَبْنِي المنارَ به
وابْزُرْ ببرزة حيث اضطرَّ القَدَرُ ^(٢)

وإن كنت من ذوى الاستبراء ، في محل الاستبراء ،
والاستناد ^(٣) ، حيث يجب الاستناد ، فانظر ، فتستبين لك الرغوة
من الصريح ، ويتبين لك السقيم من الصحيح .

(١) مثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره .

(٢) البيت الجريز ، وبرزة : أم عمر بن لجأ ، أحد خصوم جرير
الدين هجاءم .

(٣) في الأصل : والاستند .

فصل

[دمج المؤلف إلى إلقاء نظرية العامل]

قصدي في هذا الكتاب أن أ حذف من النحو ما يستغنى
النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا
بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل
معنوي ^(١) ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد
عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه
ضرب . ألا ترى أن سيبويه ^(٢) — رحمه الله — قال في صدر

(١) يشير المؤلف هنا إلى رأى البصريين الذين يجعلون الفاعل مرفوعا
بالفعل والخبر مرفوعا بالمتبدأ بينما يجعلون المتبدأ مرفوعا بالابتداء .
انظر كتاب سيبويه (الطبعة الأولى بيولاقي) ١ / ٢٧٦ ، وانظر
المقتضب للمبرد : نسخة مخطوطة بمكتبة جامعة فؤاد المجلد الرابع ، الورقة
٢٢٢ ، وانظر الإنصاف لابن الأنباري (طبع لندن) ص ٢١ .

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي مولى بني الحارث بن كعب ، وهو
أشهر تلامذة الخليل بن أحمد في النحو ، وهو صاحب (الكتاب)
الذي يقول القدماء : إنه لم يسبقه إلى مثله أحد من قبله ، ولم يلحق به
أحد من بعده ، وعليه اعتمد النحاة في عصره وبعد عصره حتى العصر
الحديث . ويختلف الرواة في سنة وفاته ، فيقال إنها سنة إحدى وستين
ومائة ، ويقال إنها سنة ثمانين ومائة . انظر ترجمته في نزهة الألبا لابن
الأنباري ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ، ومعجم الأدباء
لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان

كتابه : وإنما ذكرت ثمانية مجار^(١) ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه^(٢) ، وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك^(٣) فيه ؟ . فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح^(٤) بن جني وغيره ،

(١) يريد سيبويه بالمجاري حركات أواخر الكلام ، وقد اعترض عليه بأن الحركات تجري ، والمجاري يُجسَرُ فيهن ، وأجاب السيرافي بجوابين : أحدهما أن أواخر الكلام تنتقل من حركة إلى حركة فجعل سيبويه كل حركة مجرى لذلك وجعلها على مجار ، وثانيهما أن مجرى في معنى جَرَى فهو مصدر والمصادر قد تجمع . انظر السيرافي على سيبويه ، الورقة ١٤ .

(٢) يقصد سيبويه بالحركات الأربع التي يحدثها العامل ، النصب والرفع والجر والجزم .

(٣) يقصد سيبويه هنا الحركات الأربع الأخرى الخاصة بالبناء ، وهي : الفتح والكسر والضم والوقف أو السكون . وقد غلط المازني سيبويه في قوله على ثمانية مجار ، لأن المبنيات حركات وأواخرها حركات أوائلها ، وإنما الجري لما يكون مرة في شيء ثم يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بنائه ، فكان ينبغي أن يقول على أربعة مجار ، وهي الرفع والنصب والجر والجزم ، ويترك ما سواهن . وأجاب السيرافي بأن أواخر الكلام هي مواضع التغير ، فيجوز إطلاق كلمة مجاري عليهن ، وإن كان بعض حركاتهن لازما .

(٤) هو أكبر أئمة النحو بعد الخليل وسيبويه ، ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة بالموصل ، وتوفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ببغداد .

قال أبو الفتح في خصائصه ، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل
المعنوية : وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع
والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره . فأكد
المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا شيء
غيره . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه
الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان
كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضها فباطل عقلاً
وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما
المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما
يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم
العامل ، فلا يُنصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيدا) إلا
بعد عدم إن .

فإن قيل بم يُرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي
العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة
كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ،
ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان
فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ، وقد تبين

هذا في موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ،
لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه
والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا
زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ،
وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يَسْقُهم جعلها
عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَةٍ
العي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود
بها لسوئها في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل
إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

[الاعتراض على تغيير العوامل المحذوفة]

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام : محذوف
لا يتم الكلام إلا به ، حُذِفَ لعل المخاطب به ، كقولك لمن رأيت
يعطى الناس : (زيدا) أى أعط زيدا ، فتحذفه وهو مراد ، وإن
أظهرتم الكلام به ، ومنه قول الله تعالى : (وإذا قيل لهم ماذا
أنزل ربكم قالوا خيرا) وقوله تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون ،
قل العفو) على قراءة من نصب وكذلك من رفع ، وقوله
عز وجل : (ناقة الله وسقياها) . والمحذوفات في كتاب الله تعالى

لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا ، وهى إذا أظهرت تمّ بها الكلام ،
وحذفها أوجز وأبلغ .

والثانى محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تامّ دونه ،
وإن ظهر كان عيبا كقولك : (أزيدا^(١) ضربته) قالوا إنه مفعول
بفعل مضمّر تقديره أضربت زيدا . وهذه دعوى لا دليل عليها
إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية^(٢) إلى مفعول
واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم
يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على
أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ! ويا ليت شعري ما الذى
يضمرونه فى قولهم : (أزيدا مررت بـغلامه) وقد يقوله القائل منا
ولا يتحصّل له ما يضمّر ! والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا
التكلف إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب . فهذا
القسم الثانى .

وأما القسم الثالث فهو مضمّر ، إذا أظهر تغير الكلام عما كان
عليه قبل إظهاره ، كقولنا : (يا عبد الله) ، وحكم سائر المناديات^(٣)

(١) فى الأصل : إن زيدا .

(٢) فى الأصل : المتصرفة .

(٣) فى الأصل : المناجاة .

المضافة والنكرات^(١) حكم عبد الله ، وعبد الله عندهم منصوب
بفعل مضمّر تقديره أدعو أو أنادى^(٢) . وهذا إذا أظهر تغير المعنى
وصار النداء خبراً^(٣) . وكذلك النصب بالفاء والواو : ينصبون
الأفعال^(٤) الواقعة بعد هذه الحروف بأن ، ويقدر أن مع الفعل
بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى
مصادرهما ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف . وإذا
فعلوا ذلك كله لم يُرد معنى اللفظ الأول ! ألا ترى أنك إذا قلت :
(ما تأتينا فتحدثنا) كان لها معنيان : أحدهما (ما تأتينا فكيف
تحدثنا) أى أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن
الإتيان لم يكن الحديث ، كما يقال : (ما تدرس فتحفظ) أى أن
الحفظ إنما سببه الدرس ، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ . والوجه
الآخر (ما تأتينا محدثاً) أى أنك تأتى ولا تحدث ، وهم يقدر أن

(١) يريد النكرات غير المقصودة .

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ٣٠٣/١ اعلم أن النداء كل اسم مضاف
فيه فهو نصب^١ على إضمار الفعل المتروك إظهاره . وعبرة المبرد في
المقتضب ، المجلد الرابع ، الورقة ٢٥٦ : اعلم أنك إذا دعوت مضافاً
نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك يا عبد الله ،
لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد .

(٣) أى بعد أن كان لإنشاء .

(٤) فى الأصل : هذه الأفعال .

الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا اللفظ لا يعطى معنى من هذين المعنيين^(١) .

وهذه المضممرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة^(٢) في اللفظ ، موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس ، كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ ، فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب إذن ؟ وما الذي يُضمَر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال . فإن قيل إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل ، وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء^(٣) من الكلام القائم بالنفس ، المدلول عليه بالألفاظ ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازا ، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازا ، لزم أن يكون الكلام ناقصا ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي^(٤) . وقد فرغ من

(١) انظر سيبويه ١/١٨٨ ؛ وفصل المبرد الحديث عن المعنيين اللذين ذكرهما المؤلف ، انظر المقتضب المجلد الثاني ، الورقة ١٥٢ .

(٢) في الأصل : معروضة .

(٣) في الأصل : جزم .

(٤) ذهب البصريون إلى أن العامل في المفعول هو الفعل وذهب =

إبطال هذا الظن بيقين ، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأً بيناً ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما يُنصَّب إنما يُنصَّب بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إما منظوقاً به ، وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس ، فالتقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ، ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نُهي عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل . والرأى ما لم يستند إلى دليل [حرام] . وقال صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار . وهذا وعيد شديد ، وما توعد [رسول] الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل ، قد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد

= الكوفيون إلى أن الذي يعمل في المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، انظر الإنصاف لابن الأثير ص ٤٠ .

إليه . وما يدل على أنه حرام الإجماعُ على أنه لا يزداد في القرآن لفظاً غيرُ المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

لإجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة

فإن قيل فقد أجمع النحويون — على بكرة أبيهم — على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل في كذا كذا ^(١) ، وبعضهم يقول ^(٢) : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا ، على ما نفسره بعدُ إن شاء الله . قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذّاقهم ، ومقدّم في الصناعة من مقدّمهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه ^(٣) : اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة ،

(١) في الأصل : وكذا .

(٢) في الأصل : يقول فيه .

(٣) انظر النص في الخصائص لابن جني طبع مطبعة الهلال بالقبة سنة

أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : أمتي لا تجتمع على ضلالة ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرّق له عن علة صحيحة ، وطريق نهج ، كان خليل نفسه [وأبا عمر فكره^(١)] إلا أنا مع هذا الذي رأيناه ، وسوّغنا مرتكبته ، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة — التي قد طال بحثها ، وتقدّم نظرها ، وتناثرت أواخرها على أوائل ، وأعجازها على كلاكل — والقوم — الذين لا يشك في أن الله ، سبحانه وتقدسست أسماؤه ، قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وآراهم وجه الحكمة في الترحيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعتهم ، خادماً لكتابه المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوّنا على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به ، أو نهى عنه الثقلان ، — إلا بعد أن^(٢) يتفهّمه إتقاناً ، ويتثبتّه عرفاناً ، ولا يخلد إلى سأم خاطره ، ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكيره ، فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازٍ به ولا غاضٍ من السلف —

(١) زيادة من الخصائص .

(٢) في الأصل : إلا أن بعد ، والنسخة مضطربة هنا .

رحمهم الله — في شيء منه ، فإنه إذا فعل ذلك سُدَّ رأيه ^(١)
 وشيخ [بالتوفيق] خاطره ، وكان للصواب مِئنة ، ومن التوفيق
 مِطنة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ^(٢) : ما على الناس
 شيء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئا . وقد قال أبو عثمان
 المازني ^(٣) : وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار
 له ، والاحتجاج بخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً ، وقال الطائي
 الكبير ^(٤) :

يقول مَنْ تفرعُ أسماعهُ كم ترك الأولُ للآخر ؟
 فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم ، وإلى
 آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جحر ضب خرب) ،
 فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ ، على أنه غلط من
 العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي
 لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في

(١) هكنا في الخصائص ، وفي الأصل : إذا فعل ذلك فإنه سُدَّ رأيه .
 (٢) هو شيخ كتاب العصر العباسي ولد حول سنة ١٦٠ هـ وتوفي سنة
 ٢٥٥ هـ .

(٣) أحد أئمة عصره في النحو ، أخذ عنه المبرد وغيره ، وكان المبرد
 يقول : ما بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني ، وله عنه روايات في
 المقتضب . توفي سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين .
 (٤) هو أبو تمام الطائي .

القرآن من مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع .
قال المؤلف — رضى الله عنه — هنا قطعت نص كلامه ،
لأنى أوردته وقصدى ^(١) الإيجاز ، وإنما سقت قوله المتقدم اتباعا
لمن ألف الاتباع ، فذهب الجماعة فى قول العرب (هذا جحر
ضب خرب) ما ذكره ، واختار أبو الفتح أن يكون على حذف
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقال إن فى القرآن نيفا
على ألف موضع ، وتقديره عنده (هذا جحر ضب خرب
جحره) فخر بعت لضب ، كما يقال (هذا فرس عربى قارح
فرسه) فقارح بعت لعربى وصِف به ، وإن كان للفرس ، لأنه من
سببه ، فحذف الجحر الذى هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم
المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر ،
فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلا باسم الفاعل ، أو
بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكنّ فيهما على مذهبه ، وحذف
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مطرد ، واستكنان الضمير
فى الصفة مطرد . لكن لقائل أن يقول لأبى الفتح : إن الحذف
للمضاف لا يجوز إلا فى المواضع التى يسبق إلى فهم المخاطب المقصود
من اللفظ [فيها] كقوله تعالى : (وأسأل القرية التى كنا فيها

(١) فى الأصل : وقصرى .

والغير التي أقبلنا فيها) . وأما في المواضع التي يُحتَاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير ، وفكر طويل ، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللبس على السامعين . وهذا من المواضع البعيدة ؛ والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحا ؛ لو قالت العرب : هذا جحر ضبٍ يخرب جحره ، قَبُح ، لأنه عيٌّ من القول ، تغنى عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزا فصيحيا ، فلما كان أصله هكذا ، ثم تُكَلَّف فيه ما تُكَلَّف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بَعْدَ . ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهرا لكان أبين ، ولكنه حُذِف المضاف ، واستكن المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع ، واستجاز أبو الفتح الردَّ على كل من تقدم بظنٍّ ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصف^(١)

فإن زعم^(٢) النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في (أزيدا أكرمته) وما أشبهه أن (أكرمت) الذي انتصب به زيد مراد المتكلم ، ولا

(١) في الأصل : لمنصف .

(٢) في الأصل : فإن قيل فإن زعم ؛ ولذلك حذفنا فإن قيل ليطرد الكلام .

أن الكلام ناقص دونه ، وإنما هو شئ . موضوع مصطلح عليه ،
 يتوصل به إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين
 وضعوا خطوطا مصنوعة — هي في الحقيقة أجسام — مواضع
 الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق ، ونقطا — هي
 أيضا أجسام — مواضع النقط ، التي هي نهايات ، والتي هي لا أطوال
 لها ولا أعراض ولا أعماق ، وقدروا في الفلك دوائر ونقطا ،
 وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخل
 إيقاع هذه مواضع تلك بما قصدوا ، بل حصل اليتين المتعاملين
 تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع^(١) هذه مواضع هذه . قيل
 النحويون ليسوا بهؤلاء ، لأنهم قالوا : إن كل منصوب فلا بد له
 من ناصب لفظي ، فإن جمعوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها
 معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة ، والكلام تام دونها ،
 فقد أبطأوا ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ،
 وأيضا فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية
 تقريباً وعوناً للمتعلم ، ووضع هذه العوامل لا شئ فيه من ذلك ،
 بل تقدير^(٢) وتخيل .

(١) في الأصل : بوضع .

(٢) في الأصل : تغير .

[ادرعراض على تقدير متعلقات المجزورات]

ومما يجري هذا الجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدعونه في المجزورات التي هي أخبار أو صلوات أو صفات أو أحوال مثل (زيد في الدار ، رأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قریش ، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء) فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مستقر في الدار) ، والداعى لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجزورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرا كقولنا (زيد قائم في الدار) كان ^(١) مضمرا كقولنا (زيد في الدار) . ولا شك [أن] هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قریش) تقديره (كائن من قریش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره (كائنا في السماء) . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار .

(١) في الأصل : وإلا كان .

(الاغتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات [

ومما يجرى هذا المجرى ما يدعونه من أن [في] أسماء الفاعلين
والمفعولين و [الأسماء] المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبّهة بها ،
وما ^(١) يجرى مجراها ضمائر مرتفعة بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه
الصفات أسماء ظاهرة مثل (ضارب ومضروب وضراب وحسن)
وما جرى مجراها ، وقالوا : إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيد
ضارب أبوه عمرا) فإذا رفعت الظاهر ، فالمضمر أولى أن ^(٢) ترفعه ،
وقد بطل ببطالان العامل أنها ترفع الظاهر ، وإذن كان ضارب
موضوعا لمعنيين : ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غير
مصرّح به ، (فإذا قلنا زيد ضارب عمرا) فضارب يدل على
الفاعل غير مصرّح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فإليت شعري
ما الداعي إلى تقدير زائد ، لو ظهر لكان فضلا ؟ فإن قيل :
الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه
في قولنا (زيد ضارب هو وبكر عمرا) وكذلك سمع من
العرب (مررت بقوم عرب أجمعون) فلولا أن في عرب ضميرا
مرفوعا لما جاز رفع أجمعين . قيل : النحويون يقولون : إن هذا

(١) في الأصل : ومما .

(٢) في الأصل : من أن .

الضمير الذي برز ليس هو فاعلا بضارب ، ففاعل ضارب مضمّر ، وهذا المنطوق به تؤكد له ، وبكر معطوف على الضمير المقدر لا على البارز .

ولو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمّر آخر مراد ، لم يُدَلَّ عليه بلفظ ، وأن بكرا معطوف على ذلك المراد ؛ قيل : إن هذا الضمير إنما يضمّر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثمّ ضمير ، ومن أين قِسْتُ حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف مع قلتها أصلا لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم يَنْوِهْ ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظنٌّ ، وكيف يُثَبِّت الظن شيئا مُسْتَفْتًى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته ، وإثباته عيٌّ ، لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذى الصفة غير مصرح به ، والضمير المدّعى هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة غير مصرح به ! . وَيُسْقِطُ ظَنُّ قِيَاسِ الْعُطْفِ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَمْ يَظْهَرْ لَهَا ضَمِيرٌ فِي حَالِ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ كَمَا ظَهَرَ فِي الْفِعْلِ ^(١) فَيَقَابِلُ هَذَا الظَّنَّ فِي الْإِسْقَاطِ ذَلِكَ الظَّنُّ فِي الْإِثْبَاتِ ،

(١) يريد أن هذه الأسماء تتحمل الضمائر كما تتحملها الأفعال ، ولكن لا تتصل بها ضمائر بارزة مثل الأفعال ، فالألف في ضربا ضمير فاعل ، وكذلك النون في يضربن مثلا ، انظر ابن يعيش على المفصل طبع ليزج ص ٩١٢ .

فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعى ولا ظنى ، وإثباته
فى كلام الناس بغير دليل قطعى لا يجوز ، فكيف بكتاب الله
تعالى وادعاء زائد فيه بظن ، والظن ليس بعلم . على أن الظن قد
قابله ظن آخر ، وقد تقدم الحديث فى الوعيد على ذلك . وكذلك
ما استدلوأ^(١) به من قولهم (مررت بقوم عرب أجمعون ،
ومررت بقاع عرْفَج^(٢) كَلْد) فمعلوم أن عربا اسم موضوع لمعنى
يتميز به عن العجم ، وإذا قلت (مررت بقوم عرب) فقد تم الكلام
إذا قد أتيت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميرا لم يفد
معنى زائدا ، وأما قولهم (أجمعون) فشاغ ، فإن سلمنا أنه تأكيد
لمضممر ، فمن أين يُتَّكَم بأن هذا المضممر مراد مع التوكيد ، ومع عدم
التوكيد ، وإذا لم يكن توكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس
هذا على هذا ظن ، لا يثبت به مثل هذا ، لا سيما فى كتاب الله
تعالى . فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شىء فى اللسان بالظن ، قيل له :
أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعى ، وأما
ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبِلت وإن
كانت مظلونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

(١) فى الأصل : عليه .

(٢) انظر فى ذلك الخصائص ١/ ١٢٧ .

[الاعتراض على تفسير الضمائر المستمرة في الأفعال]

فإن قيل : فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا : إن في قام ضميراً فاعلاً ؟ وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم^(١) ، ولا بد للفعل من فاعل . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً ، فإن كان مظنوناً فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صحح هذا الإضمار . ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان ، ودلالة لزوم ، كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان ، ومنهم من يجعل دلالته [عليه] كدلالته [على] المفعول به ، فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضر شيء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل ، إذ^(٢)

(١) الذين يقولون بذلك هم البصريون ، أما الكوفيون فيجوزون تقديمه ،

انظر الإنصاف ص ٢٥٤ وهم الهوامع للسيوطي ١/١٥٩ .

(٢) في الأصل : إذا .

كان اسم الفاعل موضوعا للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة ، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع .
وهنا احتمالان : أحدهما أن في نفس المتكلم ضميرا كما في قولنا :
(زيدا ضربته) لكنه لم يَدَلَّ عليه بلفظ ، لعلم المخاطب به ؛ والدليل على ذلك قولهم في التثنية (قاما ويقومان) وفي الجمع (قاموا ويقومون) فهذه ضمائر دَلَّ عليها بالفاظ . والثاني ^(١) أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل (أكلوني البراغيث) جعلهما بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلهما أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزم تاء التأنيث مع التأخير للفعل ، إذا كان الفاعل تأنثه غير حقيقي ، ولم تازم مع التقديم ^(٢) ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل ^(٣) :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أرضَ أَبْقَلْ يُقَالُهَا

فإن قيل : فما تصنع بقولهم (أنت قت وأنا قت) لم يُغْنِهِم تقديم الفاعل عن إعادته أخيرا ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس

(١) العبارة هنا مضطربة وهي هكذا : فإن قيل فما تنكر أن تكون ، وأصلحناها بما يستقيم مع السياق .

(٢) انظر ذلك في كتاب سيبويه ٢٣٦/١ .

(٣) البيت لعاصم بن جوين الطائي والشاهد فيه حذف التاء من أبقلت ، انظر كتاب سيبويه ٢٤٠/١ .

الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعى ، ولعله يُكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفى [به] فى غيره .

فإن قيل : فما الصحيح فى دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل :
الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف من الياء التى فى (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون [فى نعلم] أنه ^(١) متكلمون ، ومن التاء [فى تعلم] أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا ، كما وقع فى (يعلم) وما أشبهه ، بين الحال والمستقبل . وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل [غائب] مذكر . وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على رأى الآخر ^(٢) ، فالأظهر أنه لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون (أعنى حذاقهم) إن الفاعل يضمّر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالمضمّر ^(٣) ما لا بد منه ، وبالحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم

(١) فى الأصل : أنهم .

(٢) واضح أن المؤلف يريد أن يصل إلى إحدى نتيجتين : إما أن الفعل يدل على فاعله ، وإذن فلا حاجة للبحث عن فاعل ، وإما أن الفعل لا يدل على فاعله ، وإذن فالفاعل محذوف وليس مضمرا .

(٣) فى الأصل : الضمير .

يقولون : هذا انتصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره . والفعل الذى بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويسنون [بالمحذوف] الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال أو الجمل لا فى الأسماء ، فهم يقولون فى قولنا (الذى ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته . فإنت فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراد ، وبما يظن^(١) أن المتكلم أراد . ويجوز أن لا يريد ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين هذين اللفظين لا يأتى موافقا لهذا الفرق .

والذى يجب أن يعتد فى مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفى بما تقدم ، والأظهر أن يكتفى بما تقدم^(٢) . هذا إذا كان فى كلام الناس ، وأما فى كلام البارى سبحانه ، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعى ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات^(٣) والإبطال فيه .

(١) فى الأصل : يطلق .

(٢) سنرى فى الفصل التالى أن المؤلف يرى فى مثل (زيد قام) أن الفاعل محذوف ، وهو يتابع فى ذلك الكسائى .

(٣) فى الأصل : بالإثبات فيه .

فَصِيل

فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو ، قلت : أورد^(١) هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأجرى ، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله تعالى بإكاله انتفع به من لم يفتنه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها .

[باب التنازع]

فإن هذه الأبواب : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك . هذه ترجمة سيبويه^(٢) رحمه الله ، وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علقت ولا أقول : أعملت ، والتعاليق يستعمله النحويون في الجرورات ، وأنا أستعمله في الجرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول (قام وقعد زيد) فإن علقت زيدا بالفعل الثاني ، فبين النحويين في ذلك اختلاف : الفراء^(٣)

(١) في الأصل : أريد . (٢) انظر كتاب سيبويه ٣٧/١

(٣) هو يحيى بن زياد الأسلمي الديلمي ، أشهر تلامذة الكسائي =

لا يميزه ^(١) ، والكسائي ^(٢) يميزه على حذف الفاعل ^(٣) ،
وغيره ^(٤) يميزه على الإضمار ، الذي يفسره ما بعده ، والدليل على
حذفه ^(٥) قول الشاعر ^(٦) .

وَكُنْتَا مَدْمَمَةً كَأَنَّ مَتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ

فجرى لا فاعل له ظاهراً ، فإما أن يكون محذوفاً ، وإما أن

= وأعلم الكوفيين بالنحو من بعده ، وكان يتفلسف في تصانيفه ،
ويستعمل فيها ألناظ الفلاسفة ، وتوفي سنة سبع ومائتين .

(١) لأنه يترتب على التعليق بالثاني في مثل (قام وقعد زيد) أن نضم فاعلاً
في الأول ، ويكون حينئذ مضمراً قبل ذكره ، ومن ثم كان يرى
القراء أن العامل في زيد الفعلان جميعاً . انظر شرح السيرافي على سيديويه ،
المجلد الأول ، الورقة ٣٦٨ .

(٢) هو علي بن حمزة مولى بنى أسد ، وهو أحد القراء السبعة المشهورين ،
وكان إمام نخبة الكوفة في عصره غير مدافع ، وتوفي بعد سنة اثنين
وثمانين ومائة ، وقيل في سنة تسع وثمانين ، وقيل في سنة اثنين وتسعين .

(٣) انظر شرح السيرافي على سيديويه في الورقة السابقة ، وانظر همع الهوامع
١٦٠/١ ، ١٠٩/٢ .

(٤) يريد هنا البصريين . انظر كتاب سيديويه ص ٣٧ ، وانظر الإنصاف
لابن الأنباري ص ٤٣ .

(٥) في الأصل : جوازه وأبدلناها بكلمة حذفه ليستقيم السياق .

(٦) يصف الشاعر هنا خيلاً كتما مشربة حمرة وهي المدامة ، وشبه
ما أشربت كمتها من الحمرة بالذهب ، وجعلها كأنها لبست منه شعاراً ،
والذهب هنا : اسم للذهب . والسكته : لون بين الحمرة والسواد .

يكون مضمرا ، ومن الدليل عليه ^(١) قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) وقوله : (عبس وتولى أن جاءه الأعمى) . فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهرا . وأما أى الرايين أحق ، فرأى الكسائى ، لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ، لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان ^(٢) ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يجيزونه ! . ومن الدليل على صحة ^(٣) مذهب الكسائى قول علقمة :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رَجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ ^(٤)

[صور من التنازع]

وَإِن عَلَّقْتُ ^(٥) زَيْدًا بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ قُلْتُ فِي الثَّانِيَةِ

(١) عليه هنا : أى على الحذف .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٠/١ ، وانظر ابن يعيش على المفصل طبع ليزج ص ٢٠ .

(٣) فى الأصل : حجة .

(٤) تعفّق : لاذ . والأرطى : شجر له رائحة . وكليب جمع كلب . والشاهد فى البيت أن الشاعر لم يضمّر فاعلا ، لا فى الفعل الأول ولا فى الثانى ، ولو أضمّر لقال تعفّقوا أو أرادوها .

(٥) يلاحظ هنا أنه إذا عمل الفعل الأول فى التنازع أضمّر فى الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات ، وإذا عمل الثانى لم يضمّر فى الأول إلا الفاعل ، أما المفاعيل والمجرورات فإنها تمحذف .

(قام وقمدا الزيدان) وفي الجمع ^(١) (قام وقمدا الزيدون) . وتقول
 (مررت ومرّ بي زيد) على تعليق زيد بقولك : مرّ ، وإن علاقته
 بمررت قلت (مررت ومرّ بي زيد) ^(٢) تقديره مررت بزيد ومرّ
 بي ، وفي التثنية (مررت ومرّ بي بالزيدين) وفي الجمع (مررت
 ومرّوا بي بالزيدين) . وتقول (مرّ بي ومررت بزيد) على التعليق
 بالثاني ، وفيه من الاختلاف ما في المسألة التي قبلها . وعلى التعليق
 بالأول (مرّ بي ومررت به زيد) تقديره مرّ بي زيد ومررت به .
 وتقول (ضربت وضربني زيد) على التعليق بالثاني ، وفي
 التثنية (ضربت وضربني الزيدان) وفي الجمع (ضربت
 وضربني الزيدون) . وعلى التعليق بالأول (ضربت وضربني
 زيدا) وفي التثنية (ضربت وضرباني الزيدين) وفي الجمع
 (ضربت وضربوني الزيدين) . قال الله — تعالى — في التعليق
 بالثاني (آتوني أفرغ عليه قِطْراً) فقطرا مفعول بأفرغ ^(٣) . وقال

(١) في الأصل : الجميع .

(٢) في الأصل : زيد . وانظر صورة هذا التعبير في المقتضب للمبرم
 المجلد الرابع ، الورقة ٢٠٢ .

(٣) ويمتنع أن يكون معمولاً أو متعلقاً بالأول ، إذ لو تعلق به لأضر في
 الثاني المفعول ، وهو لم يُضمر . وقد لاحظ أبو حيان في شرحه على
 التسهيل أن جميع أمثلة باب التنازع في القرآن الكريم تعلقت بالثاني
 ولم تتعلق بالأول . انظر شرح التسهيل المجلد الثاني الورقة ١٧٠ .

الشاعر^(١) في التعليق بالأول :

فردّ على الفؤاد هَوًى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَ
وقد نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخَدَالَ

وقال الفرزدق في التعليق بالثاني :

وَإِكَنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ

بنو عبد شمس من منافٍ وهاشم^(٢)

وقال طهفيل الغنويّ في ذلك :

وَكَمْثًا مَدْمَاةً كَانَ مَتُونَهَا

جري فوقها واستشعرت لون مذهب

وقال عمر بن أبي ربيعة في التعليق بالأول :

(١) هو المرار الأسدي ، انظر كتاب سيبويه ٤٠/١ ، وهو يصف منزلا ، فيقول في البيت الأول لما ألمت به ردّ على من الهوى ما قد سلوت عنه ؟ ويقول إنه سأله عن صوابه ، وقد رجع في البيت الثاني يتحدث عنهم . وأعاد الضمير في نغنى بها مؤثرا لأن المنزل في معنى الدار ، والخرد جمع خريدة ، وهي الحفرة الحية ، والخدال جمع خدلة ، وهي المثلثة . والشاهد في البيت الثاني ، لأن الشاعر أعمل نرى في الخرد الخدال ، ولم يعمل يقتدنا ، ولو أعملها لقال نرى عصورا بها يقتادنا الخرد الخدال بالضم .

(٢) النصف : الانتصاف . يقول إن انتصافي في السب والهجاء يتحقق لو أتى سببت أشراف قريش من بني عبد شمس وهاشم . والشاهد في البيت أنه أعمل الثاني ، ولو أعمل الأول في غير الشعر لقال سببت وسبوني .

إذا هي لم تَسْتَكْ بعود أراكِ

تُنْخَلْ فاستاكت به عودُ إسْجِلْ^(١)

وتقول^(٢) (أعطيت وأعطاني زيد درهما) وعلى التعليق
بالأول (أعطيت وأعطانيه زيدا درهما^(٣)) . وتقول (ظننت وظنني
زيد شاخصا) ، وعلى التعليق بالأول (ظننت وظننيه^(٤) زيدا
شاخصا) وفي التثنية (ظننت وظناني شاخصا الزيدَين شاخصَين^(٥))
وفي الجمع (ظننت وظنوني شاخصا الزيدَين شاخصَين) . تقديره
(ظننت الزيدَين شاخصَين وظنوني شاخصا) ، فلم تجمع شاخصا ؛
لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال [يطابق] الأول ، ولم تضمره ؛ لأن

(١) يصف ابن أبي ربيعة امرأة بأنها تستعمل سواك الأراك والإسجل على
حسب انتقالها في المواضع التي تنبتهما ، والشاهد في البيت أنه لو أعمل
الثاني لقال تنخل فاستاكت بعود لإسجل .

(٢) انتقل المؤلف إلى بيان صور التنازع في الأفعال التي تقتضي مفعولين
وهي أعطى وظن وأخواتهما .

(٣) انظر هذه الصورة في المقتضب للمبرد المجلد الثالث ، الورقة ٤٨ .

(٤) في الأصل : ظننته وهو خطأ . انظر الصورة في المقتضب المجلد
الثالث ، الورقة ٤٩ .

(٥) يلاحظ هنا أنه لما علق بالأول في باب ظن وكان المفعول الأول ليس
مفردا ، بل هو مشئى اضطر إلى إظهار المفعول الثاني للفعل الثاني ، حتى
تحدث المطابقة بين المفعول الأول والثاني في كل من الفعلين ، لأن أصلهما
مبتدأ وخبر ، ولو أضمر فثنى لخالف المفعول الأول ، ولو أفرد لخالف
المفسر وكل من الصورتين لا يجوز .

ضمير الواحد لا يعود على الاثنين ، فلو قلت (ظننت وظناني)
و ثنيت شاخصا ، وأضممته ، اقلت : (ظننت وظناني إياها الزيدَين
شاخصَين) ، وفي الجمع (ظننت وظنوني إياهم الزيدَين شاخصَين) !
وتقول ^(١) (أعلمت وأعلمني زيد عمرًا منطلقا) على التعليق بالثاني ،
وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرًا منطلقا) ، وفي
الثنائية (أعلمت وأعلمانيهما إياها الزيدَين العمرَين منطلقَين) ، وفي
الجمع (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدَين العمرَين منطلقَين) تقدير
الكلام : أعلمت الزيدَين العمرَين منطلقَين وأعلمونيهم إياهم .
ورأى في هذه المسألة وما شا كلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير
في كلام العرب ^(٢) ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد
قياسٌ بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .
[فروع للتنازع]

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها أن جميع الأفعال من متصرف
وغير متصرف هل تدخل في هذا الباب أو لا ، ومنها أن الأسماء

(١) انتقل إلى بيان صور التنازع في الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفاعيل .
(٢) ليس هذا الرأي خاصا بابن مضاء ، فنقله يقول السيرافي في الورقة ٣٦٦
من المجلد الأول من شرحه على سيبويه : إن الجرمي ومن ذهب مذهبه
لا يرون إجراء التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، وكذلك
التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، لأن هذا الباب خارج عن القياس ،
ولأنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فردود .

والحروف هل هي في هذا كالأفعال أولا ، ومنها أن المتعلقةات التي يسميها النحويون المفعول فيها : من ظروف وأحوال وتميزات ومفعولات من أجهانها ومفعولات مطلقة ومفعولات معها ، هل محراها مجرى المفعولات بها ومجرى الفاعلين والمجرورات أولا ، فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا لما قدمناه ، وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب [فنعم] ، تقول (ما أحسن وأعلم زيدا)^(١) تُعَلَّقُ زيدا بأعلم ، وتقول (ما أحسن وأعلمه زيدا) على التعليق بالأول ، لا مُعْتَرَض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به ، وليس فعلا ، وإن جعله بعض النحويين فعلا . [فإن قيل] إنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال في متعلقاته ، قيل : القياس على غيره من الأفعال المقتضية مفعولا واحدا سائغ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع . وأما حَبَّذا ونعم وبئس وعسى ، فلا تدخل في هذا الباب ؛ لأن المتعلقةات بها لا تضم على حد الإضمار في هذا الباب ، ولا يحال بينها وبينها . وأما كان وأخواتها فإن كان منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية مفعولا ، تقول (كنت وكان زيد قائما) و (كنت وكانه زيد قائما) فقائما خبر كنت ، وقال الفرزدق :

(١) انظر هذه الصورة وتاليتها في المقتضب المجلد الرابع ، الورقة ٢٤٧ وقد منعها سيبويه ، انظر شرح التسهيل لأبي حيان المجلد الثاني الورقة ١٧٦ .

إني ضمنت لمن أتاني ما جئني وأبى فكان وكنت غير غدور^(١)
وكذلك ليس ، تقول (لست وليس زيد قائماً) و (لست وليس
زيد إياه قائماً) . والأظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من
العرب ؛ لأن كان اتسع فيها وأضمر خبرها ، قال أبو الأسود :
فإلا يكنها أو تكنه فإيه أخوها غدته أمه يلبانها^(٢)
فإن قيل : النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل
والمفعول والمجرور ، وفنا محمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر
والظروف ، والأحوال ، والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها
والتمييزات ، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس ؟ قيل :
أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب ،
وذلك : أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل . والحذف مناقض
للتأكيد ، فإذا قلت : (قمت وقام زيد قياماً) ، إن علمت قياماً
بالثاني ، وحذفت من الأول ، حذفت المؤكد ، وإن قصد بالمصدر
تبيين النوع كان أشبه بالمفعول به ، كقولنا (قمت القيام الحسن) ،

(١) الشاهد في البيت حذف خبر كان الأولى لدلالة كان الثانية عليه .
(٢) يصف أبو الأسود الدؤلي في هذا البيت نبيذ الزبيب فيقول إنه أخو
الحمر لأن أصلهما الكرم . والشاهد في البيت أن كان اتصل بها
ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربته وضربني
وما أشبههما .

تقول في تعليقه بالثاني (قمت وقام زيد القيام الحسن) ، وفي تعليقه
بالأول (قمت وقامه زيد القيام الحسن) ، وتقول في ظرف الزمان
(قمت وقام زيد يوم الجمعة) ، وعلى التعليق بالأول (قمت وقام
فيه زيد يوم الجمعة) ، وفي ظرف المكان (قمت وقام زيد
مكانا حسنا) وعلى التعليق بالأول (قمت وقام فيه زيد مكانا
حسنا) وتقول [في المفعول لأجله] (قمت وقام زيد إعظاما لك)
وعلى [التعليق] بالأول (قمت وقام له زيد إعظاما لك) . تقديره :
قمت إعظاما لك وقام له زيد . والأظهر أن لا يقاس شيء من هذه
على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما يسمع في تلك . وأما الحال
والتمييز فلا يجوز القياس فيهما لأنهما لا يضمران . وأما الحروف
فلا مدخل لها في هذا الباب . وأما الأسماء التي يسميها النحويون
عاملة فيكون فيها ذلك ، تقول (زيد مادح ومعظم عمرًا) و (زيد
مادح ومعظم إياه عمرًا) تريد (زيد مادح ومعظم عمرًا وإياه) .

[أى الفهدين أرطى بالتعليق في التنازع ؟]

و بين النحويين اختلاف في أى الفعلين أولى أن تعلق به
الاسم الأخير ، واختيار البصريين الثاني للجوار^(١) ، واختيار
الكوفيين الأول للنسب^(٢) .

(١) انظر كتاب سيبويه ٣٧/١ والمقتضب للمبرد المجلد الرابع الورقة ٢٠١ .

(٢) انظر الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٣ .

ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرّر في الثاني ^(١) ، أو إضمماره على مذهبهم إن كان فاعلا .
والتعليق بالأول فيه إضممار كل ما تكرّر من متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني ^(٢) . وقد حملهم الجوار على أن يقولوا (هذا جحر ضب خرب) فيخفّضونه وهو للجحر المتقدم ^(٣)

(١) هذا على رأى ابن مضاء ، وكذلك على رأى الكسائي ، الذى يرى صحة حذف الناعل كما سبق .

(٢) رجح المؤلف اختيار البصريين لإعمال الفعل الثانى دون الأول ، لسببين هما : كثرة الضمائر إذا أعمانا الأول ، ثم تأخير المتعلقات بالأول بعد الثانى ، أى الفصل بين العامل وهو الفعل الأول ومعمولاته بالفعل الثانى . وقد لاحظ أبو حيان فى شرحه على التسهيل أن إعمال الثانى هو الذى جاء كثيرا فى كلام العرب ، واستدل على ذلك بقول سيديويه فى التنازع : لو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ، وإنما كلامهم ضربت وضربني قومك . ويقول أبو حيان إن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر ، بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله) ، وقوله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطرا) وقوله جل وعز (هاؤم اقرأوا كتابيه) وقوله (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا) ، ولو أعمل الأول لجاءت الآيات الكريمة على هذا النسق : يفتيكم فيها فى الكلاله وآتوني أفرغه قطرا وهاؤم اقرأوه كتابيه وأنهم ظنوا كما ظننتموه ، بالإضممار على قاعدتهم . انظر شرح التسهيل المجلد الثانى الورقة ١٧٠ .
(٣) هذا المثال نفسه استشهد به المبرد فى المقتضب المجلد الرابع الورقة ٢٠١ ، كما استشهد به ابن الأنبارى فى الإنصاف ص ٤٥ .

فصل

[باب الاشتغال]

ومن الأبواب التي يظن أنها تفسر على من أراد ^(١) تفهيمها أو تفهمها ؛ لأنها ^(٢) موضع عامل ومعمول . ولا داعية لى إلى إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيدا ضربه) .

[أمهـم باب الاشتغال]

وأقول : إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضميراً مفعول ، أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي يَخَفَضُ ما بعدها ، فإن ذلك الفعل لا يخاو أن يكون خبراً أو غير خبر ، وغير الخبر يكون أمراً ، أو نهياً ، أو مستفهماً عنه ، أو محضوضاً عليه ، أو متعجباً منه . فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار فيه النصب ، ويجوز رفعه ، كقوله (زيدا اضربه) ، وكذلك (زيدا اضرب غلامه) ، وكذلك (زيدا امرؤ به) ، والنهى كالأمر ، قال الأعشى :

(١) فى الأصل : إرادة .

(٢) فى الأصل : إلا .

هسيرة ودّعها وإن لام لأثم غداة غدٍ أم أنت للبين واجمُ
وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقولك (زيداً ليضرب به عمرو) .
وإن دخلت أمّا قبل الاسم فكذلك ، تقول (أمّا زيداً فأكرمه)
(وأمّا عمرأ فلاتهنه) . والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي في
اللفظ ، يقال : (اللهم زيداً ارحمه ، اللهم عبد الله لا تعذبه) ،
وكذلك (زيداً سقياً له وعمرأ رعيّاً له ، وأما الكافر فخذباً له) ؛
لأنه دعاء وقال أبو الأسود الدؤلى :

أميرانِ كانا آخيانى كلاهما فكلّا جزاه الله عنى بما فعلُ
وإذا قلت : (زيداً فاضرب به) ، فلا يجوز في زيد إلا النصب ،
ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء ، كما يجوز في (زيد اضرب به) ، فإن
جمل خبر مبتدأ محذوف جاز ، كأنه قال : (هذا زيد فاضرب به) ،
ولا يجوز (زيد فاضرب به) على أن يكون زيد مبتدأ ، واضرب به
خبره ، كما لا يجوز زيد فنطلق ، وقال الشاعر :

وقائلةٌ خَوْلانُ فأنسكح فماتهمُ وأكرومةُ الحيينِ خَلَوْ كما هيأ^(١)

(١) يقول الشاعر : رب قائلة حضنتى على زواج هذه المرأة من خولان ، وهى
قبيلة من مذحج . والأكرومة اسم للكرم كالأحدوثة اسم للحدث .
ونسبها إلى الحيين ، وهو يريد حى أيئها وحى أمها . والخلو : التى
لا زوج لها ، وكما هى ، أى كما عهدتها .

فخولان خبر مبتداً محذوف تقديره هذه خولان . وأما قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، وقوله (الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ، فإن سيبويه - رحمه الله - جعلهما مبتدأين ، ولم يجعل فعلى الأمر خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : في الفرائض أو فيما فرض عليكم الزانية والزانية ^(١) . ويظهر أنهما مبتدآن وخبرهما الفعلان ودخلت الفاء في الخبر ، كما تدخل في خبر (الذي سرق فاقطع يده) ، لأن معنى السارق الذي سرق ، وليس بمنزلة (زيد فمنطلق) ، لأن زيدا لا يدل على معنى ، يستحق أن يكون الخبر مسبباً له ؛ كما في السارق ، فإن في السارق معنى ترتب عليه به قطع يده ^(٢) ، وقد قرئ بالنصب ، وقال سيبويه : وهو ^(٣) في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا الرفع . وأما إن كان الفعل مستفهماً عنه بالهمزة ، فإن الاختيار نصبه ، ويجوز رفعه ، كقولك (أزيدا أكرمه) ، قال الله عز وجل : (أبشراً منا واحداً نتبعه)

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٧١ وما بعدها .

(٢) ليس هذا رأى ابن مضاء ، وإنما هو رأى المبرد والفراء من قبله . انظر

شرح السيرافي ، المجلد الثاني ، الورقة رقم ٥ .

(٣) يريد النصب . انظر كتاب سيبويه ١ / ٧٢ .

وكذلك (أزيدا ضربت أخاه ، وأزيدا سررت به ، وأزيدا سررت بأخيه) وقال :

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَّارِ سِ أُم رِيَا حَاً عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةَ وَالْحِشَابَا (١)

وتقول : (أعبد الله كنت مثله ، وأزيدا لست مثله) بناء

على أن كان وليس فعلان (٢) . وهذا لا يجوز عندي ، حتى يسمع

من العرب . وتقول : (ما أدري أزيدا سررت به أم عمرا ، وما

أبالي أعبد الله لقيت أخاه أم عمرا) .

[رأى ابنه مضاء في باب الاستغفال]

وإن كان المائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن
الاسم يرتفع ، كما أن ضميره في موضع رفع . ولا يُضَمَّر رافع كما
لا يُضَمَّر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب ،
وذلك كقولك (أزيدا قام) ، وقال الله تعالى (قل : الله أذن لكم ،
أم على الله تفترون) . وقولنا إنه تارة [منصوب] على أنه غير مبتدأ ،

(١) ثعلبة ورياح هما ابنا يربوع بن حنظلة : قوم جرير ، وطهية هي بنت عبد

شمس بن سعد بن زياد مناة بن تميم ، والحشاب : ربيعة ورزام ابنا مالك

ابن حنظلة ، ويقال لهما الأخشبان ، وإذا جمعوا قالوا الحشاب ، واذن

طهية والحشاب جميعا من قوم الفرزدق . انظر كتاب فرحة الأديب

لأبي محمد الغندجاني نسخة مخطوطة بدار الكتب الملكية الورقة ٢٥ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ١ / ٤٦ وانظر شرح السيرافي ، المجلد الأول ،

الورقة ٤١٤ .

ونارة مرفوع على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك . وقال تبارك
وتعالى (أفرايتم ما تمنون ، أنتم تخلقونه) فأنتم في موضع رفع ،
وكذلك (أزيد ضرب أبوه عمرا) ، وكذلك (أزيد ضرب)
و (أزيد ذهب به) ؛ لأنه في موضع رفع ^(١) ، وكذلك (أزيد
مرا بعلامه) ، وقال عدى بن زيد في الأمر :

أرواح مودّع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير ^(٢)

فإن عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع ، والآخر في موضع
منصوب ، أو أحدهما متصل بمرفوع ، والآخر متصل بمنصوب ،
كقولك (أعبد الله ضرب أخوه غلامه) فلك في عبد الله الرفع
والنصب ، إن روعي المرفوع رُفع ، وإن روعي المنصوب نُصب .

[مسائل في المؤنث]

[وقال أبو الحسن ^(٣) الأخفش] تقول : (أزيداً لم يضربه

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٥٣ .

(٢) يصف عدى بن زيد في البيت الموت وأنه إن لم يفجأ رواحاً فجأ بكوراً ،
أي لا بد منه على كل حال .

(٣) الزيادة من شرح السيرافي على سيبويه في المجلد الأول الورقة ٤٢٤ ،
وقد زدناها لأن الكلام الذي في الفقرة كلها من كلام الأخفش بنصه .
وأبو الحسن الأخفش هو سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع بن دارم ،
وهو أحق أصحاب سيبويه ، وكان الطريق إلى كتابه ، فإن الناس أخذوه
عنه وقرءوه عليه ، ومن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني ،
وتوفي سنة إحدى عشرة ومائتين ، وقيل سنة خمس عشرة ومائتين .

إلا هو^(١) ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب هاهنا اسم ليس بمنفصل [من الفعل وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل^(٢)] لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء^(٣) ويكون [هو^(٤)] فى مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك (أزيد لم يضرب إلا إياه) ؛ لأن فعل زيد ، إذا كان مع اسم — يعنى ضمير الفاعل الذى فى يضرب — غير منفصل ، لم يتعد إلى زيد ، ولم يتعد فعل زيد إليه ، ألا ترى

(١) بمعنى أنه ضرب نفسه . وسبب إثارة هذه المسألة والمسألة الآتية بعدها ، وهى (أزيد لم يضرب إلا إياه) ، فى باب الاشتغال أن الأفعال المؤثرة إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يحز أن تتعدى إلى ضميره ، فلا تقول ضربتني ، ولا ضربتك ، ولأما أشبه ذلك ، بل تقول ضربت نفسي وضربت نفسك . وإنما لم يحز ذلك لأن أكثر العادة الجارية من الفاعلين أنهم يقصدون إلى إيتاع الفعل بغيرهم ، فحزت الألفاظ على ذلك ، وأما أفعال الإنسان بنفسه ، فالأصل أنها لا تتعدى ، مثل قام وذهب وانطلق ، فإذا أوقع الإنسان فعلاً بنفسه أجرى لفظه على لفظ غيره ، فلم يعدّه إلى ضميره وأتى بالفظ النفس . ويستثنى من ذلك باب ظن والعلان فقد وعدم ، فقد جاء عن العرب ظننتني وفقدتني وعدمتني ، ومع ذلك فقد اتفق النحاة على صحة أن تقول (ماضيتي إلا أنا) ومعنى ذلك أنهم يجيزون فى هذا المثال الجمع بين ضمير الفاعل وضمير المفعول . ومن هنا أثار الأخفش هاتين المسألتين . انظر شرح السيرافى ، المجلد الأول الورقة ٤٢٦ .

(٢) الزيادة من السيرافى .

(٣) يريد الأخفش الأسماء الأجنبية ، فينزل هذا المثال منزلة (أزيد لم يضربه إلا عمرو) ؛ أما المثال الثانى فينزه منزلة (أزيد لم يضرب إلا عمرو) .

(٤) الزيادة هنا أيضاً من السيرافى .

أنك لا تقول (أزیداً ضرب) وأنت تريد أزیداً ضرب نفسه ،
ولا (أزید ضربته) وأنت تريد أن توقع فعل زيد على الهاء ،
والهاء لزید ، فذلك لم يعمل في زيد ^(١)

قال المؤلف رضى الله عنه : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع
بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً ، فإذا قيل (أزیداً
لم يضربه إلا هو) فتقدير المحذوف (لم يضرب زيداً إلا هو) ،
وهذا جيد ؛ لأن الفاعل مضمر منفصل . ولو رفع (زيداً) حملاً
على الضمير المنفصل ، فقال (أزید لم يضربه إلا هو) لكان تقدير
المحذوف (لم يضربه إلا زيد) ، وهذا لا يجوز ؛ لأن فعل زيد
لا يتعلق به ضمير زيد المتصل ، لا تقول (ما ضرب إلا زيد) والضمير
لزيد ، فإن قيل : لم لا يكون التقدير (ما ضرب إلا إياه زيد)

(١) واضح من كلام الأخفش أننا نحمل الاسم الأول على الضمير ، الذى يمكن
أن نضعه موضعه ، ونحذفه ، فلو حملنا زيداً مكان الهاء في (أزیداً لم
يضربه إلا هو) ، وصار التقدير أزیداً لم يضرب إلا هو استقام الكلام ؛
لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل ، فكأننا قلنا (أزیداً لم يضرب إلا
عمرأ) ، ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه ، صار تقديره (أزید لم
يضربه) وأو قلنا ذلك لفسد الكلام . وكذلك (أزید لم يضرب إلا إياه)
لا يكون في زيد إلا الرفع حملاً على ضميره الذى في يضرب ، لأننا إذا قلنا
(لم يضرب زيد إلا إياه) استقام الكلام ، ولو نصبنا حملاً على إياه
فقلنا (أزیداً لم يضرب إلا إياه) ثم حذفنا الذى حملنا زيداً عليه صار
التقدير (أزیداً لم يضرب) وهذا غير جائز ، كما لم يجوز زيد ضرب ،
انظر شرح السيرافى المجلد الأول الورقة ٤٢٨ .

قيل : لأن معنى المحذوف [يكون] مخالفاً لمعنى المنفى [المذكور] ؛
لأن إلا إذا دخلت على الفاعل ، كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه
فعلٌ أحد ، إلا فعل الفاعل ، والفاعل يحتمل أن يكون فعله وصل
إلى غير ذلك المفعول ^(١) ، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى ذلك المفعول .
وإذا أدخلت إلا على المفعول نفيت عن الفاعل أن يفعل بفير
المفعول ، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل ، وجائز أن
لا يوقعه إلا ذلك الفاعل . وإذا قلت (أريد لم يضرب إلا إياه)
فالرفع في زيد ، لا غير ، لأن تقدير ^(٢) المحذوف (ألم يضرب زيد
إلا إياه) ، وهذا حسن . ولا يجوز النصب في هذه المسألة ، كما
لا يجوز ^(٣) الرفع في الأول ؛ لأنه لو نصب (زيدا) لكان التقدير
(ألم يضرب إلا زيدا) ؛ لأن ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل ،
[ولا يجوز ذلك] ، لا يجوز (ما ضرب إلا زيدا) ، ولا (ما إلا زيدا
ضرب ^(٤)) . ولا يجوز إدخال إلا على ضمير الرفع حتى يقال

(١) العبارة مضطربة هنا وأصلها : والفاعل عمد أن يكون فعل يفنى ذلك
المفعول ، وقد أصلناها على هذا النحو ليستقيم السياق .

(٢) في الأصل : تقديم .

(٣) في الأصل : لا يجوز .

(٤) لأن ضمير الفاعل في الأفعال المؤثرة لا يصح أن يعود إلى المفعول ، إلا
إذا كان منفصلاً ، مثل ما (ضرب زيدا إلا هو) كما تقول (ما ضرب
زيداً إلا محمد) .

(أَلَمْ يَضْرِبْ زَيْدًا إِلَّا هُوَ) لِأَن مَعْنَى الْمَحْذُوفِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَمَعْنَى
النَّفْيِ [الْمَذْكُورِ] . وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا تَقْدِمُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى .
وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى مَذْهَبِ الْإِضْمَارِ . وَأَمَّا مَنْ يَرَى أَنَّ
الْعَرَبَ إِنَّمَا رَاعَتْ الْمَعْنَى ، وَجَعَلَتْ اخْتِلَافَ الْأَلْفَاظِ فِي الْغَالِبِ
دَلِيلًا عَلَى اخْتِلَافِ الْمَعْنَى ، وَ [عَدَمِ] اتِّفَاقِهَا ، فَإِنَّهُ يَجِيزُ
النَّصْبَ وَالرَّفْعَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ، لِأَنَّ زَيْدًا فَاعِلٌ
وَمَفْعُولٌ ، فَالرَّفْعُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ فَاعِلًا ، وَالنَّصْبُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَفْعُولًا ،
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : (أَزِيدُ لَمْ يَضْرِبْ عَمْرًا إِلَّا هُوَ) ، فَتَحْمِلُ عَلَى
الْمَنْفَصْلِ ، وَ (أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْ عَمْرًا إِلَّا إِيَّاهُ) حَمْلًا عَلَى الْمَنْفَصْلِ ،
وَلَوْ قُلْتَ (أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْ عَمْرًا إِلَّا هُوَ) لَمْ يَجِزْ . وَإِذَا قَدَرْتَ
عَامِلًا عَلَى مَذْهَبِهِمْ ، لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ أَنْ تَقُولَ (أَلَمْ يَضْرِبْ عَمْرًا إِلَّا
زَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْهُ إِلَّا هُوَ) ، وَهَذَا مِنَ الْأَدَلَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ
لَمْ تُضْمِرْ شَيْئًا .

وَتَقُولُ (أَخْوَاكَ ظَنَّا هُمَا مُنْطَلِقَيْنِ ^(١)) فَلَا أُخَوِّينَ هُنَا
ضَمِيرَانِ : مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ^(٢) ، وَهُمَا مُتَّصِلَانِ ، فَحَمَلْتُ الْأَوَّلَ عَلَى

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يُورِدُهَا النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ فِي ظَنَّا هُمَا هُوَ ضَمِيرُ
الْفَاعِلِ ، أَيْ ظَنَّا أَنْفُسَهُمَا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَخْوَاكَ ظَنَّا أَنْفُسَهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ .
(٢) أَمَّا الْمَرْفُوعُ فَأَلْفُ التَّثْنِيَةِ ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ فَهُمَا ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
أَنْ تَقُولَ (أَخْوَاكَ ظَنَّا هُمَا مُنْطَلِقَيْنِ) لِأَنَّهَا تَنْجَلُ إِلَى (أَخْوَاكَ ظَنَّا =

المرفوع من قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمرة ،
 نحو (ظنهما أخواك منطلقين) ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل
 المضمرة إلى الظاهر ، نحو قولك (زيداً ظنّ علماً) ، إذا ظنّ
 نفسه ، ولكن يتعدى فعل المضمرة إلى المضمرة ، مثل قولك
 (أظنني ذاهباً) . وهذا بناء أيضاً على أن المرتفع والمنتصب ،
 ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمرة ، وأما على ترك الإضمار ، فإن الرفع
 والنصب جائزان ، إلا أن ما لا اختلاف فيه أولى مما فيه
 خلاف ، في هذه المسألة ، وفي المسألتين المتقدمتين ^(١) . والإطالة
 في هذه المسائل — وهي مظنونة غير مستعملة ، ولا محتاج
 إليها — لا تنبغي لمن رأى أن لا ينظر ، إلا فيما تمس الحاجة إليه ،
 وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحوي مقوّ لها ، ومسهّل ، ومع
 هذا فالحوض ^(٢) في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من
 الاشتغال بما لا يفيد نطقاً كقولهم : يَحْمَ نُصِبَ المفعول : بالفاعل ،
 أو بالفعل ، أو بهما ؟ ^(٣) !

منطلقين (على قاعدتهم في أن الاسم المقدم يحل مكان الضمير

ويحذف الضمير ، انظر شرح السيراني المجلد الأول الورقة ٤٣٦ .

(١) يقصد المؤلف مسألتى الأخفش السابقتين .

(٢) في الأصل : الخصوص .

(٣) راجع هامش ص ٩١ من هذا الكتاب .

[مسألة سيبويه]

وتقول (أأنت عبد الله ضربه) الاختيار عند سيبويه (١)
رفع عبد الله ؛ لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين عبد الله
قوله (أنت) ، لكذلك إن شئت أن تنصبه ، كما نصبت (زيدا
ضربه) ، جاز . وقال أبو الحسن [الأخفش] وأبو العباس (٢)
ابن يزيد النصب أجود ؛ لأن (أنت) ينبغى أن يرتفع بفعل ، إذا
كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغى أن يكون الفعل الذى يرتفع
به (أنت) (٣) ساقطا على (عبد الله) ، على أصلهم فى إضمار الفعل
فى هذا الباب . [واحتجّ أبو العباس (٤) أحمد بن ولاد عليهما
سيبويه بأن قال : إنما يُرفع الاسم الواقع قبل الفعل ، وينصب ، بإضمار
فعل ، إذا كان الفعل خبرا عنه ، كقولك (زيدا ضربه) لورفعته
بالابتداء لكان (ضربه) خبرا له ، وكذلك (زيد قام) لو رُفِعَ

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٥٤ .

(٢) هو محمد بن يزيد الأزدي الثمالى الملقب بالمبرد ، وقد انتهى علم النحو
فى البصرة بعد طبقة الجرمى والمازنى إليه . وكان مولده فى سنة عشر
ومائتين ، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين .

(٣) فى الأصل : ساقطا ، وقد أصلحناها هكذا من السيرافى ، لأن الكلام
هنا كلام الأخفش بنصه . انظر شرح السيرافى على سيبويه ، المجلد
الأول الورقة ٤٢٢ .

(٤) هو شيخ نخاعة مصر فى أوائل القرن الرابع الهجرى ، وقد توفى عام ٣٣٢ هـ .

(زيد) بالابتداء لكان (قام) خبرا له ، وأنت إذا قلت (أنت عبد الله ضربته) ، ورفعت (أنت) بالابتداء ، لم يكن (ضربه) خبرا عنه ، وإنما خبره الجملة التي هي (عبد الله ضربته) ، فهي بمنزلة قولك (أزيد أخوه قائم) . وما قاله ^(١) محتجا عن سيبويه ، مردود بما ذكره سيبويه في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل ، قال فيه : (أزيدا أنت ضاربه) إن (زيدا) يختار فيه النصب ، كما يختار في (أزيدا تضربه) ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ما قاله ابن ولاد صحيحا ، لكان (زيد) مرفوعا ، لأنك لو رفعت بالابتداء ، لكانت الجملة من المبتدأ والخبر خبره . ولسيبويه أن يقول : إني لم أمنع نصب زيد من أجل هذا ، و(أنت) عندي فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في معمول واحد ^(٢) . ويلزمه

(١) انظر كلام ابن ولاد في كتاب الانتصار ، الذي ألفه للانتصار لسيبويه على المبرد ، وبالمكتبة التيمورية نسخة مخطوطة منه ، وقد جاء هذا الاحتجاج في الورقة ١٦ منها .

(٢) يفهم من كلام ابن ولاد أن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اثنين أصلا ، أما ابن مضاء فاحتج لسيبويه بأن فعل الاشتغال لا يطلب معمولين ملفوظا بهما . وقد فصل أبو حيان الكلام في ذلك ، وذكر رأى ابن مضاء ، كما ذكر رأى ابن ولاد . انظر شرح التمهيد ، المجلد الثاني ، الورقة ١٤٣ .

على هذا أن لا يجوز (أزيدا درهما أعطيته إياه) ، على أن ينصب (زيدا ودرهما) بفعل مضمر ، تقديره (أأعطيت زيدا درهما) . ونقول لو جاز هذا لجاز (أزيدا عمرأ قائما أعلمته إياه إياه !) ، فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين ، جاز أن يعمل في ثلاثة .

[بقية أحكام الاشتغال]

وإن كان الفعل محضوضا عليه بالآ أو هلا أو لوما أو لولا^(١) ، لم يكن في الاسم إلا النصب ، تقول (هلا زيدا أكرمه) ، وكذلك سائرهما . وإن كان متعجبا منه فلا يجوز فيه إلا الرفع ، وذلك قولك (زيد ما أحسنه) و (زيد أحسن به)

وإن كان الفعل خبرا فإنه يكون موجبا ومنفيا وشرطا ، فإن كان موجبا ، وكان الاسم مقدما مبتدأ به ، جاز فيه الرفع والنصب ، والرفع أحسن^(٢) ، تقول (زيد لقيته ، وزيدا لقيته) . فإن كان منفيا بما أولا جاز في الاسم الرفع ، والنصب أحسن^(٣) ،

(١) أى إذا كانت لوما ولولا بمعنى هلا ، وكذلك ألا ، ومعناها كلها لوم واستبطاء ، فيما تركه المخاطب ، أو يقدر منه الترك ، انظر شرح السيرافي ، المجلد الأول ، الورقة ٤٠٦ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٢/١ .

(٣) اختار سيبويه هنا النصب لأن ما ولا تشبهان حروف الاستفهام والأمر والنهي . انظر الكتاب لسيبويه ٧٢/١ .

قال الشاعر ^(١) :

فلا ذا جلال هبته لجلاله ولا ذا ضياع هنّ يتركن للفقر
وقال آخر ^(٢) :

فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدّا ، إذا ازدحم الجدود
وكذلك تقول (ما زيدا ضربته) ، إذا لم تكن التي يكون
بعدها الاسم مرفوعاً ، وخبره منصوباً ^(٣) . وإن كان الفعل شرطاً
بدخول (إن) عليه كان الاسم منصوباً ، وفي رفعه خلاف ^(٤) ،
وقال الشاعر ^(٥) :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت ، فعند ذلك فاجزعي
ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء
— إلا في إن وحدها — إلا في ضرورة الشعر .

(١) هو هذبة بن الحشرم العذري ، وهو يصف في البيت الناي ، وأنها

لا تترك جليلاً هيبة لجلاله ، ولا ضائعاً فقيراً ، إشفافاً لضياعه وفقره .

(٢) التقدير في البيت : فلا ذكرت حسبا فخرت به . والبيت لجرير

يخاطب عمر بن لجأ وهو من تيم عدى ، فيقول لم تكسب لهم حسبا

يفخرون به ، ولا لك جد شريف ، يمكن أن تعتمد عليه .

(٣) يريد ما الحجازية التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(٤) وهو إذا رفع لا بد معه من تقدير فعل يرفعه ، انظر شرح السيرافي ،

المجلد الأول ، الورقة ٤٨٦ ، وانظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٨ .

(٥) هو النمر بن تولب ، ويروى البيت : (لا تجزعي إن منفساً أهلكته)

بالرفع ، على تقدير إن هلك منفساً أهلكته .

وإن عطفت الجملة التي تقدم فيها الاسم على الفعل ، على جملة أخرى ، صدرها فعل ، كان الاختيار النصب ، والرفع جائز^(١) ، نحو قولك (ضربت زيدا ، وعمراً أكرمته) ، وقال الله تبارك وتعالى (أخرج منها ماءها ومرعاها والجبال أرماسها) ، وقال تعالى (يُدخل من يشاء في رحمته ، والظالمين^(٢) أعد لهم عذاباً أليماً) ، وهو في القرآن كثير ، وقال الشاعر^(٣) :

أصبحتُ لا أحمل السلاحَ ولا أملك رأسَ البعيرِ إن نفرًا
والذئبَ أخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرياحَ والمطرًا
عطف (والذئب أخشاه) على قوله (لا أحمل السلاح) .

وإن عطفت على جملة من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة من فعل وفاعل ، كقولك (زيد أكرمته ، وعبدالله لقيته) ، فسيبويه يختار الرفع إن عطفت على جملة المبتدأ وخبره ؛ والنصب ، إن عطفت على

(١) انظر كتاب سيبويه ٤٦/١ .

(٢) التقدير هنا في رأى النحاة : ويعذب الظالمين .

(٣) هو الربيع بن ضبُع الفزاري ، وهو يصف في البيتين انتهاء شبابه وذهاب قوته ، حتى أصبح لا يطيق حمل السلاح لحرب ، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شيء ، ولأنه ليخشى الذئب ، بل إنه لا يحتمل أذى الرياح والمطر .

جملة الفعل^(١) ، وخالفه غيره في ذلك^(٢) ، وقال : إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل [والفاعل] ، لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عطف على الخبر فهو خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة خبراً ، لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ . وقول المخالف أظهر ؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني ، ولا نقول في الشيء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما ، إلا بحسب المعاني ، كقولنا (زيد قائم أبوه وعمرو) ، ونقول إن (عمرو) معطوف على (الأب) ، ولا يجوز عطفه على (قائم) ، لكون قائم خبراً عن (زيد) ، وليس (عمرو) خبراً عنه ، إنما عمرو مخبر عنه بالقيام ، ويجوز عطف (عمرو) على (زيد) ، ويكون القامان أبا زيد وأبا عمرو . ولو قيل (زيد شجاع وكريم) كان (كريم) معطوفاً على (شجاع) لا على (زيد) ؛ لأنه خبر عن (زيد) ، كما أن (كريماً) كذلك ؛ فإذا قلنا في قولنا (زيد ضربته ، وعمراً أكرمته) : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ،

(١) انظر كتاب سيبويه ٤٧/١

(٢) خالفه الزيادة وكثير من النحويين . انظر السيرافي على سيبويه ،

المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢

والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبر عن المبتدأ ، والثانية ليست كذلك ، والكبرى منها ليس لها عندهم موضع من الإعراب ^(١) ، والصغرى لها موضع من الإعراب ، فإنها تكون خبرا بالعطف على الجملة الفعلية ^(٢) ، ألا ترى أنا إذا قلنا (زيد أكرمه ، وعمر وأهنته إعظاما له) ، فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة ، التي هي (عمر وأهنته إعظاما له) على المبتدأ وخبره ، وهو جملة الفعل والفاعل ، فإذا عطفت على الكبرى ، لم يكن لها موضع من الإعراب . وإن عطفت على الصغرى ، كان لها موضع من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأولى ، التي هي (أكرمه) ، وتحل الثانية محلها ، فتقول (زيد عمرو أهنته إعظاما له) ، والواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وكل معطوف عليه ، فجائز أن يحذف ، ويحل المعطوف عليه محله ، إلا ما شذ نحو : (وأى فتى هيجاء أنت وجارها ^(٣)) . ولا يحمل على الشاذ ،

(١) يقول السيرافي : معنى قولهم جملة لها موضع ، هو أنا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد ، فيلحقه الإعراب ، والجملة التي ليس لها موضع ، هي التي إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم . انظر السيرافي ، المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢ .

(٢) السبارة في الأصل مضطربة لاذ هي : فإن فائدة في أن الخبر في العطف عليها .

(٣) المذوذآت من أن أى لا تُضاف إلا إلى نكرة ، وجارها ، معطوفة على فتى ، وهي معرفة .

وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر، فكذلك الجملة، ولا فرق بينهما، فكل^(١) واحد منهما خبر، ولم يمتنع الخبر المفرد أن يعطف عليه إلا ما هو خبر [لا] من جهة أنه مفرد بل من جهة ما هو خبر .

وقد احتج ابن ولاد لسيبويه - فأطال - بأمور، أكثرها خارج عن المسألة^(٢)، والذي يقرب من المسألة منها، قوله : إن النحويين يجمعون على إجازة قولك (سررت برجل قام أبوه، وقعد عمرو)، فقام أبوه جملة في موضع جر، لأنها نعت لرجل، (وقعد عمرو) معطوفة عليها، وليست في موضع جر، لأنك لا تقول (سررت برجل قعد عمرو)؛ إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل، فيكون نعتا له؛ وكذلك إذا قلت (زيد يضرب غلامه، فيغضب عمرو) فيضرب غلامه في موضع رفع، وقوله (فيغضب عمرو) معطوف عليه، وليس في موضع رفع [لأنه لا عائذ فيه^(٣) على المبتدأ] . قيل : أما قياس الخبر على النعت، فليس بالبين؛ لأن حكميهما مختلفان . وأيضا فإن لقائل أن يقول : إن قوله (وقعد عمرو) معطوف على الجملة الكبرى، لا على الصغرى، فإن قال :

(١) في الأصل : في الكل .

(٢) انظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٣ وما بعدها .

(٣) الزيادة من الانتصار لابن ولاد الورقة ١٤ .

المعنى على غير ذلك ، وذلك : أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين ،
لإرباط بينهما ، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بعود عمرو ، ودلت
الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أبيه قيام مع قعود عمرو ،
فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعاً في حكم الجملة
الواحدة ، قيل : إن الواو إنما معناها أن تدخل الثاني فيما دخل فيه
الأول ، وقد قال سيبويه : ولو قلت (أزيدا ضربت عمراً ، وضربت
أخاه) يعنى والضمير عائد على زيد لم يكن كلاماً ؛ لأن عمراً ليس
فيه من سبب الأول شيء ، ولا ملتبساً به ، ألا ترى أنك لو قلت
(مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه) لم يحجز : لأن أحدهما ملتبس
بالأول ، والآخر ليس ملتبساً به^(١) . وإنما منع سيبويه — رحمه
الله — من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون زيدا منصوب بفعل
مضمر ، دل عليه الفعل الذي يليه ، لأنه ليس فيه ضمير على زيد ،
ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر ، عند سيبويه ، إلا أن يكون
المفسر له فعلاً ، على الشرط الذي قدمناه . ولو قلت (أزيدا
ضربت عمراً) لم يحجز ، فإن قيل : فقد عاد في الجملة الثانية على
(زيد) ضمير ، قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير الذي نصب
(زيداً) ، إنما يفسر الضمير ما يلي معموله من الأفعال ، فالواو

(١) انظر النص في كتاب سيبويه ٥٥/١ ، وهو فيه محرف قليلاً .

— على هذا — لا تربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلهما في حكم الجملة الواحدة . ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل ، إلا أن سيبويه يَضمِر الفعل ، وحيث يَنصب يَنصب ، وحيث يرفع يرفع ، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختاره ^(١) ، وإن خالف مذهبه هذا المذهب نَبّه عليه .

وأما قوله ^(٢) (زيد يضرب غلامه ، فيغضب عمرو) فظاهر هذا أن يغضب معطوف على يضرب ، لكن لما كان الضرب سبباً للغضب ، ارتبطت الجملتان ، وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا جملتين فإنهما في حكم الواحدة ، ألا ترى أنك تقول (زيد إن تكرمه يكرمك عمرو) ، وتكتفي بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف في جواز هذه . وقد خرجت عما أراه وأحض عليه ، من الإيجاز والاقتصار في هذه الصناعة على ما لا بد منه . ويكفي في المسألة الأولى المختلف ^(٣) فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، والنصب جائز بإجماع منهم ، إلا أنه دون الرفع ^(٤) ،

(١) يريد أن يقول : إن سيبويه يميز الرفع والنصب ، وما دام الأمر كذلك ، فلا داعي لكل هذا الخلاف .

(٢) يريد قول ابن ولاد في النص السابق .

(٣) يريد مسألة (زيد أكرمه ، وعبد الله لقيته) .

(٤) وكأن ابن مضاء يريد أن يعمم جواز الرفع والنصب في مثل هذه المسائل .

وسيبويه يقول : إن الرفع أجود على وجهه ، والنصب على وجه آخر .
فإن قيل : لم ترك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى :
(الشمس والقمر بحسبان ، والنجم والشجر يسجدان ، والسماء
رفعتها ، ووضع الميزان) فنصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان
المعطف على الجملة الفعلية ، لا على الجملة المبتدئية ، فقد عطف على
الخبر ، الذي هو يسجدان ما ليس فيه ضمير ، يعود على المبتدأ^(١) .

وللرأى على سيبويه أن يقول نصب ، وعطف على الجملة
المبتدئية^(٢) ، وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما
جاءت [الآية] (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ، والرفع عند
سيبويه أوجه^(٣) ، ولا حجة قاطعة لسيبويه في هذا

ويجوز مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين
والمعدولة عن أسماء الفاعلين المبالغة^(٤) نحو فعال وفعل ومفعال ،

(١) الشاهد في هذا المثال أن القراء أجمعوا على نصب السماء في الآية
المذكورة مع خلو عبارتها من ضمير يعود على النجم والشجر .

(٢) أى أن الرأى على سيبويه يقول إنه نصب ، وعطف على الكبرى من
باب عطف الجمل الاسمية على الفعلية والعكس .

(٣) لأن سيبويه يستحسن الرفع طالما لا يوجد ما يدعو إلى النصب ، مما
سبق بيانه في هذا الباب .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٥٥/١ وكذلك ٦٠/١ .

تقول (أزيدا أنت ضاربه) و (أزيدا أنت ضرابه) ، وكذلك (مِضْرابه) و (ضروبه) ^(١) .

وإن جئت بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضمير نصب بشرط وجزاء ، لم يجز فيه إلا الرفع ، نحو (زيد إن تكرمه يكرمه) ، وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام نحو ، (زيد كم مرة لقيته ؟) ، وكذلك (عمرو هل رأيته ؟) و (زيد من ضربه ؟) (وعبدالله ما أصابه ؟) . وكذلك إن كان الفعل في موضع الصفة نحو ^(٢) (أزيد أنت رجل تكرمه) ؛ وقال الشاعر :

أَكَلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِيحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ ^(٣)
وقال زيد الخيل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمُّ تَبْعُونَهُ عَلَى مُحَمَّرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رَضَا ^(٤)

(١) في الأصل وضربوه .

(٢) في الأصل : يجوز . وانظر المسألة في كتاب سيبويه ٦٥/١ .

(٣) يصف الراجز هنا قوما بالاستطالة على عدوهم ، وأنه كلما ألقح أعداؤهم إبلا ، أغاروا عليهم فنتجت عندهم . والشاهد في رفع نعم لأن قوله تحوونه في موضع صفة ، فلا يعمل فيه ؛ لأن النعت من تمام المنعوت . ويمكن أن تنصب نعم كما لاحظ ابن مضاء . ولكن لا تكون حينئذ تحوونه صفة لها ، بل تكون مفسرة .

(٤) يريد زيد الخيل بالحمر فرسا هجينا ، أخلاقه كاخلاق الحمير ، وهو هنا يصف قوما بأنهم أرسلوا له فرسا على يد كانت له ، فيقول ندمتم =

تحوونه في موضع الصفة لنعم ، ونعم مبتدأ ، وخبره كل عام ، وهو على حد حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، لأن كل عام من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث ، إنما تكون أخبارا عن المصادر . ولم روى بالنصب لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب ؛ وكذلك ما تم يجوز فيه النصب ، على أن لا يكون الفعل صفة ؛ وقال الشاعر جرير :
 أَبْحَثَ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ ^(١)
 فحميت في موضع الصفة ولا يجوز نصب (شيء) لفساد المعنى ، ودخول الباء على مستباح . وقال الشاعر ^(٢) :

وما أدرى أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا
 فأصابوا في موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ، لأن الشاعر جهل الأمر الذي غيرهم ، ولم يدر أهو البعد وطول العهد ، أم مال أصابوه ، فمال معطوف على تناء ، ويجوز النصب على مذهب

= على ما أرسلتم بل حزتم وأقتم ما تم . وثوبتموه جعلتموه لنا ثوابا ، ورضا هنا : على لغة طيء التي تجعل مثل رَضِيَ رَضًا . ويجوز في ما تم النصب كما مر .

(١) يمدح جرير عبد الملك فيقول له : إنك ملكك العرب ، وأبحت حماها ، وما حميت لا يصل إليه من خرج عليك ، وقد كنى بتهامة ونجد عن الجزيرة العربية كلها .

(٢) هو الحارث بن كلدة ، انظر كتاب سيبويه ٤٥/١ .

قوم . وكذلك^(١) إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا (أزيد
الذى رأيت) لا يكون في زيد إلا الرفع ، وليس بمنزلة قولنا
(أزيدا العاقل ضربته) ؛ لأن ضربته ليس صلة ولا صفة . وكذلك
إن أبدلت منه ، أو وكدته^(٢) . ومثله (زيد أن تكرمه خير من
أن تهينه) ؛ لأن ما ينصب بعد أن فهو من صلتها^(٣) . وكذلك
زيد أنت الضاربه) لا يجوز في زيد إلا الرفع^(٤) ؛ لأن الألف
واللام بمعنى الذي ، فتجري مجرى الذي .

قد أتيت في هذا الباب على ما يحتاج إليه ، ويستغنى به ،
وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيبويه وله ، ليعلم القارى
أنى قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أثبت ، ولم أحتج إلى إضمار
ما الكلام تامّ دونه ، وإظهاره عي مخالفة لغرض القائل . هذا
في كلام الناس ، فأما في كلام الله تعالى فحرام . والله أسأله العون
والتوفيق ، وقد قلت قولاً في هذا الباب يليق بما أحض عليه ،
وأدعو إليه ؛ لأننى لم أدخل فيه محالاً ، ولا ظناً ضعيفاً ، ولا فضلاً
لا يحتاج إليه .

(١) يريد في وجوب الرفع . انظر كتاب سيبويه ٦٥/١ .

(٢) هنا في الأصل زيادة لا يقرها سياق الكلام ، وهى : الاختيار جواز النصب .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٦٦/١ .

(٤) انظر المصدر نفسه ٦٦/١ .

(١)

فصل

ومما قالوا فيه [ما] لم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو ؛ ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب .

[فاء السببية]

الكلام في الفاء : الفاء ينتصب بعدها الفعل إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والعرض ، والتمنى ، والتحضيض ، والدعاء . يقال في الأمر (أعطني فأشكرك) . قال أبو النجم :

يا ناقَ سِرى عَنَقًا فسيحًا إلى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا^(٢)
ويقال في النهي (لا يعصِ زيد الله فيعاقبه) ، قال الله تعالى
(لا تفترُوا على الله كذباً فيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ) ، وقال

(١) زدنا هنا كلمة فصل لأن الكلام مقطوع عما قبله ، وبينهما بياض قليل ، دلالة على أنه موضوع مستقل ، ولذلك رأينا أن نضع مكان هذا البياض كلمة فصل ، ولعلها سقطت من النسخ .

(٢) قال أبو النجم هذا البيت في سليمان بن عبد الملك . والعنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

(ولا تطفؤا فيه فيحلّ عليكم غضبي) ، ويقال في النفي (ما يأتيني زيد فأعطيه) ، فيحتمل وجهين ^(١) : أحدهما ما يأتيني زيد فكيف أعطيه ، أى أن الإتيان سبب العطاء ، فإذا لم يأت لم يُعط . قال الله تعالى : (لا يُقضى عليهم فيموتوا) ؛ ويقال (ما آمن أبو جهل فيدخل الجنة) ، وقال الفرزدق :

وما أنت من قيسٍ فتنبّحَ دونها

ولا من تميمٍ في اللهى والغلاصم ^(٢)

والوجه الآخر من قولنا (ما يأتينا زيد فنعطيه) ، أى ما يأتينا في حال إعطاء ، أى يأتينا ولا نعطيه . قال الفرزدق :

وما قام منا قائمٌ في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف ^(٣)
وقال اللعين [المنقري ^(٤)] :

وما حلّ سعدىً غريبًا ببلدةٍ فينسب إلا الزبرقان له أب ^(٥)

(١) انظر في بيان الوجهين كتاب سيبويه ١/١٨٤ والمقتضب للمبرد المجلد الثانى ، الورقة ١٥٢ والسيرافى المجلد الثالث ، الورقة ٢٠٨ وما بعدها .

(٢) يقول الفرزدق هذا البيت لجرير ، وكان يدافع عن قيس لحؤولته فيهم ، فينفى عنه أنه من قيس ، وإذا فكيف ينبح دونها ، كما ينفى عنه الشرف في تميم لأنه لا يحل في رءوسها ، وكفى عن ذلك باللهى جمع لهاة ، وهى مداخل الطعام في الخلق ، والغلاصم جمع غلصمة ، وهى ما اتصل باللهاة .

(٣) يريد بالتي هي أعرف الكلمة الصائبة التى لا ترد .

(٤) الزيادة من شرح السيرافى المجلد الثالث الورقة ٢٠٩ .

(٥) يمدح الشاعر الزبرقان فيقول : إنه سيدقومه وأشهرهم ، ولأنه إذا تغرب =

وتقول (كأنك لم ^(١) تأتينا فنحدثك) ، وقال رجل من

بنى دارم :

كأنك لم تَذْبَحْ لأهلك نَعْمَةً فيُحْسِبُحْ مُلَقًى بِالْفِئَاءِ إِهَابُهَا

ويقال فى الاستفهام (أتأتينا فنحدثك) . قال الشاعر :

ألم تسأل فتُخْبِرَكَ الرسوم على فِرْتَاجٍ ^(٢) والطللُ القديمُ

ويقال فى العَرَضِ (ألا تأتينا فنكرمك) . ويقال فى

التمنى (ليت زيدا عندنا فيحدثنا) ، وقد قرئ (ودوا لو تدهن ،

فيدهنون ^(٣)) وقال مهلهل :

فلو نَشَرَ المقابرُ عن كُليِّبٍ فيُخْبِرَ بالذَنائبِ أَى زِيرٍ ^(٤)

وقال أميَّة بن أبى الصَّلْتِ :

== شخص من سعد ، رهطه ، فسئل عن نسبه ، انتسب إليه لشرفه ومكاته . واستشهد سيبويه بهذا البيت والذي قبله على نصب الفاء بعد النفى مع دخول إلا بعده الإيجاب ، وقد أدخلهما فى الوجه الثانى من معانى النفى ، على نحو ما صنع ابن مضاء . انظر كتاب سيبويه ٤٢٠/١ .

(١) يلاحظ أن النفى هنا بعد كأن ينقل السلب إلى الإيجاب ، ومع ذلك فالفعل ينصب !

(٢) فرتاج : موضع .

(٣) الرفع هنا إما على العطف أو على القطع .

(٤) الذنائب : الموضع الذى به قبر كليب ، وكان يسمى المهلهل أخاه زير النساء . وأى زير مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير أى زير أنا .

ألا رسولَ لنا منّا فيُخبرنا ما بعدُ غايتنا من رأسِ مُجرّانا^(١)
 ويقال في التمهيض (هلا زرت زيدا فيكرمك) . ويقال في الدعاء
 (اللهم لا تؤاخذنا بذنوبنا فتهلك) ، وقال الله عز وجل : (لولا
 خرتني إلى أجل قريب فإصّدق وأكن من الصالحين) . وقد نصبت
 العرب بعدها^(٢) في الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، قال الشاعر :
 سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فاستريحاً
 وقال الأعشى :

وُئِمَّتْ لا تجزوني عند ذاكم
 ولكن سيجزني الإلهُ فيُعقباً^(٣)

وقال طرفة :

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذلُّ وسَطَها
 ويأوى إليها المستجيرُ فيُعَصِّمًا^(٤)

(١) يقول أمية : إن الإنسان إذا مات لم تعرف مدة إقامته في القبر إلى أن
 يبعث ، فيتمنى أن يعود رسول من الأموات ليخبرنا بحقيقة ذلك ، وضرب
 المجرى والغاية مثلاً ، وأصلهما في السباق بين الخيل .

(٢) يريد بعد الفاء .

(٣) يجوز أن تكون كلمة (فيعقباً) منصوبة لاتصال نون التوكيد الحفيفة
 بها ، وإذن لا يكون الفعل منصوباً بعد الفاء ، ولا يكون فيه شاهد .

(٤) كنى بالهضبة عن منعة قومه وعزتهم .

[هجاء العطف والقطع مع فاء السببية]

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ، ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبله (١) ، ويكون معناه غير مخالف لمعناه . وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك (لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه) ، إن نصب كان المعنى لا يشتم حتى (٢) لا يؤذيه ، فالشتم من أنواع الأذى ، وإن رفع كان المعنى [على القطع أي فهو يؤذيه] وإن جزم (يؤذيه) ، وعطف على قوله (يشتم) ، كان المعنى فإن الشتم يؤذيه ، أي من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة :

ولا زال قبرٌ بين بُدْنَى وجاسمٍ

عليه من الوسمىَّ جَوْدٌ ووابِلٌ

فِينَبْتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا

سَاتِبُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلٌ

فلم يجعل (ينبت) جوابا ، ولكنه قطع . ولو نصب لجاز ، وقال (٣) :

(١) أي الاستئناف وتقدير الفعل كأن قبله مبتدأ محذوف .

(٢) في الأصل : ولا . والعبارات في هذا الموضع مضطربة اضطرابا شديدا ، وقد أصلحناها بما يستقيم مع السياق .

(٣) هو جميل بن معمر والبيت مطلع قصيدة له .

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلَقٍ^(١)

وتقول : (حسبته شتمني فأثيب عليه) ، إذا لم يقع الوثوب ،

ومعناه لو شتمني لو ثبت عليه ، وإن كان الوثوب قد وقع فليس

إلا الرفع ، لأن هذا بمنزلة قولك (أأست^(٢) قد فعلت ، فأفعل)

وقال بعض الحارثيين :

غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِبِقِينٍ فَتَرْجِي وَنَكْثِرُ التَّامِيلَا

أَي فَنُحْنِ نَرْجِي

[راء المهيبة]

الكلام في الواو : الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب ؛

ومعناها في النصب معنى مع ، قال الأخطل^(٣)

لَا تَنَّهُ عَنِ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عارٌ عليك — إذا فعلت — عظيمٌ

وتقول : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا تجمع بينهما ،

ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة ، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك

(١) السملق : التي لاشيء بها .

(٢) في الأصل : أليس ، وقد أصلحناها من كتاب سيبويه ، لأن العبارة هنا منقولة من الكتاب . انظر الكتاب ٤٢٢/١ .

(٣) هكذا في كتاب سيبويه ٤٢٤/١ ، وفي كتاب فرحة الأديب للغندجاني ، الورقة ٥٧ أنه للمتوكل الليثي ، وقيل هو لأبي الأسود الدؤلي .

ووجب له شرب اللبن ، أى أنت ممن يشرب اللبن . قال جرير :
ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته
فإنك إن تفعل تُسفه وتجهل^(١)

نهاه عن الفطلين ، وقال الخطيئة :
ألم ألك جاركم وتكون بيني وبينكم المودة والإخاء
هذا واجب فى المعنى ، فكان ينب أن لا ينصب ، لكن اللفظ
لفظ الاستفهام . وقال دريد بن الصمة :

قتلتُ بعبد الله خيرَ لداته
ذؤاباً^(٢) فلم أفر بذاك وأجزعا

أراد أنى لم أفر به وأنا جزع ، إنما فخرت به غير جزع . ويقال
فى النفي : (لا يسعنى شيء ويعجز عنك) أى مع عجزه عنك .
وتقول فى الأمر (إيتنى وآتيك) ، وإن أردت الأمر أدخلت
اللام ، فتقول (ولآتك) ، وقال الله عز وجل (ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) ، وقرأها بضمهم (ويعلم الصابرين)

(١) المولى فى البيت : ابن العم . وتجهل من الجهل بمعنى الحق . والبيت
شاهد على الجزم .

(٢) هو ذؤاب الأسدى الذى قتل عبد الله بن الصمة ، أو قتله أحد قومه ،
وقد قتله به دويد . والشاهد فى أنه نصب (أجزع) ، يريد أنه لم يجمع
بين الفخر والجزع .

بالجزم . وقال الله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ، وإن شئت جعلت (وتكتموا) على العطف ، وقال الله تعالى : (ياليتنا نرد ولا نكذبَ بآياتِ ربنا ونكونُ) ، قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى القطع ، وقال الأعشى :
فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِن أَنْدَى

لصوتٍ أن يسادى داعيان^(١)

ومن النصب قوله :

لَلْبُسِ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٢)

فقوله : وتقرَّ منصوب بإضمار أن كانه قال : للبس وأن تقر أى وقرة عيني ، وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ

تَقْضَى لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَامُ^(٣)

(١) أندى : أبعد صوتا من الندى ، وهو الصوت .

(٢) الشفوف : الثياب الرقيقة التى تصف البدن . والشاهد فى البيت أن الفعل نصب بعد الواو ، وقد عطف على اسم ، لا على فعل ، وليس هناك ما يبرر النصب .

(٣) الثواء : الإقامة وهو بدل من حول . وقد روى البيت : (تُقْضَى لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَامُ) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

على من روى تَقَضَّى على [أنه] اسم كان . وقال كعب
الغنوى :

وما أنا للشيء الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبي بقؤول
يجوز في يغضب الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون داخلا في
صلة الذى ، معطوفا على قوله : (ليس نافعى) ، والنصب عطف
على (الشيء) ، كما قال (وتقر عيني) . وقد ردَّ على سيبويه في
هذا ^(١) . والأظهر أنه بمنزلة قوله (ليس زيد قائما ويقعد عمرو) أى
مع قعود عمرو ، ويقال (دعني ولا أعود) ، فهذا أوجب على نفسه
أن لا يعود فقطع ، ومثله في القطع [قول قيس بن زهير]
فلا يدعني قومي صريحا محررة

لئن كنت مقتولا ويسلم عامر ^(٢)

(١) الذى رد عليه فى ذلك هو المبرد ، لأن سيبويه فضل النصب على
الرفع ، وفضل المبرد فى البيت الرفع على النصب ، انظر كتاب سيبويه
٤٢٦/١ ، وانظر المقتضب للمبرد المجلد الثانى الورقة ١٥٤ ، إذ يقول :
وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع ، وليس القول عندى كما قال .
(٢) ومعنى البيت أننى إن قتلت ، وعاصر — وهو عامر بن الطفيل —
سالم من القتل ، فليست بصريح النسب لأيم حرة ، يعنى أن ذلك لن يكون .

(١)

فصل

[الممهودة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث]

ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث ،
وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم
رُفِع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولم رُفِع
الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطق به العرب . ثبت ذلك
بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق [بين ذلك و] بين من
عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ،
لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لم حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك
غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول
له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال : فلم لم تعكس
القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل
لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ،
فأعطى الأثقل ، الذي هو الرفع ، للفاعل ، وأعطى الأخف ،
الذي هو النصب ، للمفعول ، لأن الفاعل واحد ، والمفعولات

(١) زدنا هنا أيضاً كلمة فصل ، وقطعنا الكلام عما قبله ؛ لأنه كلام مستقل ، وفي النسخة الأصلية يابض بينه وبين الكلام السابق .

كثيرة ، ليقول في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون^(١) . فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر ، الذي يوقع العلم .

[أقسام العلل الثواني]

وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين . والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني ، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا^(٢) بالنظر ، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ! وذلك في بعض المواضع . فثال المقطوع به قول القائل : كل سا كنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين ، أو كلمة واحدة ، مثل قولنا (أَكْرِمِ القوم) ، وقال تعالى : (قُمْ اللَّيْل) ، وقال تعالى : (واذْكُرْ اسم ربك) ، ويقال (مدَّ ويمدّ

(١) انظر ذلك في السيرافي على سيبويه ، المجلد الأول الورقة ٢٦٥ ، وكذلك الخصائص لابن جني ٤٧/١ .

(٢) في الأصل : منه .

ومُدّ). وآخر الأمر موقوف ، مثل (اضرب) فاجتمعت الدال إلى الدال ، والأولى ساكنة ، فحُرِّكت الثانية لالتقاءهما ، فإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل [فعلت] . تقول (مُرِّ يافتي) فأما (أكرم القوم) وأمثاله ، فلا يمكن [فيه] إلا التحريك ، فيقال : لَمْ حُرِّكَت الميم من أكرم ، وهو أمر ، فيقال له : لأنه لقي ساكنا آخر ، وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقياً بهذه الحال ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولم لَمْ يترك ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن النطق . فهذه قاطعة وهي ثانية . وكذلك قولهم : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع^(١) ، وما بعدها ساكن ، فإنه إذا أُمر به يحذف الحرف الزائد ، وتدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلم تدخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حذف من أوله [الحرف] الزائد ، وكل فعل أمر حذف من أوله [الحرف] الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلم [لَمْ] يترك أوله كذلك^(٢) ؟ قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن ، وهي ثانية . وكذلك

(١) يريد الفعل المضارع الذي يزداد في أوله الألف أو الياء أو التاء أو النون .

(٢) يريد لَمْ لَمْ يترك ساكناً .

(ميصاد وميزان) وما أشبههما ، يقال : إن الأصل فيهما مَوْعِد ومَوْزَان . والدليل على ذلك أنهما من وعد ووزن ، فقاء الفعل واو ، ويقال في جمعهما (مواعيد وموازن) وفي تصغيرهما (مَوَاعِيد ومَوَازِين) فأبدل من الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، وكل واو سكنت ، وانكسر ما قبلها ، فإنها تُبدل ياء ، فإن قيل : لم أبدل منها ياء ، ولم تترك على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان ، فهذه [علة] واضحة أيضا ، ولكن يُستغنى عنها .

ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع أعرب ، لشبهه بالاسم ، ويُكتفى في ذلك بأن يقال : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ، ولا النون الخفيفة ، ولا الشديدة ، فإنه معرب ، فإن قيل : (يضرب) لم أعرب ؟ قيل . لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير المؤنث ، ولا نون خفيفة ، ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب . فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقول : لأنه أشبه الاسم ، في أنه يصلح — إذا أطلق — للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن رجلا وغيره من التكرات عام ، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين ، أدخل عليه الألف واللام

فأزال عمومته ، وكذلك الذى فى أوله الزوائد من الأفعال ، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل السين أو سوف ، فهذا عام يختص بحرف من أوله ، وهذا عام يختص بحرف من أوله ، فأعرب الفعل لهذا الشبه . وأشبهه أيضا فى دخول لام التوكيد عليه ^(١) ، يقال : [إن زيدا قائم] و [إن زيدا ليقوم] . ويقولون : أعرب الاسم ؛ لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة : يكون فاعلا ، ومفعولا ، ومضافا إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، ولولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما أعرب . قيل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هى موجودة فى الفعل ، وذلك : أنا لو قلنا : (ضرب زيد عمرو ، وزيدا عمرا) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا : (لا يضرب زيد عمرا) لولا الرفع والجزم ، ما عرف النفى من النهى ، وكذلك إذا قلنا : (لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن) لولا النصب والجزم

(١) ذكر ابن مضاء هنا للنحاة علتين لإعراب الفعل وهما أولا صلاحيته إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، ويختص بحرف من الحروف كالاسم ، وثانيا دخول لام الابتداء عليه ، تقول إن زيدا ليقوم كما تقول إن زيدا قائم ، وهذان الشبهان اللذان أعرب من أجلهما الفعل إنما ساقهما نحاة البصرة . انظر المقتضب للمبرد المجلد الثانى ، الورقة ١٤٥ وما بعدها ، والسيرافى على سيبويه ، المجلد الأول ، الورقة ٢٣ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ص ٢٢٤ .

[والرفع] لما عرف النهى عنهما مفترقين ومجتنمين ، من النهى عن الجمع ، ومن النهى عن [الأول وأن] الفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالا مختلفة ، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة : تكون منفية ، وموجبة ، ومنهيا عنها ، ومأمورا بها ، وشروطا ، ومشروطة ، وشخرا بها ، ومستفهما عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء^(١) . وأيضا فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع .

[المدعوة إلى إلقاء القياس]

والعرب [أمة] حكيمة ، فكيف تشبه شيئا بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع^(٢) . وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ، ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى

(١) يستشكل هنا ابن مضاء على النحاة ، إذ بين أن العلة التي وضعوها لإعراب الأسماء موجودة في الأفعال ، وقد كان بعض النكوفيين يرى أن المضارع أصل في الإعراب كالأسماء . انظر المسائل الخلافية في النحو للعكبري : مخطوطة بدار الكتب في مجموع رقم ٢٨ ش نحو ، الورقة ١٠٠ .

(٢) يلاحظ ابن مضاء هنا أن النحاة لم يدرسوا القياس دراسة صحيحة كما يعرفها الفقهاء ، وقد كان ذلك سبب خلط كثير عندهم . ومن المعروف أنه لا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم .

العرب ما يُجهَّل به بعضهم بعضا . وذلك : أنهم لا يقيسون الشيء ،
ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في
الفرع ! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ^(١) ،
وتشبيههم إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل ^(٢) . وأما تشبيه
الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهه قليلا ، وذلك أنهم يقولون
إنَّ الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع — كما أنَّ
الأفعال فروع بعد الأسماء ^(٣) ! — فإذا كان في الاسم علتان ^(٤) ،
أو واحدة تقوم مقام علتين ، [فإن] كل واحدة من العلتين تجعله
فرعا ، مُنْعِ مانع الفعل ، وهو الخفض والتنوين . والعلل المانعة من
الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب

(١) انظر كتاب سيبويه ٥٥/١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٧٩/١ وانظر المقتضب للمبرد ، المجلد الرابع ،
الورقة ٢١٥ . وانظر الإنصاف ص ٨١ وما بعدها .

(٣) يستشكل ابن مضاء على النجاة ، فهم تارة يجعلون الأسماء فروعاً للأفعال ،
وتارة يجعلون الأفعال فروعاً للأسماء !

(٤) جعل النجاة المنع من الصرف في الأسماء لعتين : إحداهما ترجع إلى
المعنى ، والثانية ترجع إلى اللفظ ، وقد توجد علة واحدة تقوم مقام العلتين ،
وهي ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وصيغة تنتهي الجموع . أما العلة
المعنوية ، فهي : العلمية ، والوصفية ، أو كما يقول ابن مضاء التعريف
والصفة ، والعللة اللفظية هي : العجمة ، والتأنيث ، والتركيب المزجي =

[المرجى] ، والعدل ، والجمع الذى لا نظير^(١) له ، ووزن الفعل المختص به أو الضال فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث . وذلك : أن التعريف ثان للتكثير ، والأعجمى من الأسماء فرع فى كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التكثير ، والتركيب فرع على المفردات ، والممدول فرع بعد الممدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين يشبه بهما الاسم المذكر المؤنث . وأما وزن الفعل المختص به فبين . والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله^(٢) ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه ، والشئ إذا عاوده اللسان خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء^(٣) غيرها أكثر استعمالاً منها ، فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجذر تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل ، التى تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل . هذا لو كان بيدنا ، فكيف به وهو ما هو فى

والعدل ، ووزن الفعل ، والألف والنون الزائدتان ، وتمنع الستة كلها مع التعريف أو العلمية ، وتمنع ثلاثة منها مع الصفة أو الوصفية ، وهى العدل ، ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون .

(١) يريد صيغة منتهى الجموع .

(٢) انظر السيرافى المجلد الأول ، الورقة ٨٦

(٣) يريد الأسماء الممنوعة من الصرف .

الضمف ؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك ، إلا سقوط التنوين ، وعدم الخفض . وهذان إنما هما للأفعال ، فلو لا شبه الأفعال ، لما سقط منها ما يسقط من الأفعال ! قيل : نجد في الأسماء ما هو أشد شبهها بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، وهي منصرفة ، نحو (أقام إقامة) ، وما أشبهه ، (إقامة) مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث ، وعامل — على مذهبهم — كالفعل ، وهو مؤكِّد له ، والمؤكِّد تابع المؤكِّد ، كما أن الصفة بعد الموصوف ، ففيه التأكيد ، والتأكيد والعمل ، ودلالة^(١) الاشتقاق ، وإن لم تكن فيه التاء نحو قيسام ، ففيه أنه لا يثنى ، ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك .

[مثال للفعل الفاسدة]

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد [المبرد] : إن نون ضمير جماعة المؤنث ، إنما حرك ؛ لأن ما قبله ساكن ، نحو (ضربنَ) ويضربنَ) وقال فيما قبلها : إنها أسكنت ، لئلا يجتمع أربع متحركات ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فجعل ساكن الحرف الذي قبل النون ، من أجل حركة النون ، وجعل حركة

(١) في الأصل : وزيادة .